

Distr.: General
16 July 2004
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ١٦ تموز/يوليه ٢٠٠٤ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

يشرفني أن أحيل إليكم تقريراً مقمداً من بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية (المرفق الأول)، بشأن الأحداث التي وقعت في إيتوري، في الجزء الشمالي الشرقي من البلد، في الفترة ما بين كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣.

وأود أن أعرب مجدداً عن قلقي البالغ إزاء استمرار انتهاكات حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وعلى الأخص إزاء الإفلات من العقاب فيما يتعلق بالجرائم المرتكبة ضد مواطني ذلك البلد. وكما أشار مجلس الأمن في العديد من قراراته وبياناته الرئاسية المتصلة بجمهورية الكونغو الديمقراطية، فلا بد من وقف ظاهرة الإفلات من العقاب، ولا بد من تقديم مرتكبي جرائم مثل التي يسلط التقرير المرفق الضوء عليها إلى يد العدالة. وأكون ممتناً لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة والتقرير المرفق بها على أعضاء مجلس الأمن.

(توقيع) كوفي عنان



التقرير الخاص عن الأحداث في إيتوري كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ - كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٤	١١-١	أولا - موجز
٨	١٦-١٢	ثانيا - مقدمة: مقاطعة إيتوري
١٠	٣١-١٧	ثالثا - خلفية الصراع
١٩	٣٤-٣٢	رابعا - منهجية التحقيق
		خامسا - الانتهاكات الشنعاء لحقوق الإنسان المرتكبة في مقاطعة إيتوري في الفترة من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣
٢١	١٥٨-٣٥	
٢٢	٩٤-٤١	ألف - الهجمات التي استهدفت جماعات عرقية بعينها
٤٢	١١٧-٩٥	باء - عمليات القتل الجماعي الأخرى
		جيم - القتل لدوافع سياسية والاختطاف والتشريد القسري للأشخاص الذين يشتهب في أنهم عناصر منازعة
٤٩	١٣٧-١١٨	
		١ - القتل لدوافع سياسية والاختفاء القسري والاعتقال غير القانوني والتشريد القسري لأشخاص بعينهم على يد اتحاد الوطنيين الكونغوليين
٥٠	١٣٢-١١٩	
		٢ - القتل بدوافع سياسية، والاعتقال غير القانوني، والتشريد القسري لأشخاص بعينهم على أيدي القوات المسلحة الشعبية للكونغو ..
٥٥	١٣٧-١٣٣	
٥٧	١٥٨-١٣٨	دال - الأطفال المرتبطون بالجماعات المسلحة
		١ - لمحة عن الأطفال المرتبطين بالجماعات المسلحة في إيتوري - الذين يقاتلون من أجل البقاء
٥٨	١٤٦-١٤١	
٦٢	١٤٨-١٤٧	٢ - تدريب الأطفال
٦٣	١٥٠-١٤٩	٣ - استخدام الأطفال في المعارك والهجمات
٦٤	١٥٤-١٥١	٤ - وجود واستخدام الفتيات في الجماعات المسلحة

٦٥	١٥٥	٥ - استخدام الجماعات المسلحة للأطفال في استغلال الموارد الطبيعية
٦٦	١٥٨-١٥٦	٦ - آفاق إخراج الأطفال من الجماعات المسلحة
٦٧	١٦١-١٥٩	سادسا - الاستنتاجات والتوصيات
		المرفقات
٦٩		الأول - الجماعات المسلحة والجماعات السياسية المتورطة في الصراع في إيتوري
		الثاني - التسلسل الزمني للأحداث السياسية الرئيسية وحوادث الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في إيتوري في الفترة الممتدة من عام ١٩٩٨ إلى عام ٢٠٠٣
٧٤		الخرائط
٩٧		مقاطعة إيتوري
٩٨		المراكز الإدارية - منطقتي دجوغو وإيرومو
٩٩		المعسكرات الرئيسية التي يتم فيها تدريب الأطفال/يوجد بها أطفال

أولا - موجز

١ - إن مقاطعة إيتوري، الواقعة في المحافظة الشرقية من جمهورية الكونغو الديمقراطية، تشهد حالياً واحدة من أسوأ موجات انتهاكات حقوق الإنسان في العالم، وهو ما ظل يتعرض للتجاهل بدرجة كبيرة منذ وقت طويل. وبناء على التحقيقات التي أجرتها بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وغيرها من هيئات حقوق الإنسان، يُقدر أن ٨ ٠٠٠ مدني وربما أكثر قد قُتلوا بصورة متعمدة أو راحوا ضحايا لاستخدام القوة بشكل عشوائي في الفترة ما بين كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ و كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. ويستحيل في الوقت الراهن تقدير العدد الدقيق للنساء من ضحايا الاغتصاب أو الاستعباد الجنسي. فقد جرى اختطاف أعداد لا تُحصى من النساء وتحويلهن إلى "زوجات حرب"، بينما تعرضت أخريات للاغتصاب أو الاعتداءات الجنسية قبل إطلاق سراحهن. واضطر أكثر من ٦٠٠ ٠٠٠ شخص للفرار من بيوتهم. وانضم آلاف من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٧ وسنوات و١٧ سنة إلى الجماعات المسلحة بصورة قسرية أو طوعية، مما يجعل حياتهم ذاتها معرضة للخطر ويحرمهم من طفولتهم. وبالإضافة إلى ذلك، جرى تدمير قرى بأكملها - تنتمي إلى كل المجموعات العرقية المختلفة - بما في ذلك المنشآت الصحية والتعليمية والمساكن ومرافق البنية الأساسية الأخرى.

٢ - وكانت كل الجماعات المسلحة في إيتوري والعديد من الجماعات من خارج إيتوري (التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية، و التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - حركة التحرير، وحركة تحرير الكونغو، و التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - التجمع الوطني) تشارك في ارتكاب هذه الانتهاكات في حصانة تامة من العقاب. وبالإضافة إلى ذلك، فإن حكومة كينشاسا السابقة على الحكومة الانتقالية، وحكومتا رواندا وأوغندا قد شاركت جميعها في تلك الانتهاكات الواسعة عن طريق تسليح الجماعات المسلحة المحلية وتدريبها وتوفير المشورة لها في أوقات مختلفة.

٣ - وكان نشر عملية أرتيميس التابعة للاتحاد الأوروبي (قوة الطوارئ المؤقتة المتعددة الجنسيات)، ثم بعد ذلك نشر لواء إيتوري التابع لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية والذي أصدر مجلس الأمن ولايته استناداً إلى الفصل السابع، عاملاً هاماً في التخفيف من حدة الصراع ومن قدرة الجماعات المحلية على القيام بعملياتها. غير أن إنهاء أعمال العنف والانتهاكات، ورأب الصدوع التي تفصل بين الطوائف من أجل إقرار السلام الدائم وتوطيده، والحد من ظاهرة الإفلات التام من العقاب تظل تشكل تحديات كبرى لا بد وأن يساعد المجتمع الدولي حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية في التصدي لها. ورغم أنه كانت

هناك محاولات متواضعة لاستعادة قدر ما من سلطة الدولة في إيتوري من خلال نشر مجموعة صغيرة من القضاة ورجال الشرطة، فإن أيا من تلك المحاولات يملك حاليا القدرة على فرض القانون والنظام في المنطقة. ولذلك، فإن من الأهمية البالغة أن تظل البعثة تستند إلى الولاية الصادرة بموجب الفصل السابع للحفاظ على أمنها.

٤ - وقد كانت هناك توترات وصراعات بين طائفتي الهيمبا والليندو في المقاطعة منذ وقت طويل، وهو ما كانت تغذيه الإدارة السيئة. وقد اندلع الصراع الأخير - الذي تسبب في الكثير جدا من الانتهاكات - نتيجة لتزاع معين على الأرض عام ١٩٩٨، عندما استغل بعض أصحاب الامتيازات^(١) concessionaires من الهيمبا ضعف أجهزة الدولة لتوسيع حيازاتهم بالشكل الذي أضر بالمزارعين المجاورين، ومعظمهم من الليندو^(٢). وثار المزارعون عندما وصل مسؤولو إنفاذ القانون لطردهم، وردا على ذلك حاولوا تدمير أراضي أصحاب الامتيازات من الهيمبا. وبدأت أعمال العنف هذه شمال بونيا، ثم امتدت تدريجيا لتشمل مجمل مقاطعة إيتوري. وعلاوة على ذلك، ومع اتساع نطاق الصراع في أنحاء المقاطعة، سرعان ما تحول إلى مواجهة بين الطائفتين، الهيمبا والليندو. وما كان هذا الصراع ليبلغ هذه الدرجة من العنف لولا تورط أطراف وطنية كونغولية، فضلا عن حكومات أجنبية. فقد شارك الجيش الأوغندي، الموجود في إيتوري بالفعل منذ أواخر عام ١٩٩٨، في تغذية الصراع عندما ساند في بادئ الأمر بعض الوجهاء من الهيمبا، كما قيل أنه قصف المئات من قرى الليندو. وقامت بعض السلطات التقليدية من الليندو بتشكيل وحدات للدفاع عن النفس. ومع اعتقاد ميليشيات الهيمبا بوجود مؤامرة من الليندو ضدهم، فقد بدأوا يهاجمون سكان قرى الليندو لا لسبب إلا لانتمائهم العرقي. كما استفادوا من الدعم الخارجي في تنظيم أنفسهم، سواء من جانب الضباط الكونغوليين (من الحكومة السابقة على الحكومة الانتقالية أو من الحركات المتمردة) أو من فرادى الضباط الأوغنديين.

٥ - ودخل الصراع مرحلة جديدة من العنف في نهاية عام ٢٠٠١، مع تكثيف الهجمات الموجهة ضد الطائفة العرقية في القرى، بما في ذلك أعمال القتل والتعذيب والاعتصاب ونهب المنازل وتدمير البنية الأساسية الاجتماعية. وعندما استولت ميليشيا الهيمبا المسماة اتحاد الوطنيين الكونغوليين على بونيا، أولا في آب/أغسطس ٢٠٠٢ ثم مرة أخرى في أيار/مايو ٢٠٠٣، تبنت سياسة تطهير عرقي للقضاء على سكان البلدة من طائفتي الليندو والبير،

(١) أصحاب الامتيازات هم الأشخاص الذين يستأجرون امتيازات من الدولة. ويُعرف الامتياز قانونا بأنه عقد تعترف الدولة بموجبه بحق فرد أو مؤسسة في استخدام قطعة أرض أو مبنى من ممتلكات الدولة وفقا للشروط التي يحددها القانون. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، تملك الدولة جميع الأراضي.

(٢) اندلع الصراع الأول في مزرعة جماعية في واليندو بيتسي، الواقعة في منطقة دجوغو.

فضلا عن طائفة الناندي "التي لا تنتمي إلى إيتوري"، والتي كانت تعتبر منافسا تجاريا للهيما. ودُمر المئات من قرى الليندو تماما خلال الهجمات التي شنها الجيش الأوغندي بطائرات الهليكوبتر دعما لميليشيات الهيما على الأرض.

٦ - وظل قادة مختلف فصائل المتمردين الذين يتصارعون على السلطة في إيتوري يستفيدون من حالة السخط العرقي التي نشأت أصلا بسبب نزاع على الأرض. وأدت سلسلة من الانفصاقات في الفترة من عام ١٩٩٩ إلى منتصف عام ٢٠٠٣ إلى تحول بونيا، عاصمة إيتوري، في واقع الأمر إلى ساحة للصراعات على السلطة والمناوشات. وفي كل مرحلة من مراحل تشرذم الجماعات المتمردة، يجري تجنيد ميليشيات جديدة تدين بالولاء لواحد أو آخر من القادة العسكريين أو زعماء الفصائل. وكثيرا ما كان الأطفال يشكلون نصف هذه الميليشيات. ولم يكن نشرهم يهدف فحسب إلى القتال ضد بعضهم البعض، وإنما أيضا إلى تغذية الإحساس بانعدام الأمن في الريف والسيطرة على المواقع الاستراتيجية واقتناص الفرص التجارية. وبدلا من أن يسعى قادة الجيش الأوغندي الموجودين بالفعل في إيتوري إلى تهدئة الوضع، فضلوا أن يستفيدوا منه ويقدمون الدعم لطرف بعد الآخر^(٣) وفقا لمصالحهم السياسية والمالية.

٧ - وانتزع قادة الجماعات المسلحة لأنفسهم الأدوار التي كان يضطلع بها عادة رجال الإدارة، ورجال الأعمال، والزعماء التقليديون، وضباط إنفاذ القانون. فراحوا يعينون "موظفين عموميين"، ويتولون جمع الضرائب، ويبيعون الموارد الطبيعية في المناطق الخاضعة لسيطرتهم، ويعتقلون المدنيين ويصدرون الأحكام عليهم، بل وينفذون أحكام الإعدام فيهم في بعض الحالات. وكان تنافس القوات المتحاربة على السيطرة على الموارد الطبيعية، الذي تفاقم من جراء الفراغ السياسي الذي يكاد أن يكون دائما في المنطقة، عاملا رئيسيا في إطالة أمد الأزمة في إيتوري. كما أن هذه الموارد الطبيعية كانت محل اهتمام مستمر من جانب شبكات الأعمال التجارية الأجنبية في المنطقة. وكان بيع الامتيازات للأعمال التجارية الأجنبية واحد من مصادر إيرادات جماعات المتمردين.

٨ - وبحلول نهاية آذار/مارس ٢٠٠٤، وقت وضع اللمسات الأخيرة على هذا التقرير، تمكنت بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية من تخفيف حدة الصراع

(٣) راحت السلطات الأوغندية تدعم وتقدم السلاح إلى كل من التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - حركة التحرير، وحركة تحرير الكونغو، والتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - الوطني، واتحاد الوطنيين الكونغوليين، وحزب وحدة وسلامة أراضي الكونغو، وجهة القوميين ودعاة الاندماج، والقوات المسلحة الشعبية للكونغو، في وقت أو آخر.

العربي في إيتوري من خلال إقرار السلام وفرض سيادة القانون. ومنذ تسلم المسؤولية من عملية أرتيس في ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، يقوم لواء إيتوري التابع للبعثة بتنفيذ ولايته المستندة إلى الفصل السابع، وذلك بتدعيم مواقعه في بونيا، وتنفيذ عمليات تفتيش أسفرت عن إعلان البلدة منطقة خالية من الأسلحة، وإنشاء سبعة مواقع متقدمة، إلى الشمال والشمال الشرقي والجنوب والجنوب الشرقي من بونيا (إيغا بارير، وبوغورو، ومونغوالو، ومارابو، وتشوميا، ومهاغي، وكباندروما). وتواصل البعثة تنفيذ تدابير أمنية، من قبيل تسيير دوريات والقيام بعمليات عسكرية في مختلف أنحاء إيتوري.

٩ - ولتعزيز سيادة القانون وإقرار النظام العام، احتجزت البعثة عددا من المشتبه فيهم، ومن بينهم ماثيو نغودجولو، رئيس أركان جبهة القوميين ودعاة الاندماج، وهي ميليشيا من ميليشيات الليندو. والعديد من كبار العسكريين في اتحاد الوطنيين الكونغوليين، مثل إيمابل سابا ريفيكي وإيتيان نيمبي. وقد اتخذت هذه الإجراءات نظرا لعدم وجود هياكل أمنية أو قضائية محلية، حيث لا توجد سلطات قضائية تمارس عملها ولا توجد منشآت سجون. وفي ١٤ كانون الثاني/يناير، نقلت البعثة إلى بونيا ١٢ من بين ٢٠ موظفا قضائيا عينتهم الحكومة الانتقالية. وأدى القضاة اليمين في ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، بما يتيح لهم العمل بصورة قانونية في بونيا. وبالتالي، فقد استعيد حد أدنى من الوجود القضائي في بونيا.

١٠ - غير أنه منذ منتصف كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، أصبحت جبهة القوميين ودعاة الاندماج واتحاد الوطنيين الكونغوليين، فضلا عن القوات المسلحة الشعبية للكونغو، وهي ميليشيا تتخذ مواقعها في آرو على الحدود الأوغندية، أكثر عدوانية ضد البعثة وضد السكان المدنيين. وفي منتصف كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، قُتل ما يصل إلى ٢٠٠ من المدنيين في غوبو، الواقعة على طرف بحيرة ألبرت. وبحلول نهاية آذار/مارس ٢٠٠٣، كانت البعثة لا تزال تحقق في الواقعة للتأكد من هوية مرتكبيها وانتماءاتهم. وبعد الحوادث التي وقعت في غوبو، شنت الميليشيات عدة هجمات على طائرات ودوريات البعثة؛ وكان أخطرها مقتل مراقب عسكري من مراقبي البعثة في ١٢ شباط/فبراير في كمين نصبته عناصر من ميليشيا مجهولة لقافلة من المركبات التي كانت عائدة بعد إجراء تحقيق متعدد التخصصات على مسافة ٢٠ كيلومترا إلى الشمال الشرقي من بونيا.

١١ - وقد أعد صياغة هذا التقرير قسما حقوق الإنسان وحماية الأطفال بالبعثة. وهو يدرس بصورة أوثق خلفيات الصراع، ويورد تفاصيل العديد من حالات المذابح وغيرها من الانتهاكات التي كثر ارتكابها أثناء الهجمات على القرى. وهو يتضمن معلومات عن أعمال القتل ذات الدوافع السياسية، والتحرش بالخصوم السياسيين، وتجنيد الأطفال واستغلالهم في

الجماعات المسلحة في الفترة ما بين كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. كما يسلط التقرير الضوء على ارتكاب الجماعات المسلحة لهذه الفظائع مع الإفلات من العقاب تماما. وليس مقصودا بالتقرير أن يقدم تحليلا سياسيا للوضع، كما أنه لا يقدم بأي حال من الأحوال تسجيلا كاملا للانتهاكات في المقاطعة، وذلك في ضوء نطاق الانتهاكات فضلا عن العقوبات التي تحد من القدرة على إجراء مثل هذه التحقيقات، ومن بينها الشواغل الأمنية المستمرة.

ثانيا - مقدمة: مقاطعة إيتوري

١٢ - تقع مقاطعة إيتوري في المحافظة الشرقية المتاخمة للحدود الأوغندية، وتتفاوت تقديرات عدد سكانها بين ٣ ٥٠٠ ٠٠٠ نسمة و ٥ ٥٠٠ ٠٠٠ نسمة نظرا لعدم إجراء أي تعداد للسكان منذ سنوات. ويتألف السكان من ١٨ مجموعة عرقية مختلفة، من بينها الليندو، وعشيرة النغيي المنتمية إليها في الجنوب؛ والهيمبا، وعشيرة الهيمبا/غيغيري المنتمية إليها في الشمال؛ والبير، والألور، والندو أو كيدو، واللوغبارا، والمامبيسا، والنيالي. وتتفاوت أرقام السكان بدرجة كبيرة، حيث يعتبر الألور أنفسهم المجموعة العرقية الأكبر حجما التي تشكل ٢٥ في المائة من سكان إيتوري، يليهم الليندو. وليس هناك حاليا أي تعداد سكاني يمكن الركون إليه في تقدير حجم الجماعات العرقية. ويقال أن حجم مدينة بونيا، التي كان يعيش فيها قرابة ١٠٠ ٠٠٠ شخص قبل اندلاع الصراع^(٤)، قد تضاعف نتيجة لحالات التشريد الناجمة عن الصراع.

١٣ - وتتألف مقاطعة إيتوري، وعاصمتها بونيا، من خمسة مناطق: آرو، ومهاغي، ومباسا، ودجوغو، وإيروما. وتنقسم كل منطقة إلى عدة مراكز إدارية *collectivés*^(٥). وتتركز جماعتا الهيمبا/غيغيري والليندو في منطقة دجوغو، بينما توجد جماعتا الهيمبا والنغيي في منطقة إيرومو. وتضم إيرومو، حيث اندلع الصراع، عشرة مراكز إدارية^(٦)، بالإضافة إلى مدينة مونغبوالو، وهي تتمتع بوضع إداري خاص: فهي تضم ثلاثة من المراكز الإدارية

(٤) ذكر هذا الرقم عمدة بونيا السابق، غلبرت سوغابو نغولابو، الذي ظل يشغل ذلك المنصب حتى أيار/مايو ٢٠٠٣.

(٥) الـ *collectivés* هي وحدات إدارية فرعية يرأسها أحد الرؤساء التقليديين، ويمارس سلطته على السكان في منطقته استنادا إلى الولاءات القبلية/العرقية. وهذه الرئاسة وراثية في جماعات الهيمبا والبير والألور، بينما هي بالانتخاب في جماعتي الليندو والندو أو كيب. وتنقسم هذه المراكز الإدارية إلى تجمعات، وتنقسم التجمعات إلى بلدات.

(٦) هي المراكز الإدارية: واليندو بيتسي، واليندو دجاتسي، واليندو تاتسي، وبانياري كيلو، ومامبيسا، ومابيندي، وندو أو كيب، وباهميا نورد، وبادجيري.

لليندو، وأربعة من مراكز الهيمما، وأربعة مراكز إدارية موزعة بين الجماعات العرقية الأخرى. ومنطقة دجوغو هي أغنى مناطق المقاطعة وأكثرها كثافة سكانية، حيث يعيش فيها حوالي ٧٠٠ ٠٠٠ نسمة. وتتألف منطقة إيرومو، التي امتد إليها الصراع بعد ذلك في أواخر عام ٢٠٠١، من ١٣ مركزا إداريا: مركز لجماعة النغيبي هي واليندو بيندي، وأربعة مراكز للهيمما هي بايما الجنوبية وباهميا بوغا وباهميا ميتيغو وباهميا دايرومو^(٧)، بينما تنتمي المراكز الإدارية المتبقية للجماعات العرقية الأخرى. وتعين الحكومة مديري المراكز الإدارية، غير أنهم يعملون بشكل وثيق مع الرؤساء التقليديين في كل وحدة. والمدير مسؤول أمام حاكم المحافظة الذي يتخذ مقرا له في كيسنغاني، وهو الوحيد الذي من سلطاته إقالة رئيس المركز الإداري.

١٤ - ويغلب على سكان إيتوري العمل بالزراعة، وإن كانت هناك أقلية لا يستهان بها تعمل في تربية الماشية وصيد الأسماك والتجارة. وبوجه عام، يعتبر الهيمما ممن يعملون في تربية الماشية، بينما يعتبر الليندو من أهل الزراعة. غير أن السكان الهيمما في باهيمما بوغا في منطقة إيرومو يعملون بالزراعة. وخلال فترة الاستعمار البلجيكي، كان بعض أفراد الهيمما من أصحاب الخطوة، حيث كانت تتوفر لهم فرص الوصول إلى النظام الديني أو التعليمي ويكلفون بمهام إدارية بدرجة أوسع، في حين كان الليندو يُعاملون عموما باعتبارهم قوة عمل يدوية. وفي الحقيقة، فإن الإدارة الاستعمارية قد زادت من حدة الفوارق الاجتماعية بين الجماعات العرقية في المقاطعة من خلال سياسة "المحسوبية" العرقية التي كانت تتبعها في كافة الميادين تقريبا، بما فيها الإدارة و سلك رجال الدين الكاثوليك. ونتيجة لذلك، ظل بعض أفراد الهيمما يتمتعون بوضع الصفوة في إيتوري عند انهيار نظام الاستعمار.

١٥ - وتداخلت هذه الصراعات على السلطة والتحيزات العرقية مع قضية الأرض. فمعظم أراضي وحدتي واليندو بيتسي وواليندو دجاتسي اللتين يسكنهما الليندو، في منطقة دجوغو، كانت مقسمة إلى امتيازات تخص قلة مختارة من أفراد طائفة الهيمما الذين يستخدمون الليندو كعمال يدويين. غير أنه في الأجزاء الأفقر والمناطق الريفية، كانت طائفتا الهيمما والليندو تتعايشان في سلام، وكان التزاوج بينهما من الأمور الشائعة^(٨). وكانت الامتيازات التي كان يملكها الاستعماريون وإن كانت موجودة في وحدات الليندو، ومعظمها

(٧) المراكز الإدارية الأخرى هي أنديسوما (وسكانها من البيرا)، وبابوا بيكوي، وبابيليبي، وبانياري-تشاي، وباسيليبي، وموبالا، وواليسي فونكوتو.

(٨) يلخص هذا الإحساس تصريح قالته امرأة من الهيمما، ذكرته شبكة المعلومات الإقليمية المتكاملة، ونقله جاك ديبلشين، وهو مسؤول من مسؤولي المتمردين شارك في جهود المصالحة عام ١٩٩٩: "الحرب ليست بين الهيمما والليندو، وإنما بين الهيمما الأثرياء وبقيةنا جميعا".

في منطقة دجوغو^(٩)، تُستغل وفقا لاتفاق بين الطرفين، حيث كان أصحاب الامتيازات الأجانب يتمتعون بإمكانية الوصول إلى الأرض مقابل رسوم خاصة يدفعونها إلى رؤساء المراكز الإدارية التقليديين^(١٠). وفي عام ١٩٧٣، عندما اضطر أصحاب الامتيازات الأجانب للرحيل، عهدوا إلى مديري أعمالهم من الهيماء بأراضيهم على أمل الرجوع مرة أخرى بعد انتهاء فترة "التحول إلى الزائيرية"^(١١). وبعد فترة، ومع عدم السماح لهم بالرجوع سجل المديرون ملكية الامتيازات بأسمائهم. وتسارعت وتيرة هذه الظاهرة بعد أن قام الرئيس موبوتو بتعيين زبو كالوغي، وهو من الهيماء، وزيرا للزراعة عام ١٩٦٩، حيث كان له تأثير كبير على توزيع الامتيازات في إيتوري على طائفة الهيماء. وأدى هذا التسلسل للأحداث إلى نشوء تصور مشترك لدى الليندو بأن السكان من الهيماء هم الطبقة الغنية المتعلمة، التي لا يقتصر الأمر على أنها تراكم حيازة الأرض والسيطرة على التجارة بصورة غير عادلة، بل وتشكل أيضا الطبقة الإدارية، حيث لا ينافسهم احد في فرص الوصول إلى الثروة والتعليم والسلطة السياسية.

١٦ - والثروات الطبيعية التي تتمتع بها إيتوري توجب الصراع الدائر في المقاطعة. فإلى جانب الأرض الزراعية والغابات في المقاطعة، وأهمها مزارع البن، وإلى جانب التجارة المزدهرة عبر الحدود، تضم إيتوري منجم كيلو موتو، وهو واحد من أكبر مناجم الذهب في العالم. كما تحظى المقاطعة باهتمام إضافي بسبب احتمالات وجود احتياطات نفطية كبيرة في حوض بحيرة ألبرت. وكان تنافس القوات المتحاربة وحلفائها - سلطات أوغندا ورواندا وكينشاسا - للسيطرة على المراكز الغنية بالموارد، مثل مونغبوالو، وغيتي، ومابانغا (مناجم ذهب)، وآرو، ومهاغي، وكاسيني (أخشاب، وصيد أسماك، وإيرادات من الجمارك) من العوامل الرئيسية في إطالة أمد الأزمة، حيث أنها توفر لمن يسيطر على الإنتاج والتصدير مكاسب هائلة لغاية.

ثالثا - خلفية الصراع

١٧ - خلال عام ١٩٩٧، وسع العديد من أصحاب الامتيازات من الهيماء حدود أراضيهم من خلال إفساد السلطات المسؤولة عن الأراضي، والحصول على شهادات تسجيل دون أن

(٩) دجوغو هي أغنى المناطق الزراعية في إيتوري قاطبة.

(١٠) تشمل الالتزامات تسيد ضرائب خاصة للسلطات المحلية، ودفع أجور العمال المحليين، والاهتمام بالهياكل الأساسية الاجتماعية.

(١١) كانت سياسة التحول إلى الزائيرية سياسة تقوم على مصادرة كل ممتلكات الرعايا الأجانب وتحويلها إلى الرعايا الكونغوليين باعتبارهم القائمين على إدارة هذه الممتلكات باسم الدولة.

يكون لديهم شهادات خلو من الحيازة، وهي شهادات تصدرها السلطات المحلية المسؤولة عن الأراضي بعد أن تتحقق من خلو تلك الأراضي من الحيازة وفقا لما يشترطه القانون. واكتسبت هذه الأعمال غير المشروعة مظهرا قانونيا بإيداعها سرا لدى المحكمة. وفي عام ١٩٩٩، وبعد انقضاء فترة السنتين اللازمة لسقوط الحق في التقاضي للطعن في الشهادة، يذهب صاحب الامتياز إلى المحكمة الابتدائية في بونيا ويحصل على أمر إنفاذ بطرد السكان الذين يعيشون على الأرض التي يحوزونها بصورة غير قانونية، باستخدام القوة العسكرية إذا ما لزم الأمر. ولو كان قد تم تنفيذ أوامر الطرد هذه، لكانت قد أسفرت عن اضطراب ما يصل إلى ٢٠٠.٠٠٠ من السكان الليندو للزوح من أرضهم وبيوتهم. غير أن قوات إنفاذ القانون لم تنفذ أوامر الطرد بصورة كاملة مطلقا، لأن الليندو ثاروا ودمروا العديد من الممتلكات واحتلوها نتيجة لذلك.

١٨ - وما كانت هذه المشاكل المحلية لتتحول إلى المذابح الواسعة النطاق لولا تدخل أطراف وطنية وأجنبية. وفي عام ١٩٩٨، اجتاحت تمرد التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية مقاطعة إيتوري، متمتعا في ذلك بدعم الجيشين الأوغندي والرواندي. وعندما انقسم التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية إلى جناح التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما الذي تدعمه رواندا، وجناح التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - حركة التحرير الذي تدعمه أوغندا، سيطر هذا الجناح الأخير على إيتوري. ومنذ ذلك الحين، أصبحت إيتوري مرتعا لكل الأطراف الشرقية، الكونغولية والأجنبية على حد سواء: التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - حركة التحرير، وحركة تحرير الكونغو والتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - الوطني التابع لها، فضلا عن الجيش الأوغندي. وفي عام ٢٠٠٢، دخل التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما في تحالف مع اتحاد الوطنيين الكونغوليين، عقب اتصالات جرت بين هذه الميليشيا وكيغالي. وفي الوقت ذاته، قدمت الحكومة السابقة على الحكومة الانتقالية الدعم لميليشيات متنافسة عن طريق بيبي. وعلاوة على ذلك، وفي أواخر عام ٢٠٠٢، نسقت حركة تحرير الكونغو والتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - الوطني مع اتحاد الوطنيين الكونغوليين جزءا من هجومهما على التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - حركة التحرير. وكان التورط المستمر للأطراف الوطنية والأجنبية يمكن مختلف الميليشيات في إيتوري من الاستفادة من الإمدادات وزيادة عدد المقاتلين. وأدى هذا التفاعل إلى ارتفاع مستوى العنف ضد المدنيين بصورة منتظمة منذ عام ١٩٩٩.

١٩ - وفي عام ١٩٩٩، عندما نشب النزاع على الأرض، كانت إيتوري تخضع لسيطرة حركة التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - حركة التحرير المتمردة وقوات الدفاع الشعبي الأوغندية المتحالفة معها. وفي أيار/مايو ١٩٩٩، نشبت ستة نزاعات على

الأرض^(١٢)، واحدا بعد الآخر، في واليندي بيتسي في منطقة دجوغو. وقال شهود التقت بهم بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية إن أصحاب الامتيازات بدأوا، بقيادة عائلة سافو، في تشكيل ميليشيات حول فاتاكي. وفرضوا على رجال الأعمال من الهيما/غيغيري نظاما لجمع التبرعات. وقُتل اثنان من رجال الأعمال البارزين من الهيما/غيغيري كانا يعارضان جمع التبرعات. ولما كانت القيادة الجماعية لهذه الميليشيا تتوقع حدوث بعض أعمال العنف، فإن جميع أصحاب الامتيازات من الهيما كانوا، بحلول أيار/مايو ١٩٩٩، قد تعاقدوا مع جنود قوات الدفاع الشعبي الأوغندية لحماية أراضيهم. وفي ٢٩ أيار/مايو ١٩٩٩، أفادت أنباء أن عائلات هامة من الهيما قد دفعت إلى الكابتن كياكابالي^(١٣)، قائد القطاع في قوات الدفاع الشعبي الأوغندية، مبلغا قيل أنه ١٢ ٠٠٠ دولار للقيام بأعمال انتقامية ضد السكان الذين يحتلون امتيازات تلك العائلات والمناطق المحيطة بها في واليندو بيتسي، واعتقال مدير منطقة دجوغو، كريستيان ديدونغا نغانغا - لولو، لرفضه أن يوقع مسبقا شهادة بالخلو من الحيازة^(١٤). وفي نفس اليوم، اعتقلت قوات الدفاع الشعبي الأوغندية كريستيان ديدونغا نغانغا - لولو، ومعه لونغي تشابي، الرئيس التقليدي لواليندو بيتسي، ورئيس مجلس الوحدة وخمسة من الأعيان المحليين الآخرين، واحتجزتهم في حاوية في مطار بونيا. وباستثناء المدير، الذي كان برفقة الشرطة الكونغولية، أفادت الأنباء أن الآخرين تعرضوا جميعا للتعذيب بسبب رفضهم توقيع شهادة الخلو من الحيازة. وأطلق سراحهم بعد ذلك. وفي وقت لاحق، أفادت الأنباء أن رئيس تجمع بيتسي، دجيبا، قد أعدم بناء على أوامر أحد أصحاب الامتيازات من الهيما. ونفذت كريستيان ديدونغا نغانغا - لولو، قوات الدفاع الشعبي الأوغندية أول هجماتها على قرية لودا، الواقعة بين فاتاكي وليبي، ليلة ٣٠/٢٩ أيار/مايو ١٩٩٩، حيث أحرقتها بالكامل بعد أن قتلت العديد من العجائز والنساء ممن حوصروا في مساكنهم. وفيما بعد، قيل أن قوات الدفاع

(١٢) النزاعات الستة على الأرض هي كالتالي: في ١٢ نيسان/أبريل ١٩٩٩، نزاع على الأرض بين كادجو سينغا وسكان غوسينغي في امتياز لينغا؛ وفي ١٤ أيار/مايو ١٩٩٩، نزاع على الأرض في امتياز لينغا حيث قال شهود استجوبتهم بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية أن عائلة سينغا دفعت أموالا إلى قوات الدفاع الشعبي الأوغندية لمهاجمة الليندو في أرض الامتياز، ما أسفر عن مقتل ٢٠ مدنيا؛ وفي أيار/مايو ١٩٩٩، نزاع على الأرض بين أبيساي، وهو أحد أصحاب الامتيازات من الهيما وسكان بلدة ليندجو (من الليندو)؛ وفي أيار/مايو ١٩٩٩، نزاع على الأرض بين ياسونا، وهو أحد أصحاب الامتيازات من الهيما، وسكان لاودجو من الليندو؛ وفي ١ أيار/مايو ١٩٩٩، نزاع على الأرض بين عائلة سافو (من الهيما) وسكان ساندوكو من الليندو في امتياز بيدها؛ وفي ٢٨ أيار/مايو ١٩٩٩، نزاع على الأرض بين أوغارو، وهو من أصحاب الامتيازات، وسكان لومبا في بلدة تسوبو ليبي، "الخل الرئيسي" في واليندو بيتسي.

(١٣) ترك الكابتن كياكابالي قوات الدفاع الشعبي الأوغندية بعد ذلك، ولجأ إلى رواندا.

(١٤) رغم أنه من الهيما مثل أصحاب الامتياز.

الشعبي الأوغندية بقيادة الكابتن كياكابالي، الذي قيل أنه تلقى أموالاً من لوبو تاسورو العديد من أصحاب الامتيازات من الهيمبا، قد دمرت بالكامل قرى لوبيا، وبوبا، وغيبا، ولينغا، ولاديجو، وبيترو، وآرو. وواصلت قوات الدفاع الشعبي الأوغندية وميليشيات الهيمبا أعمالها الانتقامية، بإحراق القرى، أولاً في واليندو بيتسي، ثم في واليندو دجاتسي في منطقة دجوغو فيما بين عام ١٩٩٩ ونهاية عام ٢٠٠١.

٢٠ - ولم تهتم السلطات الإدارية الجديدة كثيراً بتدهور الموقف، وقام الحاكم في ذلك الوقت، أديل لوتسوف، التي تنتمي إلى الهيمبا - غيغيري، والتي عينها الجنرال كازيني من قوات الدفاع الشعبي الأوغندية في ذلك المنصب في حزيران/يونيه ١٩٩٩، باتخاذ إجراءات لإخماد تمرد الليندي مستعينة في ذلك بجنود قوات الدفاع الشعبي الأوغندية. وحاول بعض أفراد الليندو التماس العدالة بالوسائل القانونية، في حين قضت سلطات المحاكم في بونيا لصالح أصحاب الامتيازات الذين أجزلوا لها العطاء والرشوة. كما أن الجهود التي بُذلت بعد ذلك لاحتواء أعمال العنف بين الطائفتين قد أحبطت على أيدي أفراد من الطائفتين ممن حرصوا على استمرار الصراع. كما أنه كان بمقدور العديد من أصحاب الامتيازات استغلال الصراع لتوسيع ما لديهم من أراض مع طرد الليندو الذين كانوا يعيشون قرب أراضيهم وتدمير قراهم.

٢١ - وكان مركز واليندو تاتسي مكاناً تتعايش فيه طائفتا الهيمبا والليندو في سلام، ولم يتورط في الصراع إلا في أواخر عام ٢٠٠١^(١٥). وفي عام ٢٠٠٢، أفادت الأنباء أن عائلات هامة من عائلات هيمبا الجنوب كانت متورطة في توفير التمويل لإشراك قوات الدفاع الشعبي الأوغندية في مهاجمة بلدة واليندو بيندي، وهي البلدة الوحيدة التي يسكنها الليندو في منطقة إيرومو. ودمرت قوات الدفاع الشعبي الأوغندية، ومعها ميليشيات هيمبا الجنوب، مئات البلدات. وفي غضون ذلك، كان الليندو ينظمون أنفسهم في جماعات مسلحة طلباً للثأر. ودرّب الجيش الأوغندي الآلاف من شباب الهيمبا في إيتوري، وفي أوغندا. وبعد عام ٢٠٠٢، أفادت الأنباء أن آخرين تلقوا تدريبهم في رواندا. غير أن أفراد ميليشيات الهيمبا لم يكونوا وحدهم من يحملون السلاح؛ ففي بعض بلدات الهيمبا مثل ماندر ووبوغورو، قيل أن كل أسرة من الأسر حصلت على أسلحة للدفاع عن نفسها. وكان ذلك أحد الأسباب التي ساقها مقاتلو الليندو تبريراً لذبح المدنيين الذين كان يُشتبه في حملهم للأسلحة.

(١٥) وفقاً لمصادر في إدارة مركز واليندو تاتسي، تم إحراق ما مجموعه ٢٥٧ بلدة في الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى نهاية عام ٢٠٠٢. ويبدو أن كل بلدات واليندو بيتسي تقريباً قد أحرقت بالفعل عام ١٩٩٩.

٢٢ - وكان المعهد العالي للتربية والكنيسة الكاثوليكية في بونيا بؤرة للصراع على السلطة بين نخبة مثقفي الهیما والمجموعات العرقية الأخرى لفترة من الزمن. فعلى سبيل المثال، عندما كان تارسیس بیلو كاماراغي يتولى إدارة معهد التربية، في الفترة من عام ١٩٩٣ إلى عام ١٩٩٧ عند وصول التحالف الوطني من أجل تحرير الكونغو، أرغم معظم أعضاء هيئة التدريس، الذين كان غالبيتهم من غير سكان إيتوري، على الرحيل، وتم تعيين أساتذة من الهیما في كل المناصب الجديدة، مما أضر بالمجموعات الأخرى. ووفقا للعديد من الشهادات التي قدمها مثقفون يعيشون في مودزيبلا، فإن العديد من الأساتذة المعروفين الذين ينتمون إلى الهیما/غیغیری كانوا يعقدون اجتماعات سرية، مع أفراد ميليشيات الهیما/غیغیری في بعض الأحيان، من أجل وضع استراتيجيات لإثارة الأحقاد العرقية. وأوضحت نفس المصادر أن نفس المجموعة هي التي نظمت، بل ووجهت، قتل حوالي ٢٠٠ من سكان مودزيبلا من الليندو في بونيا في ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، بتواطؤ من جانب قوات الدفاع الشعبي الأوغندية بقيادة إديسون موزورا^(١٦). وكثيرا ما يعتبر سكان بونيا الكنيسة الكاثوليكية 'موالية للهیما'. ويرجع هذا التصور إلى فترة ليونارد ديجو، أسقف بونيا^(١٧)، الذي ينتمي إلى الهیما، الذي لم يكتف بمحاربة المجموعة العرقية التي ينتمي إليها فحسب، بل وقيل^(١٨) إنه كان على اتصال وثيق بقيادة ميليشيات الهیما. وقيل أن أنشطته كانت تشمل تحويل الأموال التي كان يجري جمعها من طائفة الهیما إلى حساباتهم المصرفية في مصرف خاص في كيغالي، والتفاوض مع السلطات الرواندية لشراء أسلحة وتوفير التدريب العسكري لأفراد ميليشيات الهیما في رواندا. وقيل أن الأسقف ديجو حضر أول اجتماع بين الزعيم كاوا والسلطات

(١٦) في ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ أي في اليوم التالي لهجوم شنته ميليشيات الليندو، على عناصر قوات الدفاع الشعبي الأوغندية المتمركزة في مطار بونيا لتدمير، حسبما قيل، الهليكوبتر التي تقصف قراهم، وقعت مذبحه منظمة استهدفت السكان الليندو في موزيبلا. وقد طاف أفراد الهیما من بونيا بكل منازل الليندو وقتلوا ٢٥٠ شخصا معظمهم بعضى رشقت فيها مسامير وتم توزيعها قبل الهجوم، وأحرقوا المنازل بعد ذلك. وذكر بعض الشهود من مودزيبلا أسماء أساتذة هیما بالمعهد العالي للتربية في بونيا قيل إنهم نظموا العمليات التي كان قائدها، حسبما تردد، من أساتذة المعهد أيضا. وكما كان من بين الضحايا أساتذة وطلبة ليندو. ويتردد أن العقيد موزورا قال قبيل المذبحة "بإمكاننا أن نشرع منذ الآن فصاعدا في قتل الليندو".

(١٧) كان المونسنيور ديجو، وهو من الهیما/غیغیری، أسقف بونيا من عام ١٩٧٦ إلى عام ٢٠٠٢. وقد اتهم بمحاربة جماعته العرقية وإعطاء أرض كنيسة مودزيبلا لقرويين من قبيلة الهیما/غیغیری وأنه لم يكن يعين أي قساوسة إلا من الهیما أو الهیما/غیغیری. ونتيجة لتصرفاته بدأت مودزيبلا التي كانت تسكنها في الأصل جماعة البيرا، تتحول إلى بلدة للهیما. ويُذكر أيضا أن عدة طلبة أتموا دراساتهم اللاهوتية بنجاح ولكنهم لم يعينوا أبدا لا لسبب إلا لعدم انتمائهم إلى الهیما. فعندما أرغمته الكنيسة الكاثوليكية على الاستقالة لم يكن بين القساوسة الـ ٤٩ الذين عينهم سوى ٦ من الليندو واثان من البيرا. كما كان من بين القساوسة الذين عينهم أبناء لقادة ميليشيات الهیما.

(١٨) كانت تربط أسقف غوما، حسبما يتردد، علاقات وثيقة بالسلطات الرواندية. وكان هو الذي عرفها على الأسقف ديجو.

العسكرية الرواندية في حزيران/يونيه ٢٠٠٢، وأنه يعيش الآن في كيغالي. وبعد قرار عزل الأسقف ديجو، وصل المونسنيور موسينغوا باسينيا إلى بونيا ومعه مسؤول رسولي جديد لطائفة الناندي العرقية، هو جانفيير كاتاكا، في ٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٢. وبينما كانت الكنيسة تسعى للإعلان رسمياً عن التغيير الجديد في قيادتها، أصبح الجمهور الذي يغلب عليه الهيما أكثر عدوانية، وتأجل بالقوة تنصيب المسؤول الرسولي الجديد. وفي ١١ نيسان/أبريل، قامت جماعة من شباب الهيما، بينهم البعض ممن أتى بهم رجل الأعمال لبريبا سافو من قرية كاتوتو، باحتجاز كبير الأساقفة موسينغوا ومعه مجموعة من القساوسة. وفي اليوم التالي، رحل كبير الأساقفة ومعه المسؤول الرسولي المعين حديثاً.

٢٣ - ومع هروب الليندو من سكان دجوغو، ثم إيرومو بعد ذلك، إلى الأدغال عقب تدمير قراهم في الفترة ما بين عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠١، قرروا أن يقتصوا لأنفسهم بأنفسهم. وفي اليوم التالي، أسفرت الأعمال الانتقامية عن مذابح راح ضحيتها آلاف من المدنيين الأبرياء من الهيما. واستعاضوا عن السهام والسواطير التي كانوا يستخدمونها في الفترة الأولى من الصراع بأسلحة حديثة استطاعوا شراءها من أوغندا أساساً، مستغلين الإيرادات التي يحصلون عليها من أعمال التنقيب غير المشروعة في منجم الذهب في مونغبوالو. كما تلقوا أسلحة من حكومة كينشاسا عن طريق بعض أعضاء التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - حركة التحرير ممن ترجع أصولهم إلى إيتوري، فضلاً عن بعض السلطات الأوغندية. وكان أحد المناصرين المعروفين وموردي السلاح الذائعي الصيت لمقاتلي الليندو هو الكولونيل بيتر كريم، وهو مسؤول من الألور في قوات الدفاع الشعبي الأوغندية. وبخلاف هذه الحالة، ظل معظم ضباط قوات الدفاع الشعبي الأوغندية يساندون اتحاد الوطنيين الكونغوليين.

٢٤ - وفي آب/أغسطس ٢٠٠٢، طردت قوات الدفاع الشعبي الأوغندية قوات التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - حركة التحرير من بونيا. ولما كان اتحاد الوطنيين الكونغوليين يتمتع بشكل مؤقت بفرص الحصول على الإمدادات من كل من أوغندا ورواندا، فقد تمكن من مهاجمة منطقة مهاغي والسيطرة عليها. واستفاد اتحاد الوطنيين الكونغوليين بعد ذلك من التحالف مع الميليشيا التي تتخذ قاعدة لها في آرو التابعة للقائد جيروم، وهو ضابط سابق من ضباط التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - حركة التحرير. وشهدت منطقة مهاغي عندئذ موجة واسعة من انتهاكات حقوق الإنسان، شملت تدمير القرى، وتجنيد الأطفال بصورة قسرية في اتحاد الوطنيين الكونغوليين وميليشيا القائد جيروم، فضلاً عن أعمال العنف الجنسي التي لجأ إليها اتحاد الوطنيين الكونغوليين بصورة ملحوظة لإرهاب النخبة المحلية والسكان المحليين. ونتيجة لامتداد الصراع بهذا الشكل إلى

منطقة مهاغي، حاول بعض أعيان الألور تشكيل ميليشيا خاصة بهم، هي القوى الشعبية من أجل الديمقراطية في الكونغو. غير أن هذه الخطة باءت بالفشل لعزوف دوائر الأعمال التجارية عن تمويلها، وقبل كل شيء، للمعارضة النشطة التي أبدتها أسقف مهاغي، وهو نفسه من الألور. فعلى العكس من رجال الدين الكاثوليك في بونيا، لعبت أبرشية مهاغي طوال الصراع دورا بارزا في مبادرات تهدئة الصراع فضلا عن الحيلولة دون حدوث تعبئة مسلحة في منطقة مهاغي.

٢٥ - وأصبحت هجمات الليندو أكثر قسوة وتدميرا بعد آذار/مارس ٢٠٠٣، عندما توقف دعم قوات الدفاع الشعبي الأوغندية للهيمبا. وعلاوة على ذلك، وبعد قيام قوات الدفاع الشعبي الأوغندية بطرد اتحاد الوطنيين الكونغوليين من بونيا، استولت ميليشيات الليندو على مخازن الذخائر والأسلحة التابعة لاتحاد الوطنيين الكونغوليين. وشكل شباب الليندو جماعات ميليشيا للدفاع عن النفس من أجل حماية القرى، وهي ميليشيات كثيرا ما كانت تفتقر إلى أي هيكل للتسلسل القيادي. وحتى بعد إنشاء جبهة القوميين ودعاة الاندماج، احتفظ العديد من ميليشيات الليندو والنغيتي باستقلالها، وكثيرا ما كانوا يرفضون إطاعة الأوامر الصادرة من قيادتهم المفترضة في جبهة القوميين ودعاة الاندماج بوقف أعمال القتال. وأجبر المقاتلون الجميع على الانضمام إلى الميليشيات، بما في ذلك النساء والأطفال. وحاول بعض الزعماء المحليين مقاومة هذا التيار بينما أصبح بعضهم الآخر جزءا من الجماعات المسلحة. ونصح بعض رجال الليندو المسنين المقاتلين بتعاطي عقاقير معينة ووضع التمام وأكل بعض أجزاء أجسام البشر لكي يكتسبوا قوى غير طبيعية. ودفعت هذه الأساليب أعضاء الميليشيات لأن يصبحوا أكثر قسوة وتجردا من الإنسانية.

٢٦ - أما الطوائف العرقية الأخرى، مثل البيرا والألور والنيالي واللوغبارا والكاكوا والندو - أو كيبو والليزي، ممن لم تشارك مباشرة في الصراع، فقد اضطرت للانحياز إلى طرف ضد الآخر و/أو تعرضت لهجمات من الجانبين، اللذين راح كل منهما يتهمها بالتستر على العدو. وقد نال هذا الاستقطاب من إمكانية مواصلة تنفيذ المبادرات المحلية لإدارة الصراع. فالميليشيات المختلفة لم تقتصر على ترويع السكان وإيذائهم؛ بل عمدت أيضا إلى الحيلولة دون المبادرات المحلية وتهدة التوترات أو احتواء العنف. وقد فقدت طائفة البيرا التي تشمل منطقتها بونيا، الزعيم التقليدي لمركز انديسوما الإداري وهو الزعيم جودوني بولاموزي. وقتل عدة مئات من المدنيين من بينهم صفوة المثقفين، ودُمرت هياكل الخدمات الصحية بما في ذلك أكبر تلك الهياكل ويقع في نيانكوندي. أما طائفة النياي التي تشمل منطقتها منجم الذهب في كيلوموتو، فقد هوجمت من الجانبين. وفقدت معظم هياكلها الأساسية الاجتماعية واضطر الكثير من أفرادها إلى ترك قراهم والاختباء في الأدغال.

٢٧ - دور أوغندا - ادعت أوغندا في مناسبات عدة أن الدافع إلى وجودها في إيتوري هو الدفاع "عن مصالحها الأمنية المشروعة" وأنها تعمل على تحقيق المصالحة وحماية المدنيين. بيد أنه، رغم تدخل قوات الدفاع الشعبي الأوغندية في بعض الحالات لوقف القتال بين القوى المتحاربة، يتحمل قادتها مسؤولية إنشاء معظم الجماعات المسلحة وتدريب ميليشياتها - الذي أحيانا ما كان يجري في أوغندا - وبيعها الأسلحة بل وإعارة جنودهم للهيما الأثرياء لاستخدامهم في ذبح المدنيين الليندو وتدمير القرى في واليندوتاتسي عام ١٩٩٩. كما أن قوات الدفاع الشعبي الأوغندية قصفت ودمرت، خلال الفترة الممتدة بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٢، مئات القرى التابعة لمركزي واليندوتاتسي وواليندوبيندي الإداريين اللذين يقطنهما الليندو/النجي. وأصبح أيضا قادة القوات أنفسهم رجال أعمال يتاجرون في موارد إيتوري. وعلى امتداد أربعة أعوام، أوفد إلى إيتوري سبعة من قادة القطاعات الأوغنديين هم: النقيب كيا كابالي، والمقدم أروشا، والعقيد شارل انجينا، والمقدم إديسون موزورا، والعقيد فريد سيكا موينغي، والرائد موهوزي وكالي كايورا. وكان شارل انجينا وكالي كايورا هما الوحيدان اللذان لم تُقم ضدهم أي ادعاءات خطيرة. وقد أيدت أوغندا أولا التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية^(١٩) ثم أيدت بعد ذلك حركة تحرير الكونغو والتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - حركة التحرير. وشاركت أيضا بصورة مباشرة في تشكيل اتحاد الوطنيين الكونغوليين وتدريب ميليشياته وتسليحها.

٢٨ - وقد أعادت أوغندا النظر في دعمها لاتحاد الوطنيين الكونغوليين بسبب روابطه الوثيقة مع رواندا وكان ذلك في حوالي شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢. وتصديا لذلك التحالف، ساندت أوغندا عدة جماعات مسلحة أخرى في إيتوري. فشاركت قوات الدفاع الشعبي الأوغندية في إنشاء جبهة التكامل والسلام في إيتوري، وهي برنامج يشمل حزب وحدة وسلامة أراضي الكونغو والقوى الشعبية من أجل الديمقراطية في الكونغو وجبهة القوميين ودعاة الاندماج/جبهة المقاومة الوطنية في إيتوري. بيد أن تلك الجبهة لم تدم طويلا وانحلت بالفعل، في شباط/فبراير ٢٠٠٣ إثر الهجوم الذي شنته جبهة القوميين ودعاة الاندماج على بوغورو. وفي آذار/مارس ٢٠٠٣ أنشئت القوات المسلحة الشعبية للكونغو بدعم أوغندي مباشر. كما أن قادة قوات الدفاع الشعبي الأوغندية ساندوا جبهة القوميين ودعاة الاندماج/جبهة المقاومة الوطنية في إيتوري التي ساعدتهم في آذار/مارس ٢٠٠٣ على إزاحة اتحاد الوطنيين الكونغوليين من بونيا. وقد انسحبت قوات الدفاع الشعبي الأوغندية من

(١٩) أيدت كل من أوغندا ورواندا في بادئ الأمر التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية (١٩٩٨-١٩٩٩) قبل أن يتفكك إلى فصائل مختلفة وهي ظاهرة تجسد نهاية التحالف بين أوغندا ورواندا في ذلك الصراع.

إيتوري في أيار/مايو ٢٠٠٣ بناء على التزامها باتفاق لواندا. وواصلت منذ ذلك الحين تقديم دعم صريح لحزب وحدة وسلامة أراضي الكونغو والقوات المسلحة الشعبية للكونغو اللذين انشقا عن اتحاد الوطنيين الكونغوليين بغرض إضعافه.

٢٩ - دور رواندا - في ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ أعلن التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية/غوما، وهو حركة كونغولية متمردة تدعمها رواندا، تحالفه مع اتحاد الوطنيين الكونغوليين. إلا أن رواندا كانت متورطة في أزمة إيتوري قبل ذلك التاريخ بمدة كبيرة. ويتردد أن رئيس أركان الجيش الرواندي جيمس كباري كاغوندا كان من أكبر أنصار مساندة رواندا لميليشيات الهيمبا وكان على اتصال بالزعيم كاوا الذي تفاوض بشأن إمدادات السلاح في حزيران/يونيه ٢٠٠٣. ويتردد في هذا الصدد أن رواندا أمدت اتحاد الوطنيين الكونغوليين بالسلاح من خلال عمليات إسقاط جوي على معسكراته الواقعة في ماندرو وتشوميا وبولي وبولوكوا وديغو وأوفدت خبراء عسكريين لتدريب ميليشيات الهيمبا ومن بينها الجنود الأطفال. فضلا عن ذلك، ذهبت بعض عناصر اتحاد الوطنيين الكونغوليين (يُقدر عددها بـ ١٥٠ فردا) للتدريب في رواندا في الفترة من أيلول/سبتمبر إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢. وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، قام توماس لوبانغا بزيارة كيغالي لأول مرة. ويسرت كيغالي أيضا نقل عناصر جيش الخلاص الشعبي إلى إيتوري وهي العناصر التي تم تدريبها من قبل في رواندا، واستخدمت بعض الكونغوليين الذين يتكلمون الكينيارواندا في تنظيم ذلك الدعم. ويذكر أن العقيد موزورا وهو قائد قطاع سابق بقوات الدفاع الشعبي الأوغندية، ترك صفوف الجيش الأوغندي لينضم إلى القوات الرواندية، شوهده في معسكرات اتحاد الوطنيين الكونغوليين، حيث كان يتولى بصفة رئيسية مهمة توجيه المستجدين الوافدين من رواندا. وقد أجمع معظم الشهود الذين التقت بهم البعثة على أن الرعايا الروانديين يشغلون مناصب في القيادات العسكرية لاتحاد الوطنيين الكونغوليين. وتلقت البعثة إفادات عن تدريب البالغين والأطفال في رواندا وإرسالهم عن طريق غوما، في عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣، للقتال في إيتوري في صفوف اتحاد الوطنيين الكونغوليين^(٢٠). ويبدو أيضا أن توماس لوبانغا وغيره من كبار ضباط اتحاد الوطنيين الكونغوليين تم إجلاؤهم جوا إلى رواندا لدى فرارهم من إيتوري في آذار/مارس ٢٠٠٣. وبعدئذ بدأ تزويد الاتحاد

(٢٠) في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، تم، حسبما يتردد، نقل ١٠٧ أطفال وبالغين جوا من تشوميا إلى مطار كيغالي واصطحبوا إلى مركزا لتدريب بغايرو. وتم تدريبهم، حسبما قيل، على المهارات اللازمة في سلاح المدفعية وأعيدوا إلى إيتوري في تشرين الثاني/نوفمبر من السنة نفسها. وفي طريق عودتهم، هبطت الطائرة الأنتونوف التي تقلهم (وغالبا ما كانت تربض في غوما) في مطار بويغا. وزود كل من المقاتلين المدربين برشاش قصير. وقاد تلك العملية ضابط يطلق عليه "سافاري".

بالأسلحة والذخائر من رواندا عن طريق الجو إلى أن استعادت السيطرة على بونيا في أيار/مايو ٢٠٠٣. وفي ١١ و ١٢ أيار/مايو ٢٠٠٣، هبطت في ديفو - على مقربة من مونغبوالو - طائرتان قادمتان من رواندا محملتان بالقنابل اليدوية ومقذوفات الـ RPG ومدافع الهاون والذخائر. كما أعادت أولى الطائرتين لوبانغو وبوسكو من كيغالي.

٣٠ - دور حكومة كينشاسا - حتى عام ٢٠٠٢، لم يكن للحكومة التي كانت قائمة في كينشاسا قبل الفترة الانتقالية أي وجود يُذكر في إيتوري. وقد وصل وفدها الأول إلى بونيا في آب/أغسطس ٢٠٠٢، بعد زيارة لكمبالا. وخلال زيارة ثانية جرت في ٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠٢، اختطفت ميليشيات الهيما انتومبا لوبا وزير حقوق الإنسان وأطلقت سراحه بعد ثلاثة أيام مقابل الإفراج عن لوبانغا وأعضاء عدة من اتحاد الوطنيين الكونغوليين كانوا قد اعتُقلوا في كمبالا وُقلوا إلى كينشاسا. ويُذكر أنه في أوائل عام ٢٠٠٢، كان دور حكومة كينشاسا منحصرا في مجال المساعدة العسكرية التي كانت توفرها للتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - حركة التحرير في بني. وقد أرسلت كينشاسا مدرّبين وأسلحة وأيضا بعض العناصر العسكرية، يُدعى أنها تصل إلى أربع كتائب، دعما للجيش الشعبي الكونغولي الذي كان يرسل، حسبما أفادت التقارير، إمدادات أسلحة من بني إلى ميليشيات الليندو. كما أفاد بعض شهود العيان والضحايا بأن القوات المسلحة الكونغولية والجيش الشعبي الكونغولي شاركا في بعض الهجمات التي شُنت على قرى الهيما. ويُحتمل أنه تم أيضا خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة من عام ٢٠٠٢، حسبما يُدعى، إرسال إمدادات عسكرية مباشرة إلى ميليشيات الليندو، وبخاصة في ريتي، بمنطقة دجوغو.

٣١ - وقد انصبت المبادرة السياسية التي اضطلعت بها الحكومة الانتقالية لتهدئة التوتر في إيتوري في نشر بعض رجال القضاء والشرطة وإرسال وفود رسمية. وصدر أيضا عدد من البيانات الصحفية. وبصرف النظر عن شحنة المعونات الإنسانية التي سُلمت في مستهل عام ٢٠٠٤، لم تقدم الحكومة لضحايا إيتوري أي معونات إنسانية تُذكر. والواقع أن إيجاد حل للأزمة القائمة يتطلب التجاوب على نحو أنشط واتخاذ إجراءات يتوافر فيها الطابع العملي بقدر أكبر. وقد كان من المقرر نشر اللواء الأول من الجيش الوطني الجديد في إيتوري قبل حزيران/يونيه ٢٠٠٤. بيد أنه لا توجد أي ضمانات تكفل تقاضي هؤلاء الجنود لمرتباتهم وحصولهم على الإمدادات بشكل منتظم.

رابعاً - منهجية التحقيق

٣٢ - اضطلعت بعثة الأمم المتحدة في إطار إعداد التقرير الخاص، بما مجموعه تسعة تحقيقات. وأُجريت مقابلات مع ما يربو على ٦٠٠ شخص، من بينهم ضحايا وشهود

عيان وقادة محليون ومثقفون وعاملون في مجال الصحة وأطفال مرتبطون بجماعات مسلحة. وتلقت البعثة من خلال منظمات غير حكومية محلية، إفادات خطية إضافية من شهود عيان وضحايا. واستُمع إلى الشهود وإلى المصادر الأخرى في مقابلات خاصة، بما يحفظ لهم سرية أقوالهم ولا يعرضهم لخطر الانتقام. وجرى، حيثما تسنى، مواجهة الأشخاص المدّعى أنهم من الجناة وقادة الجماعات المسلحة بالادعاءات المثارة ضدهم. ونُظمت عدة زيارات ميدانية لبونيا، ونيانكوندي، ومباسا، وبوغورو، وماندرو، ولييري، وبامبو، وكوبو، ودودورو، وكاسيني، وتشوميا، ومهاغي، وآرو، واريوارا، وزومبي، وبوغا، وكوغا، وكاتوتو، وفاتاكي، وكشيلي، وكيلو، ومارابو وكلها بلدات وقرى تقع في إيتوري. وذهبت البعثة مرتين إلى بني وثلاث مرات إلى المناطق الحدودية في غربي أوغندا. وفي بني، تلقت البعثة إفادات من أشخاص شردوا من إيتوري ويقيمون في أويشا، وارينغي، وبوتيمبو، وبني؛ وجرّت الزيارة الأولى بعد أحداث ممباسا في أواخر عام ٢٠٠٢، وتمت الزيارة الثانية بعد أحداث بونيا في أيار/مايو ٢٠٠٣. وفي أوغندا زارت البعثة مناطق روبييسينغو، وتوروكو، وبايدا، وأجرت مقابلات مع مئات اللاجئين الإيتوريين. والتقت أيضا في كينشاسا بعدة قادة عسكريين وسياسيين.

٣٣ - وحتى وصول قوة الطوارئ المؤقتة المتعددة الجنسيات في حزيران/يونيو ٢٠٠٣، كانت فرص وصول أفراد البعثة إلى إيتوري محدودة للغاية. ومن ثم، تم جمع المعلومات المتعلقة بحالة حقوق الإنسان بواسطة بعثات تحقيق أُوفدت لمدد قصيرة إلى عدد محدود من البلدات. وقد كان لوجود مكتب معني بحقوق الإنسان وحماية الطفل وهو المكتب الذي فتحته البعثة في بونيا في حزيران/يونيه ٢٠٠٣، أثره في تيسير التحقيقات ولكن القيود الأمنية لم تسمح لأفرادها بتغطية كل وقائع الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي وقعت في إيتوري. وحتى بعد أن أُتيحت منافذ وصول أكبر إثر نشر لواء إيتوري في أنحاء مختلفة من المقاطعة، ما زال من المتعذر الوصول إلى بعض المناطق. بيد أن البعثة حققت في معظم ما تعرضت له القرى من هجمات استهدفت جماعات عرقية بعينها، وفي أعمال القتل الجماعي والتدمير الشامل للممتلكات ومرافق الخدمات الاجتماعية التي وقعت في أنحاء مختلفة من إيتوري فضلا عن حالات الإعدام خارج نطاق القضاء وحالات اختطاف أو تهديد شخصيات معينة مثل المسؤولين الإداريين والعاملين في المنظمات غير الحكومية والصحفيين والمدرسين ورجال الأعمال التي شهدتها بونيا وآرو وأرباضهما. وركز قسم حماية الأطفال بالبعثة على مسألة تجنيد واستخدام الأطفال المرتبطين بالجماعات المسلحة.

٣٤ - ولتغطية الفترة المشمولة بالتقرير بأوفى قدر ممكن، استعانت أيضا البعثة بالتقارير الخطية المقدمة من المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية ووكالات الأمم المتحدة بشأن

مسألة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وتحليلاتها في هذا الصدد. وعند تناول واقعة لم تحقق فيها البعثة مباشرة، سيرد ذكر مصدر المعلومات.

خامسا - الانتهاكات الشنعاء لحقوق الإنسان المرتكبة في مقاطعة إيتوري في الفترة من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣

٣٥ - ارتكبت كل الجماعات المسلحة جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وانتهاكات لقانون حقوق الإنسان على نطاق جماعي في إيتوري. وقد تعرض المدنيون العزل للقتل العمد لا لسبب في معظم الأحيان إلا لانتمائهم العرقي وذلك في مخالفة للمادة ٣ المشتركة بين اتفاقيات جنيف. وقد اقترنت الهجمات على القرى بقتل آلاف من المدنيين ونهب وتدمير المنازل وهياكل الخدمات الاجتماعية واحتطاف المدنيين ومن بينهم النساء لأغراض الاستعباد الجنسي والاغتصاب والتعذيب على نطاق واسع (انظر الفرع ألف أدناه).

٣٦ - وأقدم المقاتلون الليندو على أعمال لا إنسانية من قبيل التشويه وأكل لحوم البشر وغالبا ما كان يتم ذلك تحت تأثير عقاقير يقوم بتحضيرها المعالجون التقليديون. واختطفوا الأطفال والنساء لاستخدامهم في أعمال السخرة والاستعباد الجنسي. وأفاد شاهدة عيان أطلق سراحهما، بأن المقاتلون الليندو أخبروهم بأنهم لا يقتلون أطفال الهيما ولكن يعطوهم عقاقير "لتحويلهم إلى ليندو". واعتدى المقاتلون الليندو على مئات من النساء الهيما وأرغموهن على العمل في خدمة المقاتلين. ولم يُطلق أبدا سراح الكثير من أطفال ونساء الهيما (انظر الفرع ألف).

٣٧ - وقصفت قوات اتحاد الوطنيين الكونغوليين مئات من قرى الليندو دون أي تمييز بين المدنيين والمقاتلين المسلحين. وتعرضت بعض قرى منطقة دجوغو لهجمات متكررة كانت تُشن عليها بمجرد أن يعود إليها سكانها ويعيدون البناء خلال الفترات التي تكون فيها الأحوال أهدأ. وعمدت قوات اتحاد الوطنيين الكونغوليين، كلما دانت لها السيطرة على بونيا - آب/أغسطس ٢٠٠٢ وأيار/مايو ٢٠٠٣ - إلى مطاردة أفراد الليندو والبيرا والناندي وغير الإيتوريين ممن تعتبرهم عناصر منوثة: وقتل الكثيرون واختفى كثيرون آخرون أو اختاروا مغادرة بونيا. وارتكب أيضا جنود اتحاد الوطنيين الكونغوليين أعمال اغتصاب واسعة النطاق في مناطق مختلفة من البلدة وكانوا أحيانا يعتدون على فتيات لا يزيد عمرهن على ١٢ عاما (انظر الفرعين ألف وجيم).

٣٨ - وهاجمت كل من ميليشيات الهيما والليندو مرارا وتكرارا بلدات تسكنها جماعات عرقية أخرى غالبا ما تكون متاخمة للمراكز الإدارية التي تنتمي إليها تلك الميليشيات، وذلك لأسباب مختلفة: فقد كان الغرض من مهاجمة منطقة ببياري كيلو التي يسكنها النياالي هو الوصول إلى مناجم الذهب؛ وكان الغرض من مهاجمة مهاري وآرو هو الحصول على الرسوم الجمركية؛ أما في المناطق الأخرى فكان السبب هو مجرد معاقبة سكانها لموافقتهم على استضافة طرف يعتبرونه عدوا لهم (انظر الفرع باء).

٣٩ - كما أن الجماعات المسلحة كافة جندت الأطفال ودربتهم لتحويلهم إلى مقاتلين. وتفيد بعض التقديرات بأن ٤٠ في المائة من قوة كل ميليشيا قد تكون مؤلفة من أطفال دون سن ١٨ عاما. ونظرا لعدم التأكد من أرقام إجمالي الجماعات المسلحة، يتعذر توفير أرقام دقيقة فيما يخص الأطفال. وتشير التقديرات في الوقت الراهن إلى وجود ٦٠٠٠ طفل في صفوف الجماعات المسلحة واحتمال انخراط عدة آلاف آخرين في جماعات الدفاع المحلية. ولم يُستخدم الأطفال في القتال فحسب بل وأيضا في الاستغلال غير المشروع للموارد غير الطبيعية. وأُرغمت الفتيات على العمل كخادومات في المنازل وأُخضعن للاستعباد الجنسي. وطوال الصراع في إيتوري، كانت هناك ادعاءات بأن أوغندا ورواندا متورطتين في مساعدة وتحريض الجماعات المسلحة في إيتوري على تجنيد الأطفال وتدريبهم (انظر الفرع دال).

ألف - الهجمات التي استهدفت جماعات عرقية بعينها

٤١ - خلال الهجمات على البلدات التي تسكنها جماعات عرقية من الجانب المضاد وتأوي في أحوال كثيرة إحدى كتائب اتحاد الوطنيين الكونغوليين أو نُشرت بها مجموعة من ميليشيات الليندو المحلية بغرض "حماية" المدنيين كان القتال بين الجماعات المسلحة ضاريا في معظم الأحوال وقصير المدة. وغالبا ما كان المهاجمون يقتلون المدنيين ويدمرون المنازل والهيكل الأساسية الاجتماعية ويختطفون النساء لاستغلالهن جنسيا وينهبون القرية بأكملها. وقد أعلنت ميليشيات الليندو وقوات اتحاد الوطنيين الكونغوليين في تبريرهما لأعمالهما أن جميع المدنيين هم جزء من الجماعات المسلحة حيث أن معظمهم مزود بأسلحة للدفاع عن النفس. والواقع أن الهجمات الوارد بياها أدناه تجسد على سبيل المثال وليس الحصر بعضا من أشد الحوادث خطورة. وقد دبر كل من الجانبين عدة هجمات أخرى راح ضحيتها مئات من المدنيين مثلما هو الحال في مهاري، وكوماندا، ودونغو، وامبي، وغيتي، وميتيغا، وفاتاكي.

مركز واليندو بيندي الإداري: قتل جماعي وتدمير شامل في مئات القرى

٤٢ - في الفترة من ٩ شباط/فبراير إلى ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٢، شنت قوات الدفاع الشعبي الأوغندية المتمركزة في غيتي بالاشتراك مع جماعات ميليشيات الهيما والبيرا عمليات واسعة النطاق ضد قرى الليندو في تجمعات بولوما، وبوكيرينغي، وزادو، وبافيبا، وباموكو، وكلها تتبع مركز واليندو بيندي الإداري بمنطقة إيرومو. واستمرت أعمال القتل الجماعي لمدة أسبوعين آخرين بعد الزيارة التي قام بها في ٤ نيسان/أبريل حاكم مقاطعة إيتوري آنذاك جان - بيير لومبوندو مولوندو برفقة العقيد بيتر كريم من قوات الدفاع الشعبي الأوغندية الذي أوفدته كمبالا للتحقيق في التجاوزات التي ارتكبتها جنود قوات الدفاع الشعبي الأوغندية. ودعا كلاهما تلك القوات إلى وقف الأعمال القتالية. وأفادت منظمة غير حكومية محلية بأن ما مجموعه ٨٦٧ ٢ مدنيا لقوا مصرعهم^(٢١) وأن ٧٧ بلدة دُمرت بجميع هياكلها الأساسية الاجتماعية بالكامل مما أسفر عن تشريد ٤٠.٠٠٠ مدني. ويُذكر أن مركز واليندو بيندي الإداري الواقع في الجزء الجنوبي من إيتوري لم يكن له أي دخل بالصراع حتى أواخر عام ٢٠٠١^(٢٢).

٤٣ - تم في مستهل عام ٢٠٠٢، نشر قوات الدفاع الشعبي الأوغندية في غيتي، وهي البلدة الرئيسية بالمركز محل الذكر، قيل إن ذلك كان بناء على طلب أسر هيما الجنوب، التي كانت تتهم الليندو بالولاء لحركة التمرد الأوغندية. بيد أن العمليات العسكرية لم تنفذها قيادة قوات الدفاع الشعبي الأوغندية المتمركزة في بونيا ولكن نفذها عسكريون وفدوا مباشرة من أوغندا بقيادة العقيد أروشا المعين حاليا في بونديوجو في غربي أوغندا على حدود مقاطعة إيتوري^(٢٣). ويتردد أن فريد سيكا موينغي قائد قطاع بونيا لم يشارك في العملية. أما

(٢١) تمثلت أبشع أعمال القتل الجماعي فيما يلي: في ١٠ شباط/فبراير ٢٠٠٢ شُن هجوم على بلدات تساروكاكا، ونومبي، وسوينبا، وكاغابا لقي فيه ١٧٣ مدنيا مصرعهم؛ وفي ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٢، تعرضت بلدات كاغابا، ورودجوكو، وبيرو، وكابالاي، وكينياموبايا لهجوم أسفر عن مقتل ١٢٠ مدنيا؛ وفي ٢١ شباط/فبراير ٢٠٠٢ تعرضت بوكيرينغي لهجوم لقي فيه ٢٢٠ مدنيا مصرعهم؛ وفي ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٢، تعرضت بلدة سادجي - كاغوما لهجوم قتل فيه ١٤٦ مدنيا؛ وفي ٢٩ آذار/مارس، أقامت قوات الدفاع الشعبي الأوغندية المتمركزة في غيتي مذبحا لسكان تلك البلدة قتل فيها ١٠٩ مدنيين.

(٢٢) في كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ شنت قوات الجيش الشعبي الكونغولي بالاشتراك مع قوات الدفاع الشعبي الأوغندية حينما كان لوبانغا وزيرا للدفاع، عدة هجمات على بلدات تابعة لمركز واليندو بيندي بهدف رئيسي تمثل في تدمير البلدات وهياكلها الأساسية الاجتماعية. واستُخدمت، في قصف البلدات انطلاقا من بونيا، طائرة هليكوبتر تابعة لقوات الدفاع الشعبي الأوغندية. وساد ذلك المركز الإداري بعد ذلك هدوء في الفترة من شباط/فبراير ٢٠٠١ وحتى شباط/فبراير ٢٠٠٢.

(٢٣) كان العقيد أروشا هو القائد الأعلى لقوات الدفاع الشعبي الأوغندية في قطاع إيتوري في الفترة من آب/أغسطس ١٩٩٩ وإلى أن حل محله العقيد شارل انجينا في حزيران/يونيه ٢٠٠٠.

العمليات التي تعرضت لها قرى الليندو فقد نفذتها قوات الدفاع الشعبي الأوغندية المتمركزة في غيتي بالاشتراك مع أفراد ميليشيات الهيما من بوغورو، وكاغورو، وبوغا، وميتوغا، وكياكوروندو، وبوكيرينغي وميليشيات البيرا من تالولو. وذكر شاهد عيان من غيتي أن شخصا يُدعى ماديلو كان ضمن قادة قوات الدفاع الشعبي الأوغندية.

مابانغا: تطهير عرقي في بلدة تشتهر بالتعدين

٤٤ - تقع مابانغا في مركز ممبسا الإداري بمنطقة جوغو كانت تسكنها جماعات عرقية متعددة بسبب مناجم الذهب الموجودة فيها والتي اجتذبت غير الإيتوريين من تجار الذهب والعاملين في هذا الحقل. وفي ٢٨ آب/أغسطس ٢٠٠٢، وعلى إثر هجوم شنته ميليشيات الليندو، أرغمت ميليشيات الهيما/الغيفيري المحلية غير الإيتوريين على القتال معها لصد المهاجمين. وأفاد الشهود الذين قابلتهم البعثة بأنه عند وصول التعزيزات من إيغا بارير، صرح القائد تي سيربا رينيه بأنه رأى أفراد غير إيتوريين بين قوات الليندو وأصدر أمرا بتصفية السكان غير الإيتوريين.

٤٥ - وحصلت البعثة على إفادات عدد من شهود العيان وبينهم أب لضحية روى كيف قُتل ابنه وكيف جرى التمثيل بجثته وحمل رأسه وذراعيه والطواف في جميع أنحاء البلدة. وقد قُتل فيما يبدو، زهاء ١٥٠ شخصا. ويُذكر أن قائد العمليات، تي سيربا رينيه، وهو أصلا من مابانغا، كان يعيش في إيغا بارير^(٢٤). وكان لقوات الدفاع الشعبي الأوغندية معسكر في مابانغا؛ ولم يتدخل الجيش الأوغندي لوقف قتل المدنيين ولكنه منح الملاذ لمن تمكن من بلوغ المعسكر. وتم اصطحاب زهاء ٢٠٠٠ مدني التمسوا الملاذ في المعسكر الأوغندي إلى بونيا غداة الهجوم.

بونيا: مذابح استهدفت جماعات عرقية بعينها بهدف السيطرة على العاصمة

٤٦ - في مستهل آب/أغسطس ٢٠٠٢ وصلت الأعمال العدائية بين التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - حركة التحرير واتحاد الوطنيين الكونغوليين التي كانت قد بدأت في آذار/مارس ٢٠٠٢ مع وصول حاكم المقاطعة جون بيير لومبوندو نقطة المواجهة المباشرة من أجل السيطرة على المدينة. وكان مبوسا نيامويزي قائد التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - حركة التحرير قد أوفد جان - بيير لومبوندو إلى بونيا بوصفه قائدا للعمليات العسكرية وحاكما لإيتوري، لقهر توماس لوبانغا قائد اتحاد الوطنيين الكونغوليين. وأثار رفض مبوسا

(٢٤) حكمت محكمة بونيا العليا بإعدام تي سيربا رينيه في ٢٠٠٢ لاغتياله لوتشو نيزو مدير منجم الذهب في مابانغا.

تعيين لوبانغا لبوسكو نائبا لقائد العمليات مزيدا من التوتر. وانتهى القتال بين القوتين بانسحاب التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - حركة التحرير من بونيا إلى بني بعد أن قصفت قوات الدفاع الشعبي الأوغندية واتحاد الوطنيين الكونغوليين في ٩ آب/أغسطس مقر الحاكم لومبونديو. وقتل اتحاد الوطنيين الكونغوليين وقوات الدفاع الشعبي الأوغندية المتحالفة معه وميليشيات الغيتي/الليندو المدنيين الذين استُهدف الكثيرون منهم لا لسبب إلا لانتمائهم العرقي.

٤٧ - وفي ٧ و ٨ آب/أغسطس، راحت ميليشيات اتحاد الوطنيين الكونغوليين وجماعات الاقتصاص المدنية تحت قيادة بوسكو تحوب أحياء مودزيلا وبيغو الأول والثاني والثالث، وسايو، تقتل كل من يُشتبه في انتمائه إلى الجماعات العرقية "المنافسة". وفي مودزيلا، دمرت تلك الميليشيات والجماعات تماما جميع المنازل التي تخص أفراد طوائف البيرا والليندو والناندي. وقتل زهاء ١١٠ مدنيين معظمهم من البيرا والليندو والناندي. وأفاد عدة شهود أدلوا بأقوالهم للبعثة، بأن اتحاد الوطنيين الكونغوليين قتل أفراد بعينهم وفقا لقائمة أُعدت سلفا. وهوجم أيضا المدنيون الليندو القادمون من سوق ليبري الواقعة على بعد ١٥ كيلو مترا من بونيا. وشتت ميليشيات الليندو هجوما مضادا على مودزيلا وقتلت عشرات من المدنيين الهيما على سبيل الانتقام. ومضى اتحاد الوطنيين الكونغوليين في قتل البيره والليندو والناندي في كولوماني وفي وسط بونيا حتى ١٠ آب/أغسطس ٢٠٠٢.

٤٨ - وبينما كان القتال مستعرا من أجل السيطرة على مدينة بونيا، هاجمت ميليشيات الليندو مزرعة جون تيباسيما أريني نائبا رئيس التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - حركة التحرير وهو من الهيما وتقع مزرعته في لينغابو على بعد قرابة ٢٠ كيلو مترا من بونيا. وأفادت منظمة رصد حقوق الإنسان "هيومان رايتس ووتش Human Rights Watch" بأن تلك الميليشيات قتلت ٣٢ من العمال الهيما وأفراد أسرهم الذين كانوا في المزرعة مستخدمة في ذلك السواطير^(٢٥).

٤٩ - وفي ٩ آب/أغسطس هاجمت قوات الدفاع الشعبي الأوغندية وقوات اتحاد الوطنيين الكونغوليين مقر الحاكم لومبونديو مستخدمة في ذلك الأسلحة الثقيلة. ويُذكر أنه عشية ذلك اليوم فر أفراد كل الجماعات العرقية الموجودة في بونيا ومن بينهم عدد كبير من الليندو إلى مقر الحاكم أملا في أن تحميهم قوات الجيش الشعبي الكونغولي المتمركزة هناك. إلا أن جان

(٢٥) انظر Human Rights Watch, Ituri: "Covered in Blood": Ethnically Targeted Violence in North-eastern Democratic Republic of the Congo, July 2003، والتقارير متاح على الإنترنت في العنوان التالي: <http://www.hrw.org>. Path: Publications/by country/Democratic Republic of the Congo

- بيير لومبوندو لاذ بالفرار هو وقوات الجيش الشعبي الكونغولي سيرا على الأقدام في اتجاه بني بينما كان اتحاد الوطنيين الكونغوليين يذبّحون السكان المدنيين حول منزل الحاكم وبالقرب من المستشفى الرئيسي في حي بيغو على مقربة من السجن المركزي. وقُتل عند مسكن الحاكم فقط ٨٠ شخصا. واكتشفت البعثة فيما بعد عدة مقابر جماعية من بينها مقبرتان بالقرب من مسكن الحاكم ومقابر أخرى بالقرب من السجن والمستشفى. كما استفاد اتحاد الوطنيين الكونغوليين وقوات الدفاع الشعبي الأوغندية من الفوضى التي عمت البلدة في القيام بعمليات نهب واسعة النطاق. وأغلق اتحاد الوطنيين الكونغوليين جميع مخارج بونيا وأقام حواجز على الطرق وأعدم بإجراءات موجزة عدة مدنيين حاولوا الهرب من البلدة. وفي ٩ آب/أغسطس ٢٠٠٢ سيطر اتحاد الوطنيين الكونغوليين تماما على بونيا وشكل حكومة على أساس عرقي تضم عددا ضئيلا للغاية من غير الهيمبا. وانطلق الاتحاد منذ أول يوم بسط فيه سيطرته على البلدة في مطاردة الليندو والبيرا وغير الإيتوريين^(٢٦). ولم يُعرف أبدا على وجه الدقة مجموع عدد ضحايا القتال من أجل السيطرة على بونيا. بيد أنه، لو أخذنا أقوال شهود العيان في الاعتبار، فإننا نخلص إلى أن ٣٠٠ شخص على الأقل لقوا مصرعهم معظمهم على يد اتحاد الوطنيين الكونغوليين وأيضاً ميليشيات الليندو. كما أن القتال أسفر، حسبما أفادت وكالات المساعدة الإنسانية الموجودة في بونيا، عن تشريد ١٠ ٠٠٠ أسرة. وقد غادرت معظم طائفة الناندي بونيا قاصدة بني خلال الأسابيع التالية. وبسط اتحاد الوطنيين الكونغوليين سيطرته في جميع الاتجاهات وذلك بترسيخ أقدام قواته في نيانكوندي والاستيلاء على منطقة مهاغي - أرو في الشمال.

سونغولو: تذيبح معظم النساء والأطفال

٥٠ - تقع سونغولو في مركز واليندو بندي الإداري، وهي تضم عددا كبيرا من الغيتي المنحدرين من نيانكوندي حيث كانوا مستهدفين طيلة عام ٢٠٠١ وفي مستهل عام ٢٠٠٢ من رئيس مركز أنديسوما الإداري الذي طردهم في نهاية المطاف. وفي آب/أغسطس ٢٠٠٢، وصلت قوات اتحاد الوطنيين الكونغوليين إلى نيانكوندي لتحل محل قوات الدفاع الشعبي الأوغندية. وكان الهدف فيما يبدو من هذا التحرك هو شن هجمات على بلدات الغيتي المتاخمة لنيانكوندي. وطلب اتحاد الوطنيين الكونغوليين، حسبما يتردد، المساعدة من طائفة البيرا في الهجوم على الغيتي.

(٢٦) للاطلاع على أعمال قتل بعينها، انظر الفرع باء.

٥١ - وفي الساعة ٧ صباحا من يوم ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٢، هاجمت سونغولو، مجموعة من جنود اتحاد الوطنيين الكونغوليين قوامها زهاء ٥٠٠ جندي بالاشتراك مع حوالي ٥٠ فردا من جماعة البيرا. ولم يكن معظم الذكور، حسبما أفاد أحد الشهود، في القرية. واستخدم المهاجمون مدافع الهاون والقذائف قبل دخول القرية. وبعد قتال قصير مع قوات الليندو اقتحم المهاجمون منازل لقتل سكانها، وقد دُهم إليها مرشدين من المدنيين البيرا. ولقي كثير من المدنيين، معظمهم نساء وأطفال ومسنين، مصرعهم في أثناء نومهم. واستمر الهجوم تسع ساعات. ونهب المهاجمون، وفقا لما جاء في أقوال أحد الشهود الذين استمعت إليهم البعثة، قرية سونغولو ومركزها الصحي وغادروها ومعهم مئات من الماشية. ويتعذر تقدير عدد القتلى. وتفيد منظمة رصد حقوق الإنسان "Human Rights Watch"، بأن زهاء ١٤٠ شخصا لقوا مصرعهم معظمهم من النساء والأطفال^(٢٧). وقد أجرى الناجون الذين عادوا إلى سونغولو بعد الهجوم لدفن الجثث إحصاء للسكان ووجدوا ٧٨٧ شخصا في عداد المفقودين. ولم يتسن حتى الآن معرفة عدد من قُتلوا وعدد من فرّوا. وقد أفادت منظمة غير حكومية كونغولية أن اتحاد الوطنيين الكونغوليين اختطف ١٢ مدنيا.

نيانكوندي: عملية "تطهير عرقي" استهدفت جماعات البيرا والهيما والهيما/غيغيري

٥٢ - شنت ميليشيا النغيتي والجيش الشعبي الكونغولي والمائي - ماي في ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، هجوما مشتركا على نيانكوندي والبلدات والقرى المجاورة لها، ويقدر عدد من سقطوا خلاله وفي أعقابه بما يزيد على ١٠٠٠ شخص راحوا ضحية القتل العمد بسبب انتمائهم إلى جماعات الهيما والهيما/غيغيري وبيرا العرقية. وعانت نيانكوندي والعديد، على ما يبدو، من البلدات الخمس والأربعين التي تتألف منها التجمعات الثلاثة (لوي - بانيغا، وشيني يا كيليسا/سيزابو وسيدابو/باغايالا) التابعة لمركز أنديسوما الإداري، من الدمار والنهب وتشريد أعداد كبيرة من السكان.

٥٣ - وقبل وقوع الهجوم الكاسح في ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، كانت نيانكوندي، وهي المدينة الرئيسية في مركز أنديسوما الإداري، والتي يتكون معظم سكانها من البيرا، مركزا رئيسيا لأنشطة أنديسوما التجارية ومقرا لمستشفاه المجهز تجهيزا جيدا، أي المركز الطبي الإنجلي، الذي كان يضم عدة موظفين دوليين ويقدم رعاية متخصصة ذات جودة عالية في المنطقة. ووفقا لتعداد أجرته الإدارة المحلية بين عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٢، كان يعيش في أنديسوما حوالي ٢١٠٠٠ شخص، منهم ١٤٠٠٠ شخص في نيانكوندي. ومنذ

(٢٧) انظر: Human Rights Watch, Ituri: "Covered in Blood" ...

أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، تشرّد عدة آلاف في مخيمات بشمال كيفو، ونهبت مباني المستشفى، والمعهد التعليمي الطبي، والمعهد العالي للتقنيات الطبية، فضلا عن عدة مؤسسات تعليمية ودينية أخرى وتركت مهجورة.

٥٤ - وكان التوتر شديدا بين السكان من جماعات النغيبي والبيرا والهيما في نيانكوندي. وطوال عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٢، كان النغيبي هدفا لأعمال التخويف وغيرها من أشكال الاعتداء. وأجبروا في نهاية المطاف على مغادرة نيانكوندي. كما أن الهجمات التي شنها النغيبي على نيانكوندي وغيرها من قرى البيرا في مركز أنديسوما الإداري خلال الفترة نفسها أوجحت الكراهية بين الجماعات العرقية الثلاث وأعقبتها أعمال انتقامية دامية، مثل الهجوم العشوائي بالقنابل الذي يدعى أن قوات الدفاع الشعبي الأوغندية شنته على مواقع النغيبي بعد الهجوم الذي شنته عناصر من النغيبي في كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ على نيانكوندي. وتفيد التقارير أن رئيس المركز، ديودوي بولاموزي، المتهم بأنه موال للهيما، صعد إلى ظهر سفينة حربية تابعة لقوات الدفاع الشعبي الأوغندية خلال هذه الهجمات الانتقامية. وقد جاء هجوم ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ في أعقاب الاعتداء الدامي الذي شنته قوات اتحاد الوطنيين الكونغوليين، بمساعدة عناصر من البيرا، حسب ما تفيد به التقارير، في ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٢ على قرية سونغولو المجاورة والتي يتكون معظم سكانها من النغيبي (انظر الفقرتين ٥٠ و ٥١).

٥٥ - وقبل وقوع هجوم ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ ببضعة أيام، غادر وفد رفيع المستوى مؤلف من خمسة أعضاء، منهم الرئيس بولاموزي، والمدير الطبي للمركز الطبي الإنجيلي وآخرين من نيانكوندي، قاصدين بونيا لتحذير بعثة الأمم المتحدة في الكونغو من خطر وقوع حمام دم في نيانكوندي. ولم يكن لدى البعثة آنذاك لا الوسائل ولا الولاية اللتان تسمحان لها باتخاذ أي إجراءات تحوطية.

٥٦ - وقد شُنّ الهجوم، على ما يبدو، من ثلاث جهات مختلفة، وهي سينغو وسونغولو وأتيلي. وفي الفترة بين ٥ أيلول/سبتمبر ومنتصفه، قام مقاتلون من جماعة النغيبي - الذين كان العديد منهم من سكان نيانكوندي سابقا - باستهداف أفراد من جماعات البيرا والهيما والغيري وقتلهم بصورة منظمة، مستخدمين في ذلك السواوير والرماح والسهام في معظم الحالات. وكان المقاتلون يرتدون لباسا مدنيا، ويبدو عليهم الاحتياج من أثر المخدرات وتتدلى على صدورهم قنينات وتمايم واستمعت البعثة إلى أقوال عدة شهود أفادوا عن التمثيل بجثث الضحايا (وعلى وجه الخصوص قلع الخنجر والقلب) على يد المقاتلين النغيبي. ويبدو أن هذين العضوين من أعضاء الإنسان يستخدمان في التمايم.

٥٧ - ولم يسلم مستشفى نيانكوندي، أي المركز الطبي الإنجيلي، من الاعتداء. فقد ارتكبت أعمال القتل والنهب في مجمع المستشفى منذ اليوم الأول للهجوم. وفي ١٠ أيلول/سبتمبر، قاد العقيد كاندرو نديكوتي، القائد النغيي، عملية بحث واعتقال بالمستشفى أسفرت عن احتجاز ١٠٠ شخص في ظروف لا إنسانية، وكان المحتجزون من موظفي المستشفى أو من الملتهجين إليه. وأفادت بعض المصادر أن عدد الأشخاص المعتقلين في المركز الطبي الإنجيلي قد يكون أكبر. ويُزعم أن العديد من المحتجزين أعدموا لاحقا بدون محاكمة أو احتفوا بعد اقتيادهم عنوة إلى بافي، الواقعة بين سينغو وألونغا، وغيرها من القواعد النغيية. وما زال مصير الآخرين مجهولا، لكنه يخشى من أن يكونوا قد أعدموا بدون محاكمة.

٥٨ - ويتبين من الأقوال التي أدلى بها للبعثة ٨٠ من الناجين أن قوات النغيي هي المسؤول الرئيسي عن أعمال القتل. وقد ارتكب الجيش الشعبي الكونغولي أعمال نهب وابتزاز واسعة الانتشار، غير أنه تدخل، على الأقل، وفقا لأقوال بعض الشهود، في عدد من الحالات لمنع أعمال القتل أو للسماح بإجلاء الناجين. وأفاد أحد كبار الضباط بالجيش الشعبي الكونغولي ومصادر موثوقة أخرى، أن قائد الجيش، فوستين كاكولي، تفاوض مع القائد النغيي، العقيد كاندرو، بشأن تفاصيل الهجوم على نيانكوندي واتفقا عليها. ولا تتوفر معلومات مؤكدة عن محتوى الاتفاق. غير أن القائد فوستين ادعى لبعض موظفي المركز الطبي الإنجيلي أنه كان قد طلب عدم مهاجمة المستشفى. وتفيد التقارير أن بيسيما قائد الجيش الشعبي الكونغولي في كوماندنا، زار نيانكوندي، بما في ذلك المركز الطبي الإنجيلي، في ١٠ أيلول/سبتمبر، غير أنه غادرها في اليوم نفسه. وتفيد التقارير أيضا أن قائدا آخر من الجيش، وهو هيلير، ضالع في الهجوم.

٥٩ - وأجرت البعثة مقابلات مستقلة مع ما يزيد على ١٥ شخصا قاموا بجمع الجثث لدفنها في نيانكوندي. وانحصرت عمليات الدفن التي تمت بسرعة كبيرة بالنظر إلى حالة انعدام الأمن السائدة، في بعض أنحاء نيانكوندي فقط ولم تكتمل بحلول ١٢ أيلول/سبتمبر، حينما سُمح للمئات من سكان نيانكوندي الذين لجأوا إلى المستشفى بمغادرة المدينة في نهاية المطاف. واستنادا إلى أقوال الشهود، يبدو أنه عثر على عدة مئات من الجثث ملقاة في الشوارع والمنازل. وبدا أن معظمها لمدينين وأن الكثير منهم توفوا متأثرين بإصاباتهم بالسواطير. وفي معظم الحالات، لم توار الجثث التراب بل أُلقي معظمها في مراحيض. وأحرقت الجثث في بعض الحالات. وقام أفراد من قرى النغيي - ومن بينها غيبي، وسونغولو، وأفيا - يرتدون مئزر الصليب الأحمر بدفن الجثث أيضا. وسُمع زعيمهم وهو يقول إن عليهم الإسراع بدفن الجثث كي لا يدعي أحد وقوع "إبادة جماعية" في نيانكوندي. وتفيد التقارير أن الصليب الأحمر النغيي قد يكون دفن مئات الجثث أو أحرقتها.

٦٠ - وحصلت البعثة على حوالي ٨٠٠ اسم من أسماء ضحايا أعمال القتل العمد وكذلك حالات الاختفاء القسري المدعى وقوعها في نيانكوندي والقرى المجاورة. ويذكر أنه لدى شن هجوم ٥ أيلول/سبتمبر، كانت نيانكوندي خاضعة لسيطرة قوات اتحاد الوطنيين الكونغوليين، التي كانت قد دخلت نيانكوندي بعد رحيل قوات الدفاع الشعبي الأوغندية عنها في تموز/يوليه ٢٠٠٢. وتفيد تقارير متواترة أن المهاجمين النغيي سرعان ما تغلبوا على قوات اتحاد الوطنيين الكونغوليين ولم يستمر القتال في الشوارع طويلاً. وتقلص بذلك عدد المدنيين الذين كان من الممكن أن يقووا ضحية رصاصات طائشة. كما اختطف عدد كبير من المدنيين على ما يبدو وأجبروا على حمل الغنائم إلى القرى النغيية، ومن بينها سونغولو، وسينغو، وبافي، وبولو، وغيتي، وكاغابا وأتيلي. ولا أحد يعرف عددهم بالضبط. ويبدو أن ما لا يقل عن ١٠٠ شخص منهم قتلوا في سينغو. ويُزعم أن أكثر من ١٠ أشخاص من نيانكوندي كانوا قد لجأوا إلى منطقة مارابو المجاورة اختفوا بعد إلقاء القبض عليهم بأمر من العقيد كاندرو في أعقاب هجوم ٥ أيلول/سبتمبر. ويُزعم أن حوالي ٧٠ شخصاً قتلوا في القرى التابعة لتجمع موسيدزو وفي مامبيسو (تجمع مايارابو)، وكلتاها في مركز موبالا الإداري، وهي قرى تعرضت للهجوم في الأيام نفسها.

٦١ - وحتى الآن، لم يقدم إلى العدالة أي من الأشخاص المدعى أنهم مسؤولون عن أعمال القتل الواسعة الانتشار التي وقعت في مركز أنديسوما الإداري في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢. وبعد أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، أُلقي القبض، حسبما يتردد، على فوستين قائد الجيش الشعبي الكونغولي، في بيبي واحتجزه الجيش لأنه سمح لجنوده بالفرار من القتال. وقد أطلق سراحه لاحقاً وهو لا يزال، حسبما تفيد التقارير، في صفوف قوات الجيش الشعبي الكونغولي. ويُدعى أن العقيد النغيي، كاندرو، لقي مصرعه أثناء تقاسم الغنائم في أعقاب الهجوم على نيانكوندي. غير أن قادة آخرين مثل القائد ماتاتا ما زالوا، حسبما تفيد التقارير، يتزعمون ميليشيات النغيي في إيرومو.

بيدو - إزيكيلي: عملية حرق الأراضي في ٢٤ قرية

٦٢ - تعرض تجمع بيدو - إزيكيلي، وهو تجمع سكانه من الليندو، يقع في مركز واليندو تاتسي الإداري، للهجوم عدة مرات في الفترة بين كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ وآذار/مارس ٢٠٠٣، وقُتل عدة أشخاص. وتعرضت البلدات الأربع والعشرين التابعة للتجمع المذكور للتدمير في كل هجوم. ويذكر أن زومبي، المعروفة للجميع بأنها أحد مقر ميليشيا الليندو هي جزءاً من ذلك المركز الإداري، مما قد يفسر تكرار الهجمات وحدتها. وتفيد التقارير أن

الهجمات كانت على يد قوات الدفاع الشعبي الأوغندية بقيادة موزورا، وميليشيات الهيما القادمة من بوغورو، وماندرو، وتشوميا، وكاسيني، وبونيا بقيادة الزعيم كاوا.

٦٣ - وفي عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣، تعرض التجمع لما مجموعه ١١ هجوما لقي فيه، وفقا لمدرس من الليندو قام بتدوين ملاحظات عن كل حدث من تلك الأحداث، ٤٤٥ مدنيا مصرعهم. وقد وقعت أعنف الهجمات يومي ١٥ و ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، حين قامت ميليشيا الهيما جنبا إلى جنب مع قوات الدفاع الشعبي الأوغندية القادمة من بوغورو، بمهاجمة زومبي و بقيت هناك لمدة ٤٨ ساعة. وانطلق المهاجمون من زومبي ليحرقوا جميع القرى المحيطة بها، وقتلوا حوالي ١٢٥ مدنيا وزرعوا عدة ألغام مضادة للأفراد.

بوغورو: قتل لمدنيين بصورة جماعية وتدمير القرية بأكملها

٦٤ - كانت قرية بوغورو، وهي من قرى الهيما، موقعا استراتيجيا لاتحاد الوطنيين الكونغوليين، الذي أقام معسكرا له بوسط المدينة. وتقع بوغورو على الطريق الرئيسية بين بونيا وكاسيني. ومن ثم كان لوجود اتحاد الوطنيين الكونغوليين أثره في منع جماعات الليندو في واليندو بيندي من استخدام تلك الطريق للوصول إلى بونيا. ويذكر في هذا الصدد أن رئيس أركان الليندو (جبهة القوميين ودعاة الاندماج) آنذاك، ماتيو نغودجولو، الذي اعترف بأنه نظم الهجوم على بوغورو وماندرو، قال لمحقيقي البعثة المعنيين بحقوق الإنسان إن قواته قامت بالعمليات العسكرية من أجل إزاحة القوات العسكرية التابعة لاتحاد الوطنيين الكونغوليين من مواقعها، وهي القوات التي لم تكف عن قصف قرى الليندو المحيطة ببوغورو لعدة أشهر^(٢٨). غير أن هجوم الليندو لم يقتصر، وفقا لما جاء في تحقيقات البعثة، على الأهداف العسكرية، بل يبدو أيضا أنه كان عملية انتقامية من السكان المدنيين الهيما.

٦٥ - وفي ٢٤ شباط/فبراير ٢٠٠٣، تعرضت بوغورو لهجوم من الليندو والنغيبي في الساعة ٥/٣٠. وقدم المعتدون من أربع جهات هي كاسيني، وغيتي، ونيانكوندي، وميسيون. وتفيد التقارير أنهم كانوا يرتدون زيا ميدانيا أخضر اللون وملابس مدنية، ولم يستخدموا سواطير ورمحا وسهاما فحسب، بل استخدموا أيضا أسلحة ثقيلة، مثل مدافع الهاون، وقذائف من طراز RPG و LMG وقاذفات صواريخ. ويُذكر أن جنود اتحاد الوطنيين الكونغوليين كان قد أقاموا معسكرهم حول المدرسة وأنهم دعوا السكان المدنيين إلى الاحتماء به. واستطاع بعض الأشخاص الوصول إلى المعسكر، وقتل آخرون أثناء فرارهم.

(٢٨) أكد سكان زومبي وزيكيلي، وهما بلدتان لليندو تعرضتا للهجوم ودمرتا عن آخرهما على يد ميليشيا الهيما القادمة من بوغورو، هذه المعلومة لاحقا خلال زيارة لزومبي في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣.

وعندما نفذت ذخائر قوات اتحاد الوطنيين الكونغوليين، فتحوا ممرات تمكنوا من الهرب من خلال له مع بعض المدنيين؛ وهرب آخرون باتجاه كاسيني. وتفيد التقارير أن ميليشيا الليندو/النغيتي أمعنت في القتل والنهب بعد مغادرة اتحاد الوطنيين الكونغوليين للقريّة. وجاء في أقوال ١٠٠ شخص من الناجين، أن زهاء ٢٦٠ شخصا قتلوا وأن ٧٠ آخرين في عداد المفقودين. وبلغ عدد الضحايا الذين يقل عمرهم عن ١٨ عاما ١٧٣ شخصا.

٦٦ - ولاحظ محققو البعثة المعنيون بحقوق الإنسان الذين توجهوا إلى بوغورو في ٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٣ أن معظم المباني والمنازل الواقعة على الطريق الرئيسية قد دمرت أو حُرقت. كما تكلموا مع قائد عمليات الليندو الذي كان لا يزال يسيطر على المدينة، القائد دارك من جبهة القوميين ودعاة الاندماج، الذي رفض السماح بزيارة جميع أرجاء بوغورو، بما فيها المكان الذي يُدعى أن أعمال القتل وقعت فيه. وأفاد مسؤولون أوغنديون أن سبب رفضه هو وجود جثث غير مدفونة في المنطقة المجاورة للمدرسة المحلية. وأبلغ القائد دارك الفريق بأنه تحت إمرة القائد جيرمان كاتانغا، الضابط المسؤول عن العمليات العسكرية جنوب بونيا^(٢٩).

٦٧ - وأفاد الجنود الأطفال الذين شاركوا في العملية في صفوف اتحاد الوطنيين الكونغوليين، أن المعتدين كانوا من الليندو الشماليين، والنغيتي الجنوبيين، والجيش الشعبي الكونغولي وبعض الجنود الأوغنديين. وزعم طفلان أنهما سمعا اتصالا لا سلكيا باللغة السواحيلية الأوغندية وأنهما كانا شاهدين على قتل جنود أوغنديين. وأفاد ضحايا آخرون أنهم سمعوا جنودا يتكلمون بالبرتغالية. ورأى البعض أن هذه العناصر هي عناصر خاصة من القوات المسلحة الكونغولية تلقت التدريب في أنغولا.

ليبري، وبامبو، وكوبو: عملية "شيكانا ناموكونو"^(٣٠)

٦٨ - في ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، وصل، إلى نيانغاراي في حوالي الساعة ٥/٠٠ ما يقرب من كتيبتين من قوات اتحاد الوطنيين الكونغوليين قادمتين من مونغبوالو. وأجبرت تلك القوات السكان على إخلاء ديارهم وأرغمت أيضا ١٥ شخصا على الذهاب إلى الكنيسة. وتفيد التقارير أنها مزقت هؤلاء الأشخاص إربا بالسواطير وأحرقت جثثهم. واستطاع شهود عيان التعرف على هوية ضحيتين، أحدهما طفل. وشرع اتحاد الوطنيين الكونغوليين انطلاقا من نيانغاراي في تنفيذ عملياته العسكرية المسماة "شيكانا

(٢٩) القائد جيرمان هو رئيس الأركان الفعلي لجبهة القوميين ودعاة الاندماج/جبهة المقاومة الوطنية في إيتوري.

(٣٠) المقصود بهذه العبارة بلغة لنغالا "الإمساك باليد".

ناموكونو“^(٣٠) تحت قيادة سالومو موليندا. وسيطر الاتحاد أول ما سيطر على ليبري وكوبو في ١٨ شباط/فبراير ٢٠٠٣.

٦٩ - وفي الفترة بين ١٨ شباط/فبراير ٢٠٠٣ إلى ٣ آذار/مارس ٢٠٠٣، نفذت ميليشيا اتحاد الوطنيين الكونغوليين عملية عسكرية واسعة النطاق ضد القرى الواقعة بين ليبري ونيانغاري. واستمر الهجوم الأول حتى ٢٣ شباط/فبراير ودمرت خلاله ١٨ قرية^(٣١) وقتل معظم سكانها. وأفاد شهود أن قائد اتحاد الوطنيين الكونغوليين، سالومو موليندا، بعث في ٢٤ شباط/فبراير برسالة خطية - قدمت نسخة منها إلى البعثة - إلى أعيان الليندو في المنطقة وقادة ميليشيا الليندو، بمن فيهم الزعيم التقليدي دجاتسي، وقائد الميليشيا كابولي، يدعوهم فيها إلى حضور اجتماع لإحلال السلام. وفي ٢٥ شباط/فبراير، وفد زعماء الليندو يرافقهم خمسين شخصا إلى بولي لحضور الاجتماع ولدى وصولهم أُلقي القبض عليهم جميعا واقتيدوا إلى كوبو ليلا في مكان خلف معسكر اتحاد الوطنيين الكونغوليين وأيديهم مكبلة بالأغلال وهوجموا بالسواطير والسكاكين والعصي الخشبية. ولم ينج سوى شخصان، التقى أحدهما بالبعثة؛ أما الباقون فقد تأكد مصرعهم جميعا. وأفاد الأشخاص الذين دفنوا الجثث أنهم عثروا على ٤٧ ضحية هناك. ويتردد أنهم عثروا على ٥٣ جثة أخرى في الأدغال المحيطة بكوبو ودفنوها في مقبرتين جماعيتين أخريين. وواصل اتحاد الوطنيين الكونغوليين في الأيام التالية حملة مطاردة في غابة جيكو. وتفيد التقارير بمقتل ٩٢ شخصا آخر في الغابة؛ معظمهم قطعت أوصاله بالسواطير. وفي الأيام الأخيرة من شهر شباط/فبراير، هاجم اتحاد الوطنيين الكونغوليين ٨ قرى أخرى^(٣٢)، مستخدما نفس الأساليب أي قتل المدنيين ونهب جميع المنازل وحرقها. وخلال هذه العملية، تعرضت مامبو، وهي مقر شركة كيلو موتو للتنقيب عن الذهب، للهجوم عدة مرات؛ وتم نهب جميع مكاتب الشركة، والمستشفى الرئيسي بالمنطقة، وجميع المنشآت الدينية، ودار الأيتام، والمدارس، ودمرت جميع الأجهزة الإلكترونية والمحفوظات والمعدات الطبية.

٧٠ - واستطاع محققو البعثة المعنيين بحقوق الإنسان زيارة ليبري، وبامبو وكوبو في ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٣. وشاهد الفريق عدة قرى محروقة ومهجورة على الطريق، وزار الموضوع الذي قتل فيه ٤٧ شخصا في كوبو وأجرى مقابلات مع حوالي ٩٠ شخصا من ضحايا الاعتداء أو من شهود العيان على أعمال القتل. وزود الأشخاص الذين أحرقت معهم

(٣١) ليبري، وندري شوبكا، وديكا، وتسيلي، وندجازا، ومبيدجو، ونغباشولو، وكباكي، وبوكبا، ودجوبا، ويمو، وندويي، ونغارو، وندالو، وتالي.

(٣٢) جيكو، وبولي، ونغابولي، وبيلي، وأئي، وباكبا، ولامي، وويدي.

مقابلات الفريق بأسماء ٢٥٠ ضحية. غير أن فريق تحقيقات آخر حدد لاحقاً هوية المزيد من الضحايا في أيار/مايو ٢٠٠٣، ثم ضحايا آخرين خلال التحقيقات التي أجريت في منطقة بيني في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣. وقد أسفرت عملية "شيكانا ناموكونو" عن مقتل ما لا يقل عن ٣٥٠ شخصاً^(٣٣) وتدمير ٢٦ بلدة عن آخرها. وأجبر حوالي ٦٠.٠٠٠ مدني على الفرار إلى الأدغال المحيطة بالمدينة والأمنه نسبياً، ولا يزال عدد الموتى بسبب الجوع والمرض غير معروف.

ماندرو: هجوم وقتل جماعي في أحد معاقل اتحاد الوطنيين الكونغوليين

٧١ - تقع قرية ماندرو، في مركز باهيما بانيواغي الإداري، وهي مسقط رأس الزعيم كاوا. وكانت القرية معروفة منذ المرحلة الأولى للصراع بأنها معقل اتحاد الوطنيين الكونغوليين وموقع لمخيم عسكري وتدريبى للأطفال المجندين حديثاً. وقد اشتبه السكان الليندو في أن ماندرو وكانت المنطلق لعدة هجمات على قراهم. وأدلى شهود بأقوال تؤيد هذا الظن جاء فيها أن الليندو هاجموا ماندرو عدة مرات منذ بداية عام ٢٠٠٣ غير أن قوات اتحاد الوطنيين الكونغوليين استطاعت دحرهم والاحتفاظ بالسيطرة على المدينة.

٧٢ - وفي وقت مبكر من صباح يوم ٤ آذار/مارس ٢٠٠٣، لم يدم هجوم الليندو والنغيي على المواقع العسكرية لاتحاد الوطنيين الكونغوليين في ماندرو سوى بضع ساعات. ونجحت الجماعتان المسلحتان في الاستيلاء على ماندرو وهاجمتا المدنيين، فقتلت، حسبما جاء في أقوال أدلى بها الشهود للبعثة في ماندرو وبونيا، حوالي ١٦٨ شخصاً. وأفاد زعيم التجمع أن المهاجمين اختطفوا عدة شبان وشابات وأجبروهم على حمل الغنائم. وبما أن الهجوم لم يدم وقتاً طويلاً، فلم تنهب سوى بضع منازل، غير أن معسكر اتحاد الوطنيين الكونغوليين دمر عن آخره. وتفيد التقارير أن المعتدين كانوا من ميليشيا الليندو القادمة من زومبي ولوغا. واعترف رئيس أركان جبهة القوميين ودعاة الاندماج السابق، ماتيو نغودجولو، الذي أجريت معه مقابلة في وقت لاحق في بونيا، أنه نظم الهجوم مع النغيي من أجل إيقاف عمليات اتحاد الوطنيين الكونغوليين المستهدفة لقرى الليندو. وأفاد أن كل شخص في ماندرو كان مقاتلاً وبحوزته سلاح.

(٣٣) أفادت منظمة غير حكومية محلية موثوقة أن عدد القتلى المدنيين خلال العملية أكبر بكثير.

بونيا: مطاردة قوات الدفاع الشعبي الأوغندية وميليشيا الليندو لاتحاد الوطنيين الكونغوليين

٧٣ - في ٦ آذار/مارس ٢٠٠٣، قامت قوات الدفاع الشعبي الأوغندية، رداً على هجوم شنّه اتحاد الوطنيين الكونغوليين على قواتها المرابطة في نديلي حسب ما تفيد به التقارير، بإخراج الاتحاد من بونيا والسيطرة على المدينة بمساعدة من جماعات الليندو المسلحة^(٣٤). وفي يومي ٦ و ٧ آذار/مارس ٢٠٠٣، قتل عدة مدنيين، ونُهبت منازل ومتاجر وأصيب مدنيون بطلقات رصاص أثناء القتال بين اتحاد الوطنيين الكونغوليين وقوات الدفاع الشعبي الأوغندية وبعده. وأفاد سكان بونيا أن القتال بين الاتحاد وقوات الدفاع بدأ حوالي الساعة ٦/٠٠ ودام حتى نهاية اليوم نفسه. وتفيد التقارير أن رصاصات طائشة أدت إلى مصرع عدة مدنيين؛ فيما تعرضت منازل مدنيين آخرين للقصف. كما قتل مدنيون من طائفة الهيمبا استهدفوا لما يعرف عنهم من أنهم موالون لاتحاد الوطنيين الكونغوليين، ونُهبت متاجر بعينها في منطقة سوق بونيا تخص رجال أعمال من الهيمبا.

٧٤ - ودفن الصليب الأحمر المحلي ما مجموعه ٥٤ جندياً و ١٧ مدنياً، غير أنه أبلغ البعثة بأن القوات الأوغندية دفنت مواطنيها. وأجرت المنظمات غير الحكومية المحلية تحقيقات بشأن أحداث يوم ١٢ آذار/مارس ٢٠٠٣ وجمعت قائمة بأسماء ٥٢ مدنياً لقوا مصرعهم، و ٣٠ أصيبوا بجروح، و ١٥ منزلاً دمر عن آخره، و ٦٠ مبنى آخر من بينها مكاتب المنظمات غير الحكومية التالية: منظمة التعاون الإيطالية (Coopi) والمركز الأسترالي للأبحاث الزراعية الدولية (Aciar)، و J-plus، و Hellenique، و Cemif، نُهبت بالكامل. واتهم شهود عيان قوات الدفاع الشعبي الأوغندية بأنها ضالعة بصورة مباشرة في نهب المدينة. وسيطرت تلك القوات على الأوضاع في ٨ آذار/مارس ٢٠٠٣. وشرع أفراد طائفة هيمبا الفارين في العودة. ودفن الصليب الأحمر المحلي الجثث في الفترة من ٦ إلى ١٢ آذار/مارس ٢٠٠٣.

(٣٤) في ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، وقع اتحاد الوطنيين الكونغوليين تحالفاً عسكرياً مع التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما. وفي الأسابيع التالية، شرع التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما في نقل الجنود والأسلحة حوا إلى الأراضي التي يسيطر عليها اتحاد الوطنيين الكونغوليين. وفي ٢٣ كانون الثاني/يناير، طلب الاتحاد رسمياً إلى أوغندا الانسحاب من إيتوري. وأعرب الزعيم كاوا، الذي كان قد هجر بالفعل صفوف الاتحاد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ وذهب إلى أوغندا، عن رغبته في أن تبقى أوغندا في إيتوري. وأصبح الحليف الجديد لأوغندا، التي ساندته كزعيم لجبهة التكامل والسلام في إيتوري المنشأة حديثاً.

دروdro: قتل مئات المدنيين

٧٥ - تعد درودرو، المعروفة بأبرشيتها وبنيتها التحتية الاجتماعية المتينة، جزءاً من مركز باهيما الشمالية الإداري بمنطقة دجوغو، وهي تقع على بعد ٨٠ كلم تقريباً من بونيا. وبعد اضطراب اتحاد الوطنيين الكونغوليين إلى الانسحاب من بونيا، انتقل الاتحاد وزعيمه توماس لوبانغا أول الأمر إلى بولي، ثم إلى بلوكوا ودروdro. وفي ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، قامت ميليشيا الليندو، بسبب هذا التواجد وكذلك في إطار عملية انتقامية، بالهجوم بين الساعتين ٥/٤٥ و ٨/٠٠ على أبرشية درودرو (الواقعة في قرية دوما) والقرى المجاورة داسا (لارغو)، ونيالي، ودزاتي، وكيزا، ونغازبا، وجيسا، وكباتيز، وكولي، وليرا، وندجالا، وكبالوما. وقتل المهاجمون عسكريين ومدنيين على حد سواء، ولم يستخدموا بنادق من طراز إي كي ٤٧ وكالاشنيكوف فحسب، بل وأيضاً، سواطير ورماحا وسهاما. وسافر فريق مؤلف من موظفي البعثة ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان إلى المناطق المتضررة، وتلقوا شهادات الناجين، وشهود العيان، وأفراد الأسر والسلطات الكنسية والإدارية، الذين أفادوا بأن ٤٠٨ مدنيين قتلوا، وأصيب ٨٠ آخرون بجروح خطيرة، وأن ٤٨ منهم كانوا ما يزالون في المستشفى المحلي وقت إجراء التحقيق، وأن ١٥٠ متزلاً ومتجراً قد أحرق. وأكد خبير الطب الشرعي الذي رافق البعثة وفحص إحدى المقابر الجماعية العديدة في لارغو أن عمليات القتل قد حدثت بالفعل. وعان الفريق مقابر جماعية أخرى في لارغو ونيالي وجيسا.

٧٦ - وتقيد التقارير أن المهاجمين محاربون من الليندو قدموا من قرى الليندو المجاورة وهي أندو، وجوكر، وماسومبوكو، وتسورو، وأنغو، وأسو. وأفاد بعض شهود العيان أنهم رأوا أيضاً جنوداً يرتدون زياً أخضر اللون وزياً مموها. وأفادت إحدى منظمات حقوق الإنسان الكونغولية أن وجود لوبانغا وإديسون موزورا، وهو قائد سابق في قوات الدفاع الشعبي الأوغندية التحق بالتمرد في النصف الثاني من شهر آذار/مارس ٢٠٠٣، في درودرو يفسر التحالف بين ميليشيا الليندو وقوات الدفاع الشعبي الأوغندية. وهو أمر نفته تلك القوات، وأفادت أن جنودها يوجدون الآن في بولي، الواقعة على بعد ٣٠ كيلومتراً من درودرو، وأنهم ليسوا مسؤولين عن أعمال القتل في درودرو.

بونيا، عودة اتحاد الوطنيين الكونغوليين بقوة وهروب للسكان بشكل جماعي

٧٧ - في ٦ أيار/مايو ٢٠٠٣، غادر آخر جندي من قوات الدفاع الشعبي الأوغندية بونيا رضوخا لضغوط المجتمع الدولي، بعد أن مكثوا بها فترة طويلة دامت أربع سنوات ونصف

السنة^(٣٥). ولحق بها حوالي ٢٠.٠٠٠ مدني، معظمهم من الهیما وبعضهم من جماعات عرقية أخرى، باتجاه أوغندا خشية التعرض لهجوم يشنه المقاتلون الليندو. وقد شهدت تلك المدينة منذ اليوم الأول لرحيل تلك القوات عنها قتالا ضاريا بين اتحاد الوطنيين الكونغوليين وميليشيا الليندو استمر إلى أن استطاعت البعثة التوسط لإبرام اتفاق لوقف إطلاق النار في ١٧ أيار/مايو. وقد أودى القتال في مختلف الأحياء بأرواح مئات المدنيين واقترب أعمال نهب منظمة للمباني وأسفر عن تدمير حوالي ١.٠٠٠ مسكن أتت عليها النيران. وفي أعقاب التوصل إلى اتفاق وقف إطلاق النار، قبل الطرفان سحب قواتهما إلى مقریهما العسكريين بالمدينة. واستمر هذا الوضع حتى يوم ٢٧ أيار/مايو حين أخرج اتحاد الوطنيين الكونغوليين محاربي الليندو من بونيا. بعد ذلك، استمرت انتهاكات حقوق الإنسان على نطاق أضيق.

٧٨ - وأجرى فريقان مختلفان تابعان للبعثة تحقيقين بشأن الأحداث، أحدهما في بونيا في مطلع حزيران/يونيه ٢٠٠٣ والثاني في مخيمات المشردين داخليا بمنطقة بيني في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣^(٣٦). وأجرى الفريق مقابلات مع ٣١١ من شهود العيان وأفراد أسر الضحايا. وبلغت البعثة بما مجموعه ٥٦٣ حالة من حالات القتل العمد، ارتكب ٢٦٠ منها على يد اتحاد الوطنيين الكونغوليين و ٣٠٣ على يد محاربي الليندو. وقتل ضحايا آخرون على يد جناة مجهولين. وتفيد التقارير أن المقاتلين الليندو ارتكبوا عدة أعمال قتل بدافع الكراهية العرقية راح ضحيتها الهیما وجماعات عرقية أخرى مرتبطة بهم بشكل ما، في حين يبدو أن اتحاد الوطنيين الكونغوليين ارتكب أعمال قتل عشوائية، مع أنه ربما كان يستهدف السكان غير الأصليين وبعض المهن مثل ضباط الشرطة وسائقي سيارات الأجرة. وأفادت أحد المصادر أن اتحاد الوطنيين الكونغوليين قتل عشرات المدنيين الليندو في سيمبيلابو ودفنهم سرا.

٧٩ - وتفيد التقارير بأن الخسائر في الأرواح كانت فادحة في منطقة مودزيبيلا ببونيا، التي تعتبر ملاذا آمنا للمدنيين من الهیما، وفي منطقة لومومبا، وهي مركز المدينة. ويعد قتل حوالي ١٦ مدنيا من الهیما وقسيسين من الهیما في ١٠ أيار/مايو ٢٠٠٣ على يد ميليشيا الليندو في مجمع كنيسة نياكاسانزا مثالا على القتل بدافع الكراهية العرقية. وأدلى شهود من جماعتي الليندو والهیما بنحو من تلك المجزرة بأقوال تؤيد ما تقدم جاء فيها أن مئات من محاربي الليندو وصلوا في الساعة ١٠/٠٠ واقتحموا المجمع بعد مشادة قصيرة مع الشرطة الوطنية. وكان المشردون داخليا من طائفتي الهیما والليندو كليهما قد طلبوا اللجوء إلى الكنيسة وتم إيواؤهم

(٣٥) دخلت قوات الدفاع الشعبي الأوغندية بونيا في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨.

(٣٦) أجريت تحقيقات في مخيمات المشردين داخليا في إرينغيي، وأويشا، وبوتيمبو، وبيني.

في قاعتين مختلفتين. وبعد قتل قسيسين من الهيما في غرفتيهما، اقتحم المقاتلون القاعة التي أوى إليها المدنيون الهيما وقتل أحدهم اثني عشر بالغاً وأربعة أطفال. ثم ولج المحاربون بعد ذلك إلى الغرفة التي كان يأوي إليها الليندو، لكنهم سلبوهم ما لهم فقط. أما سبب هذه المجزرة بالتحديد فكان على ما يبدو، الانتقام من قتل القس النغيي الأب بونيفاس بوانالونغو على يد اتحاد الوطنيين الكونغوليين في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ في مونغبالو. وعلاوة على ذلك، كان من المعروف عن الأب إيمي، وهو أحد القسيسين الهيما المقتولين، أنه كان موالياً لاتحاد الوطنيين الكونغوليين وشوهد أكثر من مرة وهو يصطحب مسؤولين من الاتحاد في سيارة الكنيسة.

٨٠ - وتلقى الفريق تقارير عن وقوع ١٨ حالة اغتصاب على يد جنود اتحاد الوطنيين الكونغوليين، لا تزيد أعمار ضحايا بعضها عن ١١ عاماً، وذلك بعد التوقيع على اتفاق وقف إطلاق النار. وقد اختطف معظمهم لدى خروجهم بحثاً عن الطعام أو الماء حيث تم اقتيادهم إلى مواقع عسكرية أو منازل خاصة للاعتداء عليهم جنسياً.

٨١ - وبدأ نهب المدينة على يد المقاتلين الليندو أولاً ثم عناصر من اتحاد الوطنيين الكونغوليين بمجرد خروج القوات الأوغندية منها. والتحق بهم فيما بعد مدنيون استغلوا الوضع، مما أدى إلى حالة من النهب المنظم للمنازل الخاصة والمحال التجارية بصرف النظر عن الانتماء العرقي. ودمرت السوق عن آخرها. وخلال زيارات قام بها الفريق التابع للبعثة لتفقد الأحياء، والمساكن المنهوبة، شهد عدداً كبيراً من المتاجر والمنازل التي أتت عليها النيران. فقد أضرم النار في حوالي ألف منزل.

٨٢ - وتلقى فريق البعثة تقارير عن العديد من حالات التهديد أو التخويف من عناصر في اتحاد الوطنيين الكونغوليين بعد سيطرتهم التامة على المدينة. وهذا من الأسباب الرئيسية لفرار حوالي ٢٠٠ ٠٠٠ شخص من بونيا والقرى المجاورة لها في الفترة من ٨ إلى ١٤ أيار/مايو ٢٠٠٣. حسيماً تفيد به التقارير. وغادر السكان بونيا سالكين طريقين. فتبع فريق منهم محور كوماندا/بيني وسلك الفريق الثاني محور ميدو/بولي/بيني عبر الغابة. وفرت جماعة من الليندو إلى غيتي وأخرى إلى زومي. وأفادت وكالات المساعدة الإنسانية أن حوالي ٧٤ ٠٠٠ مدنياً وصلوا إلى منطقة بيني عبر كوماندا في مطلع شهر حزيران/يونيه ٢٠٠٣. وتفيد التقارير أن مجموع الأشخاص الذين شردوا داخلياً نتيجة لأحداث أيار/مايو في بونيا بلغ ١٨٠ ٠٠٠ شخص.

٨٣ - وتعرضت المجموعة التي سلكت الطريق المؤدية إلى كوماندا لهجوم في شايي شنه اتحاد الوطنيين الكونغوليين، وسُلبت جميع ممتلكاتها وقتل عدد غير معروف من المدنيين.

أما المجموعة التي سلكت الطريق المؤدية إلى ميدو وبولي فقد أوقفها المقاتلون النغيبي وقتلوا المدنيين الهيما الذين كانوا ضمن المجموعة. وأفاد أحد الناجين وهو من الناندي في الأقوال التي أدلى بها للبعثة، بأن المقاتلين وقائدهم ماتاتا بانا لوكي جويستان أعدموا بإجراءات موجزة استنادا إلى الأصل العرقي، ١٣ مدنيا في لونغا، معظمهم من الهيما وتوسموا من ملامح بقية هؤلاء الأشخاص أنهم أيضا من الهيما. وأضاف الشاهد نفسه أن المقاتلين مثلوا بجثث الضحايا وانتزعوا بعض الأعضاء وأكلوها. كما قُتل، حسبما تردد، عدد كبير من الهيما قرب أولونغبو وماسيني.

تشوميا: أعمال قتل واختطاف استهدفت المدنيين بشكل جماعي في هجومين مختلفين

٨٤ - كانت تشوميا في السابق مركزا تجاريا كبيرا، وكان عدد سكانها يناهز ١٢ ٠٠٠ نسمة، وهي تقع في مركز باهيما بانيواغي الإداري، بمنطقة دجوغو على ضفاف بحيرة ألبرت. وكانت البلدة أيضا مقر معسكر هام لقوات لحزب وحدة وسلامة أراضي الكونغو^(٣٧). وأفادت سلطات الهيما أن منطقة كاسيني وتشوميا، الواقعتين على ضفة بحيرة ألبرت، أصبحتا تعيشان حالة عدم استقرار بعد استيلاء ميليشيا الليندو على بوغورو في نهاية شهر شباط/فبراير ٢٠٠٣.

٨٥ - وفي ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٣، تعرضت تشوميا لهجوم في الساعة ٥/٠٠ تقريبا ودامت العملية حتى الساعة ١٣/٠٠. وزحف المهاجمون، المنحدرون، حسبما يتردد، من زومبي ولوغا إلى البلدة من ثلاث جهات وهاجموا المعسكر أولا ثم السكان المدنيين مستخدمين قذائف من طراز RPG، وبنادق، ومدافع هاون، ورمحا، وسواطير وفؤوسا. وكانوا يتكلمون الكيسواحيلية، والكيليندو ولينغالا. وسأل المهاجمون الضحايا مباشرة عن أصلهم العرقي، مما يوحي بأن هدفهم كان ينحصر في قتل الرجال من جماعة الهيما العرقية. ووصف معظم الضحايا المهاجمين بأنهم من المقاتلين الليندو، وبعض الجنود من الجيش الشعبي الكونغولي والقوات المسلحة الكونغولية. ووضع محققو البعثة المعنيين بحقوق الإنسان الذين توجهوا إلى أوغندا لإجراء مقابلات مع شهود، قائمة بأسماء ٩٦ ضحية، أعدم معظمهم بإجراءات موجزة، ومن بينهم ٣٠ مريضا قتلوا على أسرهم في المستشفيات وست من ضحايا الاختطاف. وأفاد مساعد حاكم منطقة كاسيني، الذي قدم إلى تشوميا مع الزعيم كاوا في نفس اليوم الذي شن فيه الهجوم، بأنهم دفنوا ما مجموعه ٢٥٠ جثة. وأفاد كيسيمبو

(٣٧) لم يتشكل حزب وحدة وسلامة أراضي الكونغو إلا في تشرين الأول/أكتوبر - تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ وكانت الميليشيا في السابق تحت إمرة اتحاد الوطنيين الكونغوليين.

زعيم كاسيني التقليدي أن أفراد الميليشيا المسماة نايدو المنتسبة لميليشيا الليندو في زومي نفذوا العملية.

٨٦ - ووفقا لمعلومات تؤيد ما تقدم تلقتها البعثة لاحقا في بيني وكينشاسا، اتخذت تلك الميليشيات من تشوميا، بعد مغادرة قوات الدفاع الشعبي الأوغندية لبونيا، مقرا لها بغرض تدبير هجوم جديد على زومي بالاشتراك مع حزب وحدة وسلامة أراضي الكونغو. وفي يوم وقوع الهجوم كانت قوات الدفاع الشعبي الأوغندية لا تزال، حسبما أفادت التقارير، في تشوميا وذلك لما تردد في السابق من أنها رحلت عنها في ٢٠ أيار/مايو تقريبا، وقد أفادت التقارير أيضا أن عددا كبيرا من جنود قوات الدفاع قتل نتيجة للهجوم.

٨٧ - وفي حوالي الساعة ٥/٠٠ من يوم ١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٣، هوجمت تشوميا للمرة الثانية من جانب المهاجمين أنفسهم القادمين من زومي، وقد قتل المهاجمون زهاء ١١ مدنيا بالنظر إلى أن المدينة كانت شبه خاوية من جراء الهجوم الأول.

كاتوتو: قتل مدنيين خلال عدة هجمات

٨٨ - تقع كاتوتو، وهي إحدى قرى الهيمبا، على بعد ٢٥ كلم تقريبا شمال بونيا، بمركز باهيمبا الشمالية الإداري، في منطقة دجوغو. وعانت القرية من هجومات عنيفين شنهما الليندو في حزيران/يونيه ٢٠٠٣. ففي ٧ حزيران/يونيه، خلف الهجوم وفقا لما أفادت به السلطات المحلية وشهود العيان ١٠٤ قتلى. وفي ٢٠ حزيران/يونيه، أدى هجوم جديد إلى مقتل ٣٢ شخصا آخر وتشريد عدد غير معروف من الأشخاص. ويبدو أن عدد سكان كاتوتو كان يبلغ ١٧ ٠٠٠ نسمة قبل الهجومين وتقلص بعدهما إلى حوالي ٧ ٠٠٠ نسمة. وشن الهجومان ميليشيات جبهة القوميين ودعاة الاندماج تحت قيادة نغاكبا، ونيانيا، ونغيري، وكامي، ولونو، الذين قدم معظمهم من بلدة لوغا، الواقعة على بعد ١٠ كلم في شمال غرب كاتوتو.

كاسيني: قتل واختطاف المدنيين بصورة جماعية

٨٩ - تقع كاسيني، وهي بلدة تعيش على صيد السمك ويناhez عدد سكانها وفقا لزعيمها التقليدي ٨ ٠٠٠ نسمة، على ضفاف بحيرة ألبرت في مركز باهيمبا الجنوبية الإداري بمنطقة - ايرومو. وكان يوجد بها معسكر هام لجنود حزب وحدة وسلامة أراضي الكونغو. وهاجم المقاتلون النغيتي المدينة مرتين، في ١١ حزيران/يونيه و ٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٣، سعيًا منهم إلى إزاحة جنود الحزب المذكور من هناك.

٩٠ - وفي ١١ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، هاجمت الميليشيات النغبي، كاسيني في الساعة ٦/٠٠ تقريباً، وتفيد التقارير أن الهجوم نُفذ بمشاركة عناصر من الجيش الشعبي الكونغولي والقوات المسلحة الكونغولية. وأزاح المهاجمون قوات حزب وحدة وسلامة أراضي الكونغو أولاً وهاجموا بعد ذلك المدنيين في البلدة. وتلقت البعثة إفادات بشأن قتل ما يزيد على ٨٠ مدنياً واختطاف ٣٠ آخرين. وأفاد شخص من ضحايا الاختطاف كان قد أُقْبِدَ إلى زومبي بأن رئيس العمليات كان يدعى مومبيري، وهو من جماعة الليندو لكنه اتخذ لنفسه اسماً من أسماء الناندي. وعلى الطريق إلى زومبي، شهد ذلك الشخص إعدام ستة أشخاص بالساطور لعدم قدرتهم على مواصلة السير. وظل الشخص المذكور في زومبي لمدة أسبوع. ثم نُقِلَ إلى بيبي فيما بعد مع رهينتين من الألور، برفقة ٢٠٠ شخص من ميليشيا الليندو ومن جنود الجيش الشعبي الكونغولي. وأفاد ذلك الشاهد بأن الرحلة من زومبي إلى بيبي نُظمت بهدف جلب ذخائر مقدمة من التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية/حركة التحرير. ووفد والد الرهينتين الألور إلى بيبي لإطلاق سراح إبنه والشاهد وأخذهم إلى تنوروكو في أوغندا. وفي ٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٣، هاجم المقاتلون الليندو كاسيني للمرة الثانية. وتلقت البعثة إفادات عن قتل ١٦ مدنياً واختطاف ٤ أشخاص آخرين.

فاتاكي، قتل واختطاف المدنيين في هجومين

٩١ - فاتاكي هي المركز الإداري لمنطقة دجوغو وكان يسكنها قبل اندلاع الصراع زهاء ١٦ ٠٠٠ شخص ينحدر معظمهم من الهيمبا. وقد تعرضت فاتاكي خلال شهر تموز/يوليه ٢٠٠٣ لهجومين خطيرين؛ الأول في ١٩ تموز/يوليه والثاني في ٣١ تموز/يوليه. وأسفر هجوم ١٩ تموز/يوليه عن مقتل ٥١ مدنياً واختطاف ٥٠ آخرين وتشريد المئات ممن بقوا على قيد الحياة وتدمير العديد من المباني بينها الإبرشية وملجأ للأيتام واثنين من الأديرة ومستشفى ومباني مدرسية. أما هجوم ٣١ تموز/يوليه فكانت خسائره أفدح حيث أمكن التعرف على ما يقرب من ٧١ ضحية من ضحايا عمليات القتل^(٣٨)، من بينهم ٧ من الناجين من الهجوم الأول كانوا في المستشفى. ونتيجة للهجومين لاذر زهاء ١٠ ٠٠٠ مدني بالفرار من المنطقة.

٩٢ - وأفاد الناجون بأن المقاتلين الليندو هم وحدهم الذين شنوا الهجوم الأول وأن الهجوم الثاني اشترك فيه المقاتلون الليندو وأفراد القوات المسلحة الشعبية للكونغو. وبعد الهجوم الثاني، مكثت ميليشيات الليندو في البلدة لفترة وقتلت عدداً من الناجين الذين عادوا يبحثون

(٣٨) قد يكون عدد القتلى أكبر ولكن نظراً لتشرد السكان من جراء الهجوم، لم يتسن للمحققين الوصول إلا لبعض من الناجين فقط.

عن أغراضهم. وتمادى المقاتلون الليندو وأفراد القوات المسلحة الشعبية للكونغو، حسبما تردد، في اختطاف المدنيين خلال شهر آب/أغسطس ٢٠٠٣.

كاشيلي، قتل جماعي للمدنيين

٩٣ - كاشيلي هي قرية صغيرة من قرى الهيما تقع في تجمع باهيما باتير في إقليم دجوغو. وقد تعرضت في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، بين الساعة ٥/٠٠ و ١٠/٠٠، هي وقرى لوكو، وبو، ولوغوبا لوتسيكو المجاورة لهجوم شنته ميليشيات الليندو القادمة من قريتي لودجو وبترو المجاورتين. وقتل ما مجموعه ٦٥ مدنيا (من بينهم ٤٢ طفلا) وأصيب ٢٦ آخرين.

٩٤ - ووصل فريق تحقيق من بعثة الأمم المتحدة إلى موقع الحادث في اليوم نفسه للثبوت من الوقائع وجمع الأدلة وتهدئة روع السكان ومساعدتهم. وفي اليوم التالي، واصلت التحقيق بعثة جديدة تضم أفرادا من العاملين في مجال حقوق الإنسان، ووضعت قوائم بالضحايا وجمعت أدلة جديدة واستجوبت الناجون وزارت عددا من المقابر الجماعية. وإثر الهجوم، تم فوراً، مد جسر إيتوري حتى بولي ونظمت عدة دوريات مترجلة في المنطقة التي يُدعى أن الهجوم شُن منها. وتم بالفعل العثور على أدلة تفيد بوجود عناصر مسلحة وأسلحة؛ واستُدل أيضاً، على آثار الانسحاب من فاشيل إلى منطقة بترو مما يؤكد مصدر الهجوم.

باء - عمليات القتل الجماعي الأخرى

٩٥ - هاجم مقاتلو كل من الهيما والليندو أراض تخص جماعات عرقية أخرى لأسباب مختلفة: في بعض الحالات لمعاقبتها على استضافتها لمقاتلين معادين، وفي حالات أخرى لانحيازها إلى جانب أو آخر في الصراع. وهوجمت أيضاً بعض البلدات للسيطرة على مواردها الطبيعية أو المالية مثل بلدات مونغبوالو ومهاغي وأرد. وبصرف النظر عن أسباب الهجوم، عمدت ميليشيات الليندو والهيما إلى ارتكاب نفس النمط من الفظائع أي: القتل الجماعي للمدنيين وتدمير البنى الأساسية الاجتماعية ونهب الممتلكات واختطاف النساء لاستعبادهن جنسياً واستخدامهن في أعمال السخرة.

٩٦ - أما الهجوم الوحيد الذي يمكن اعتباره مختلفاً عن باقي الهجمات فهو الهجوم الذي أطلق عليه "عملية مسح السبورة" الذي شنته قوات حركة تحرير الكونغو والتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية بمساعدة مباشرة من اتحاد الوطنيين الكونغوليين في منطقة مباسا.

والو: قتل المدنيين وتدمير البنية الأساسية الاجتماعية

٩٧ - في ١١ أيار/مايو ٢٠٠٢ تعرضت قرية والو، الواقعة في تجمع باييلي بمنطقة يرومو لهجوم شنته ميليشيات الهيما في الفترة من الساعة ٥/٠٠ إلى الساعة ١٣/٠٠. وأحرق المهاجمون تماما البنى الأساسية الاجتماعية ومن بينها مدرستان وثلاثة مراكز صحية. وقتلوا المدنيين الذين لم يتمكنوا من الفرار. وبمجرد انتهاء الهجوم خرج السكان من مخابثهم لدفن الجثث. وأفاد أحد شهود العيان وكان حاضرا لدى دفن الجثث أنه أحصى ٤٢ جثة من بينها جثة شيخ القرية. وهاجمت الميليشيات نفسها القرية مرة ثانية بعد عدة أيام وقتلت أربعة مدنيين آخرين. وتفيد التقارير بأن الميليشيات وفدت من مازانغيا وكابارول وسوتا وأنها كانت تحت قيادة كيسمبو زعيم كابارول.

مونغبوالو، بلدة يُطمع فيها لمواردها الطبيعية

٩٨ - تعد مونغبوالو، وهي مركز هام لاستخراج الذهب، ثاني بلدات إيتوري اكتظاظا بالسكان بعد بونيا حيث كان تعدادها قبل نشوب الصراع يناهز ٨٠ ٠٠٠ نسمة. ورغم أنها تقع في مركز تبياري كيلو الإداري الذي يقيم فيه النياي، ينحدر معظم سكانها من أصل ليندو. وقد نزح الليندو، في مستهل الثمانينات، إلى مونغبوالو للعمل في شركة كيلوموتو لاستخراج الذهب. وكانت أسر الليندو تتركز في أطراف البلدة، في منطقة مخيم سايو حيث كانت توجد مساكن العمال في حين كان الهيما يعيشون في سيتي Citi (وسط البلدة). وتبدل في السيطرة على البلدة جماعات شتى وذلك خلال سلسلة من الهجمات والهجمات المضادة المتواترة. فخلال هجوم حزيران/يونيه ٢٠٠٢ الذي شنته ميليشيات الهيما وبعض عناصر الجيش الشعبي الكونغولي المرتشية كان لا يزال التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - حركة التحرير يسيطر على البلدة.

٩٩ - وفي ١١ حزيران/يونيه ٢٠٠٢، غادر العمال الليندو معسكر العمال ولجأوا إلى التل الذي كان يوجد عليه معسكر لليندو طلبا للسلامة حيث تنامى إلى علمهم أن "شيئا" ما سيحدث. وفي اليوم نفسه، ألقى رئيس حي ستيه، تاغا إنتيغوا اتنيه، وهو من إهيما خطابا جاء فيه، حسبما تردد، ما يلي: "غدا سنحتسي قهوتنا في منطقة الليندو بالبلدة".

١٠٠ - وفي ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٢، تعرضت أحياء الليندو في مونغبوالو لهجوم شنه جنود الجيش الشعبي الكونغولي المتمركزين في تلك البلدة بالاشتراك مع سكانها الهيما. وقد تلقى هؤلاء الجنود رشوة من أثرياء الهيما بهدف تطهير مونغبوالو من سكانها الليندو. واستمر الهجوم من الساعة ٣/٠٠ إلى الساعة ٧/٠٠. وقتل المهاجمون عددا غير معروف من المدنيين الليندو وألقوا بهم في الخنادق المحفورة على جوانب الطرق وأشعلوا النار في منازل

الليندو. أما قائد ميليشيات الهيما فهو باكامبو الملقب بالأستاذ لأنه كان معلما في مناجم بامبو المجاورة. وفي اللحظات الأخيرة من الهجوم وصل مقاتلو الليندو من معسكرهم. ودمروا منازل الهيما وقتلوا ما يقرب من ١٠٠ مدني من الهيما على سبيل الانتقام. وكان أمام غالبية الهيما وقت كاف للفرار والاحتماء بمعسكر الجيش الشعبي الكونغولي لتكتب لهم بذلك النجاه. وأرسل المحافظ آنذاك جان بيير لومندندو قائدا جديدا للجيش الشعبي الكونغولي هو بابي ياني ليحل محل أليمي القائد السابق المرتشي. وفي الوقت نفسه قصد أعيان جماعة نيالي، وهم الحكام التقليديون لهذا المركز الإداري، مقاتلي الليندو ليعرضوا عليهم خطة سلام. وقبل الليندو الاقتراح شريطة أن يغادر السكان الهيما مونغبوالو إلى واتسا وأريوارا. وغادر السكان الهيما وبقي السكان النياي ومعهم الجيش الشعبي الكونغولي والمدنيون الليندو وأفراد الميليشيات. ويتردد أن أول عملية شنتها ميليشيات الهيما لاستعادة مونغبوالو ومناجم الذهب الموجودة بها مولها لومبي الذي كان يملك وكالة ذهب في بونيا، ومانديفو وكذانا ولابومبا وجميعهم رجال أعمال. وتعرضت مونغبولو لهجوم آخر، في آب/أغسطس ٢٠٠٢، شنته قوات اتحاد الوطنيين الكونغوليين ولكن مقاتلي الليندو والجيش الشعبي الكونغولي ردوها على أعقابها. بيد أن اتحاد الوطنيين الكونغوليين كان مصمما على السيطرة على البلدة ومن ثم راح يبحث عن حلفاء أقوى مثل حركة تحرير الكونغو الموجودة في منطقة واتس.

١٠١- وفي ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ بدأ اتحاد الوطنيين الكونغوليين عملياته بقصف مونغبوالو بالأسلحة الثقيلة. وذكر أحد شهود العيان اللذين التقتهم بعثة الأمم المتحدة أنه لجأ آنذاك إلى معسكر الليندو طلبا للحماية. وأفاد بأنه رأى أثناء وجوده هناك مقاتل من الليندو عائدا من واتسا وأخبره بأن اتحاد الوطنيين الكونغوليين يزحف إلى المدينة بقيادة بوسكو. وتمكن مقاتلو الليندو من صد الهجوم الأول ونجحوا في أسر صبي من ميليشيات اتحاد الوطنيين الكونغوليين. وأفاد ذلك الصبي بأن الاتحاد أعد لعملية كبيرة بعد أن تلقى من حركة تحرير الكونغو ضمانات بمساعدته على الاستيلاء على مونغبوالو وجعلها مقرا للبونغا. وفي الفترة من ٩ إلى ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، انطلق الجيش الشعبي الكونغولي للقتال على الطريق المؤدية إلى واتسا لوقف زحف قوات حركة تحرير الكونغو.

١٠٢- وفي ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، شن اتحاد الوطنيين الكونغوليين وحركة تحرير الكونغو هجوما مشتركا على مونغبوالو استخدم فيه مدافع الهاون الثقيلة وأجهزة أخرى متفجرة. واستمر القتال لمدة يومين وأسفر عن قتل زهاء ٢٠٠ مدني وتدمير البنى الأساسية. واستولى اتحاد الوطنيين الكونغوليين على البلدة في حوالي ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢. وتفيد المنظمة الدولية لرصد حقوق الإنسان بأن جنود اتحاد الوطنيين الكونغوليين وحركة تحرير الكونغو تعقبوا عددا غير معروف من المدنيين حاولوا الاحتماء بكنيسة تسمى مونغو

سماكي وتقع في سايو^(٣٩). وعثر عليهم جنود الاتحاد في الكنيسة وذبحوهم. ووقع عدد آخر من المدنيين في الأسر وأودعو أحد المعسكرات حيث قتلوا في وقت لاحق. وحاول اتحاد الوطنيين الكونغوليين خلال فترة وجوده بالبلدة استغلال مناجم الذهب. ودعا الليندو إلى العودة لأنهم لديهم خبرة بالتنقيب عن الذهب. ونظرا لرفض الليندو العودة، أرغم الاتحاد السكان النبال المتبقين والهيم الذين عادوا على العمل لحسابه. وبعد ذلك احتلت ميليشيات الليندو التابعة لجهة القوميين ودعاة الاندماج موانغوالو عندما فقد اتحاد الوطنيين الكونغوليين الدعم الأوغندي في آذار/مارس ٢٠٠٣.

نيزي: قتل جماعي للمدنيين

١٠٣ - تقع قرية نيزي في مركز ممبيا الإداري وهي قرية تشتهر بالتعدين وكان تعداد سكانها قبل الصراع ٢٠ ٠٠٠ نسمة. وفي ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، شن المقاتلون الليندو انطلاقا من بامبو ومابانغا هجوما على نيزي. وكان يوجد في نيزي معسكر لاتحاد الوطنيين الكونغوليين وكان الليندو يتهمون سكانها الممبيسا بأنهم موالون للهيم. وقد دفن، حسبما أفادت به منظمة غير حكومية محلية، ما مجموعه ٣٢٠ جثة. ولم يتسن للأشخاص الذين دفنوا الجثث التعرف إلا على ٦٩ منها فقط.

١٠٤ - وتعرضت القرية لهجوم آخر في ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٣ حوالي الساعة ١٠/٠٠ شتّه المقاتلون الليندو التابعون لجهة القوميين ودعاة الاندماج انطلاقا من بامبو. وقتل المهاجمون ٢٢ مدنيا واختطفوا ١٥ آخرين. وترجع محدودة عدد الضحايا إلى وصول القوة المتعددة الجنسيات التي تمكنت من وقف العدوان والقبض على أربعة من مقاتلي الليندو. وفي ٢٣ آب/أغسطس تعرضت القرية لهجوم آخر شتّه المقاتلون الليندو التابعون لجهة القوميين ودعاة الاندماج انطلاقا من جبل زانزي واختطفوا ١٢ شخصا وقتلوا اثنين منهم وهم في طريقهم إلى معسكرهم في أمباو.

مباسا: عملية مسح السبورة

١٠٥ - تقع بلدة مباسا وهي بلدة متوسطة الحجم على الطريق المؤدي إلى بني في منطقة مباسا، ويقطنها زهاء ٢٥ ٠٠٠ شخص. ولما كانت مباسا لم تتأثر بالصراع المحتدم في منطقتي دوغو وإيرومو بمقاطعة إيتوري، ظلت مستويات معيشة سكانها معقولة نوعا ما. وقد نزح آلاف من المشردين داخليا في إيتوري إلى مباسا التي كانت تعتبر آنذاك أكثر الأماكن أمانا في مقاطعة إيتوري بأسرها.

(٣٩) انظر ... Human Rights Watch, Ituri "Coverd in Blood".

١٠٦- وفي ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ هاجمت قوات حركة تحرير الكونغو والتجمع الكونغولي من الديمقراطية - التجمع الوطني بمساعدة اتحاد الوطنيين الكونغوليين، البلدة لأول مرة. وكان الهدف من العملية التي أطلق عليها "عملية مسح السبورة"^(٤٠) هو، فيما يبدو، السيطرة على منطقة التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - حركة التحرير بأكملها، وبخاصة مطار بني ومنطقة بني - بوتيمبو التي تموج بالنشاط الاقتصادي. وبالهجوم على ممباسا، شهدت المنطقة مستوى جديدا من العنف يبرز فيه التخطيط المسبق للعمليات واستخدام النهب والاعتصاب والإعدام بإجراءات موجزة كأدوات حربية.

١٠٧- ومكثت قوات حركة تحرير الكونغو والتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - التجمع الوطني في ممباسا بعد الاستيلاء عليها لأول مرة، لفترة امتدت من ١٢ إلى ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ وبعدها تمكنت قوات التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - حركة التحرير من ردها على أعقابها. إلا أن القوات الأولى تمكنت من استعادة البلدة مرة أخرى في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ ومكثت فيها حتى ٥ شباط/فبراير ٢٠٠٣؛ وبعد شهر من استعادتها البلدة تم التوصل في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، بفضل وساطة بعثة الأمم المتحدة، إلى اتفاق لوقف إطلاق النار في إغبادوليت.

١٠٨- وخلال فترتي وجود قوات حركة تحرير الكونغو والتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - التجمع الوطني، ارتكبت، رغم اختلاف القيادات، انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان من قبيل الإعدام بإجراءات موجزة والاعتصاب والنهب بصورة منظمة وأكل لحوم البشر. وارتكبت أيضا، بصورة منظمة، انتهاكات مماثلة في قرى تقع جنوب ممباسا وبين كوماندا وإيرينغيني، وكان اتحاد الوطنيين الكونغوليين ضالعا فيها. كما ارتفع عدد حالات الاعتصاب - وبصفة رئيسية اغتصاب الفتيات أو النساء الذين تتراوح أعمارهن بين ١٢ و ٢٥ عاما بصورة مفرغة.

١٠٩- وقد أجرت البعثة في الفترة من ٣ إلى ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ مقابلات مع ما مجموعه ٥٠٢ من الشهود ومن أفراد أسر الضحايا؛ وأفادوا بأن ١٧٣ مدنيا من البالغين والأطفال، قُتلوا في ممباسا، وكوماندا، وعلى الطريقين المؤديين إلى بني. ومن بين الحالات المشار إليها ١٢ واقعة جرى فيها أكل لحوم البشر. ويتردد أن معظم الضحايا من ممباسا والمناطق المجاورة قتلوا على يد جنود حركة تحرير الكونغو أو التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - في حين لقي غالبية ضحايا كوماندا، حسبما يتردد، مصرعهم على يد عناصر من اتحاد الوطنيين الكونغوليين. ويُذكر أن الحوادث استهدفت في المقام الأول السكان

(٤٠) عملية مسح السبورة "Clean the Blackboard".

الناندي الذين ينتمي إليهم أمبوسا نيامويسى رئيس التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - حركة التحرير، واستهدفت أيضا فيما بعد السكان البيغهي الذين اتُهموا بمساعدة الجيش الشعبي الكونغولي.

١١٠- وقد نُفذت العملية الأولى التي استمرت من ١٢ إلى ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ تحت قيادة العقيد فريدي أنغاليمو، الشهير بموباو العظيم "Grand Mopal"، والمنتمي إلى حركة تحرير الكونغو. ونُفذت العملية الثانية تحت قيادة العقيد ويدي رمسيس ماسامبا الشهير بملك الحمقى والمنتمي أيضا إلى حركة تحرير الكونغو^(٤١)، واستمرت من ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ إلى نهاية كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ عندما غادرت آخر عناصر حركة تحرير الكونغو ممباسا. وكان القائدان يأتمران بأوامر العميد كونستان ندبما في إيزيرو^(٤٢). وكان العميد ندبما مسؤولا مباشرة أمام رئيس أركان حركة تحرير الكونغو العميد آمولي. ويتردد إنه تلقى أمرا من العميد آمولي باستبدال العقيد رمسيس بالعقيد فريدي أنغاليمو. وفي هذا الصدد أفاد أحد مخبري حركة تحرير الكونغو بأن العقيد رمسيس كان على صلة وثيقة بالعميد آمولي وهو من أهالي إيتوري الهيما.

١١١- وإثر إعلان البعثة للنتائج الأولية لتحقيقاتها، وافقت قيادات حركة تحرير الكونغو على إجراء تحقيق في الأحداث. وكان تقرير الفريق هو الأساس الذي استند إليه في تقديم ٢٧ فردا من قوات حركة تحرير الكونغو تحوم الشبهات حولهم للمحاكمة. وبدأت محاكمة الأفراد الـ ٢٧ الذين اتهمتهم حركة تحرير الكونغو بالتورط في فظائع ارتكبت في ممباسا وما حولها، في ١٨ شباط/فبراير واستمرت حتى ٢٥ من الشهر نفسه. وفي هذا الصدد أعلن مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان بوضوح أن المحاكمة غير قانونية وغير مشروعة.

١١٢- وبالإضافة إلى المسألة الدستورية المتصلة بمشروعية تلك المحاكمة من عدمها يلزم التنويه، في هذا الصدد، إلى أربع مسائل إضافية. أولا أن المتهمين الذين منع عنهم أي اتصال بالعالم الخارجي أثناء فترة استجواب الشرطة أو الاستجواب العسكري قدموا إقرارات

(٤١) عُيّن ويدي رمسيس ماسامبا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ قائدا للمنطقة العسكرية السابعة والتي يوجد قيادتها في كيندو.

(٤٢) أفادت مصادر عدة بأن الاسم الحركي للعميد اندبما هو مسح السبورة وأنه كان ضمن مجموعة معروفة باسم مجموعة مسح السبورة أنشئت في عام ٢٠٠١ خلال فترة وجود جبهة تحرير الكونغو. وتشتهر الكتيبة المسماة بكتيبة مسح السبورة بعنف أفرادها وخشونة سلوكهم في أوقات الحرب. ويذكر أنه بعد ذلك التاريخ بستة أشهر تفككت الجبهة، وبقيّة الكتيبة، حسبما قيل، في إيزيرو وأوفد بعض من سراياها في مهام شاقة مثل غزو المناطق التي خسرتها في ممباسا.

يجرمون فيها أنفسهم وقبلت باعتبارها أدلة. ثانيا عدم التناسب الجلي بين التهم والعقوبات الصادرة. فعلى سبيل المثال كانت أقصى عقوبة بالنسبة لتهمة الاغتصاب هي السجن لمدة ١٣ شهرا. أما مهمة الفرار من القوات المسلحة التي يعاقب عليها في المعتاد بالإعدام، فقد كانت عقوبتها في هذه "المحكمة العسكرية"، لدهشتنا الشديدة، ٣٩ شهرا. ثالثا لم توجه إلى أحد تهم ارتكاب جرائم شنعاء ضد الإنسانية وجرائم حرب من قبيل القتل والاغتصاب الجماعي وأكل لحوم البشر المشار إليها في تقرير البعثة عن الأحداث في ممباسا (انظر S/2003/674). رابعا وأخيرا، بدأت منذ صدور الأحكام، موجة اعتقالات استهدفت شهود النفي.

مركز بنياري كيلو الإداري: استمرار انعدام الأمن وحالات إعدام بإجراءات موجزة

١١٣- تعاقب في السيطرة على مركز بنياري كيلو الإداري الواقع في منطقة دجوغو ميليشيات الهيمالا والليندو بسبب وجود مناجم الذهب في كيلو. وقد دخل اتحاد الوطنيين الكونغوليين المنطقة في حوالي شهر كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ ومكث فيها حتى آذار/مارس ٢٠٠٣. وعندما قامت قوات الدفاع الشعبي الأوغندية وميليشيات الليندو في آذار/مارس ٢٠٠٣ بطرد عناصر الاتحاد من المنطقة، بدأ السكان النيايالي الذين استضافوا، في رأي الليندو، عناصر الاتحاد، يتعرضون للملاحقة والقتل.

١١٤- وفي ١٥ و ١٧ و ٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٣، هاجم مقاتلو الليندو القادمون من نيانغاري وانغوشو بلدات بطاطا، وكيلو، وإيتندي، وليزي، وقتلوا زهاء ٥٠ مدنيا واختطفوا ٢٨ فتاة. ودُمرت جميع القرى الواقعة على طريقي سندوني - كيلو وكيلو - مونغبوالو وهجرها سكانها بعد عدة هجمات شنتها ميليشيات الليندو. وفر على الأقل نصف سكان بنياري كيلو، وعددهم وفقا لتقديرات الرئيس التقليدي للمركز الإداري يناهر ٤٠ ٠٠٠ نسمة، إلى غابات مادومبو وكيرونغازي للاختباء بها خلال شهري أيار/مايو وحزيران/يونيه ٢٠٠٣. واضطرت خمسة مراكز صحية تقع في كيلو، وإيتندي، وكاباكابا، كيلو - إيتا، وكيلو - ميسيون ومركز أمومة واحد في كيلو ميسيون إلى إغلاق أبوابها بعد أن نُهبت بصورة شبه تامة.

نيوكا: قتل واغتصاب المدنيين بصورة جماعية وتدمير شديد للبنية الأساسية الاجتماعية

١١٥- تقع نيوكا، وهي بلدة صغيرة تعداد سكانها ٢٠ ٠٠٠ نسمة معظمهم من الألور، في مركز باندورو الإداري بمنطقة مهاغي. واحتلت نيوكا أولا من اتحاد الوطنيين الكونغوليين ثم من القوات المسلحة الشعبية للكونغو بقيادة جيروم كاكوافو في أعقاب انفصال هذين

الفصيلين في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢. وأفاد أحد الشهود، بأن طائفة الألور كانت تهب القوات المسلحة الشعبية للكونغو ماشية مقابل حمايتها لها. بيد أن معظم جنود القوات المسلحة الشعبية للكونغو غادروا في ٢٨ أيار/مايو ٢٠٠٣. وقرر شخص من نيوكا يدعى ديلو أن يجمع كل السكان الذين تلقوا نوعا من التدريب العسكري وأن ينظمهم في جماعة مسلحة قوامها ١٥ فردا. وفي يوم الهجوم، كانت القوات المسلحة الشعبية للكونغو هي التي بدأت بإطلاق مقذوفات الأر بي جى على الثكنات التي تأوي أفراد الميليشيا الجديدة وربما كان الهدف هو محاربة جماعة مسلحة حديثة الإنشاء.

١١٦- وفي ١٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ شنت ميليشيات الليندو انطلاقا من كباندروما وليفو هجوما على نيوكا استمر من الساعة ٥/٣٠ وحتى الساعة ١٤/٠٠. وقتلت الميليشيات، حسب ما جاء في الأقوال التي أدلى بها الضحايا للبعثة، زهاء ٥٥ مدنيا. واختطف ٦٠ مدنيا آخرون لاستخدامهم في حمل السلايب إلى ليفو ومنها إلى كباندروما. وأفادت فتاة كانت قد اختطفت بأن عدة فتيات تعرضن للاستعباد الجنسي. ولم يفرج إلا عن ٥٦ رهينة فقط معظمهم دفع أفراد أسرهم فدية. وبعد ثلاثة أيام عاد السكان ترافقهم القوات المسلحة الشعبية للكونغو لدفن الموتى. وقد دفنوا، حسب ما يتردد، ٧٠ جثة بعضها في مقبرة جماعية واحدة في نيوكا. وأغارت ميليشيات الليندو عدة مرات على نيوكا بعد الهجوم الأول لتنهب ما تبقى وتحرق جميع المباني.

١١٧- وقيل إن قائد العمليات هو شخص يدعى ليغو. وقد أكد فلوريير انجابو قائد جبهة القوميين ودعاة الاندماج آنذاك أن العملية نفذها ليغو وأتباعه البالغ عددهم ٤٠ فردا بموافقة قيادات جبهة القوميين ودعاة الاندماج في كباندروما. وأضاف أن الجبهة أعدمت ليغو و ٢٠ من رجاله بعد هذه العملية في كباندروما.

جيم - القتل لدوافع سياسية والاختطاف والتشريد القسري للأشخاص الذين يشتهب في أنهم عناصر مناوئة

١١٨- قامت جماعات الميليشيا في إيتوري بإعدام أو اختطاف أو اعتقال أو إرغام الأشخاص الذين تعتقد أنهم معارضين سياسيين على الفرار وذلك فضلا عن القضاة والمثقفين المنتمين لجماعات عرقية معادية والصحفيين وأعضاء المنظمات غير الحكومية. ولم يتسن للبعثة التحقيق إلا في الانتهاكات التي ارتكبت في بونيا عندما كانت تحت سيطرة اتحاد الوطنيين الكونغوليين وفي أروا عندما كانت تحت سيطرة القوات المسلحة الشعبية للكونغو. إلا أن هذا لا يعني أن الجماعات المسلحة الأخرى لم تقتل أيضا معارضيها لأسباب سياسية أو لم تقم باختطافهم أو تشريد قسرا.

١ - القتل لدوافع سياسية والاختفاء القسري والاعتقال غير القانوني والتشريد القسري لأشخاص بعينهم على يد اتحاد الوطنيين الكونغوليين

١١٩- شن اتحاد الوطنيين الكونغوليين بمجرّد استيلائه على السلطة في بونيا، في آب/أغسطس ٢٠٠٢ وفيما بعد في أجزاء أخرى من إيتوري، حملة مطاردة تخللتها عمليات إعدام بإجراءات موجزة واعتقالات تعسفية وحالات اختفاء قسري. وأفاد عدة شهود بأن الاتحاد كانت لديه قائمة أعدت سلفاً بالأشخاص المراد تصفيتهم في بونيا^(٤٣) وأدار العملية في بونيا، حسبما أفادت التقارير، قادة الاتحاد الوطني الكونغولي باغونزا وكسيمبو رئيس الأركان وإمبال سابا رفيكي رئيس الأمن. ويذكر أن الأشخاص الذين تم إبلاغهم في الوقت المناسب وتمكنوا من الفرار والاختباء أحرقت منازلهم ونُهبت ممتلكاتهم مما ينم عن رغبة في مطاردتهم حتى النهاية. ومن بين الضحايا معارضون سياسيون ومثقفون ورجال أعمال وزعماء دينيون وصحفيون ومسؤولون إداريون ينحدرون معظمهم من البيرا والليندو والناندي، وغير إيتوريين بل وأيضاً قلة من الهيماء المعتدلين. وفي آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ وحدهما راح، حسب ما يتردد، ما يربو على ١٠٠ شخص ضحية لتلك الحملة في بونيا^(٤٤). وشتت في أيار/مايو ٢٠٠٣ حملة جديدة، مع عودة اتحاد الوطنيين الكونغوليين إلى بونيا إلا أن الضحايا في هذه المرة كانوا في معظمهم من غير الإيتوريين. واستهدفت الحملة بعض المهن تحديداً مثل سائقي التاكسي وضباط الشرطة.

١٢٠- ومن بين ضحايا حملة المطاردة الشعواء التي شنها اتحاد الوطنيين الكونغوليين في آب/أغسطس ٢٠٠٣، **إيري كوبا**، وهو برلماني متقاعد ينتمي إلى الليندو عمره سبعين عاماً؛ و**ناصر نبونا**، وهو عضو سابق بالبرلمان، غير إيتوري ويبلغ من العمر ٦٥ عاماً؛ و**م. إنغورا**، مسؤول الأشغال بالمعهد العالي للتربية وهو من الألور وقتل هو وابنته؛ و**م. ماتيزو**، مسؤول الانضباط بمدرسة كيغونزي الثانوية وينتمي إلى الليندو؛ و**القس باسيماكي بيباسايجا**، وهو قس بالكنيسة الأنجليكانية؛ و**إيريك دواندو آكوي**، وهو قس بروتستانت ودارس لعلم اللاهوت عمره ٣٨ عاماً؛ و**موناكو إمبادوالي**، طالب ليندو بالمعهد العالي للتربية عمره ٢٥ عاماً؛ و**إنغوري غابرييل أو كومو**، سكرتير بإذاعة كانتيب ينتمي إلى الألور وعمره ٤٥ عاماً؛ و**سيليان**، صحفي بالإذاعة أنفة الذكر ينتمي إلى البيرا؛ و**ماليلي**، ضابط شرطة من إيزيرو؛ و**جيزلان بوفيندي**، موظفة بمنظمة ABC غير الحكومية وتنتمي إلى

(٤٣) تردد أن المتطرفين الهيماء من بلدة بونيا، ومن بينهم مثقفون متطرفون من المعهد العالي للتربية هم الذين أعدوا القائمة.

(٤٤) يرد هذا العدد في تقرير منظمة رصد حقوق الإنسان Human Rights Watch المعنون *Ituri: "Covered in Blood"*.

الطوبوكي. واختطف أيضا عدة أفراد ليندو واقتيدو إلى منازل بوسكو أو باغونزا أو لوبانغا. ولم يعرف مصيرهم حتى الآن^(٤٥).

١٢١ - وقتل عدة زعماء تقليديين ومسؤولين إداريين داخل المقاطعة لأسباب ترجع في معظمها إلى عدم التعاون مع اتحاد الوطنيين الكونغوليين ومنهم: **نوباموزي**، رئيس مركز بابيلي الإداري، وقد قُتل في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢؛ **ماتاتا**، رئيس مركز بازيلي الإداري وقتل في تموز/يوليه ٢٠٠٢؛ **موندوكوكوي**، رئيس مركز بابوا بوكوي الإداري، وقتل في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢؛ **بولاباتو ألواز**، رئيس تجمع شندبو، وقتل في منتصف عام ٢٠٠٢؛ **وفوندي كوزو**، المسؤول الإداري بيمبو وقتل في حزيران/يونيه ٢٠٠٢؛ **ريتشارد بوكالالا إيلانغا**، حاكم منطقة دجوغو وينتمي إلى التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - حركة التحرير، وقد قتل في ١١ أيار/مايو ٢٠٠٢^(٤٦).

١٢٢ - **الزعيم ديودونيه بولاموزي بنمغيلي**، الزعيم التقليدي لمركز أندوسوما الإداري البالغ من العمر ٥٢ عاما وقد اختطف في بونيا في ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢. ويذكر أن الزعيم بولاموزي كان قد تمكن، لدى مهاجمة تحالف النغيتي والجيش الشعبي الكونغولي لينانكوندي في ذلك اليوم من الفرار مع أحد أعضاء الشرطة القضائية. ووصل الاثنان إلى بني عبر سوتا وماسابو وباديا. ومن الأماكن التي مروا بها أبلغ عناصر اتحاد الوطنيين الكونغوليين بالهجوم وطلبوا المساعدة العسكرية. وجاء في أقوال الشهود الذين قابلتهم البعثة أن الزعيم بولوموزي اقتيد لدى وصوله إلى بني إلى مقر اتحاد الوطنيين الكونغوليين؛ وأن القائد كسيمبو استجوبه واستخدم معه التعذيب فيما يبدو؛ وقد اتهمه كسيمبو بأنه كان على علم بهجوم النغيتي على غيانكوندي. وكان الزعيم بولا موزي في حالة بالغة السوء لدى نقله إلى منزله. وأفاد الشهود أيضا، بأنه في حوالي الساعة السادسة مساء، وصل ستة من عناصر اتحاد الوطنيين الكونغوليين، بينهم جاغوار من أسرة سينغا وأخذوا بولاموزي مرة أخرى. وبعد دقائق من مغادرتهم، سمعت الأسرة طلق ناري. وعندما هرعوا إلى الخارج رأوا الدماء على البوابة ولكن لم تكن هناك أي جثة. وفي اليوم نفسه، توجه قائد قوات الدفاع الشعبي الأوغندية وبعد أن تم إبلاغه بالأمر، لمقابلة القائدين كسيمبو وبابونزا ليستوضح منهما ما حدث. وقد أخبراه بأن الزعيم بولاموزي ضُرب بسبب تواطئه مع النغيتي وأنه نقل إلى

(٤٥) فيما يلي بعض الأسماء التي أوردتها منظمات غير حكومية محلية: كلود، ابن فاليري، ٣٠ عاما؛ زاكايو، ٢٤ عاما؛ كلودين، ٢٢ عاما؛ لوبا، ٤٨ عاما؛ اندالو، ٢٩ عاما؛ جوستان، ٢٨ عاما؛ إدوارد وامبا، ٥٤ عاما؛ بيير ميتزي كاكادو، ٣٠ عاما.

(٤٦) يتردد أنه قتل بأيدي جنود قوات الدفاع الشعبي الأوغندية الذين كان يأترون بأوامر الصفوة السياسية الهيمبا.

المستشفى. ولكن الأسرة لم تستلم أبدا الجثة. وبدلا من ذلك ظلت أسرة بولاموزي بأكملها تحت التهديد المستمر، فقررت مغادرة بونيا.

١٢٣- أدريكو جونسون، وهو من اللوبارا عمره ٣٣ عاما وكان مساعدا لعمدة بونيا وعضوا في اتحاد الوطنيين الكونغوليين واختفى في ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢. ويذكر أن السيد جونسون غادر، فيما يبدو، منزله عصر يوم ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ ولم يعد. وفي اليوم التالي علم صهره أنه شوهد لآخر مرة على دراجته البخارية بالقرب من معسكر اتحاد الوطنيين الكونغوليين. وأحبطت جميع الجهود التي بذلها أفراد الأسرة لتحقيق الاتحاد في الأمر. ولم يعثر أبدا على جثته. ويحتمل فيما يبدو أن يكون السبب في اختفائه هو أنه أوى في منزله في آب/أغسطس ٢٠٠٢ مدنيين ليندو عندما كانت قوات اتحاد الوطنيين الكونغوليين تبحث عن الليندو. ويبدو أيضا أن أدريكو جونسون انتقد علنا عملية استهداف الليندو والنغيي وقتلهم.

١٢٤- القس بونيفاس بوانالونغا، وهو كاهن إيرشية منغبوالو للروم الكاثوليك وينتمي إلى النغيي وقد اعتقل إثر استيلاء اتحاد الوطنيين الكونغوليين على مونغبوالو في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ هو وراهبتان. وأطلق سراح الراهبتين فيما بعد. وعندما أحضرتا طعام للقس، رفض مقاتلو الاتحاد الإذن لهما برؤيته وطردهما. ولم يشاهد القس بوانالونغا منذ ذلك الحين. وكان لاختفاء القس وقع بالغ السوء على طائفة الليندو/النغيي التي تبجله بشدة. وقد بررت تلك الطائفة فيما بعد قتل القس أنغونا كاهن نياكساترا بالشار لمقتل القس بوانالونغا.

١٢٥- جوزيف إيفيكو نغوازا، حاكم إيتوري الألور البالغ من العمر ٤٧ عاما والذي عينه اتحاد الوطنيين الكونغوليين بهدف كسب التأييد على أوسع نطاق بالاستعانة بشخصه الذي يحظى باحترام كبير. وقد قُتل في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢. ويذكر أن الحاكم كان يتخذ من أرو مقرا له وكان يرجئ رحيله إلى بونيا. وأعلن في الوقت نفسه، انفصاله عن اتحاد الوطنيين الكونغوليين واستهل محادثات سلام مع مختلف الجماعات. فأرسل الاتحاد وفدا برئاسة فلوريير كسيمبو الذي كان آنذاك رئيسا للأركان، ليحضر الحاكم إلى بونيا. وفي ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر، وقبل التوجه إلى بونيا، أعد الحاكم العدة للذهاب إلى مهاغي لتعيين مسؤول إداري جديد. وقبل مغادرته مباشرة، قام جيروم كاكوافو قائد قوات الاتحاد الوطني للكونغوليين آنذاك في أرو بتغيير الحرس الشخصي للحاكم وسائقه. وعلى بُعد ٨ كيلومترات من مهاغي وقع الوفد في كمين نُصب له. وباستثناء اثنان من الحرس الشخصي تمكنا من الفرار، قُتل جميع الركاب وهم: الحاكم إينيكو، وسائقه، وسكرتيره،

ومسؤول العلاقات العامة وخمسة حراس آخرين. وحصلت منظمة رصد حقوق الإنسان "Human Rights Watch" على إفادات من السكان المحليين جاء فيها أن المهاجمين كانوا من جنود اتحاد الوطنيين الكونغوليين^(٤٧). وجاء في أقوال أدلى بها للبعثة شاهدان كانا يعيشان في آرو لدى وقوع الحادث والتقى الحارسين اللذين نجيا، أن القائد جيروم هو الذي نظم العملية وأنه حصل على مبلغ ضخّم نظير خدماته.

١٢٦- جاك كباسيلي رئيس محكمة بونيا العليا وهو من كاساي وعمره ٤٣ عاما اعتقله اتحاد الوطنيين الكونغوليين في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ بتهمة إقامة اتصالات مع أعداء الاتحاد. وقد قبض عليه شخصان من الإدارة العامة للهجرة التي كان يرأسها رفيكي واقتاداه إلى السجن التابع لتلك الوحدة حيث احتجز لمدة يومين دون توجيه أي تهم رسمية له. وفي اليوم الثالث وفد فريق لاستجوابه بصفة رئيسية عن اتصالاته مع بني وكنشاسا والعالم الخارجي. وأبلغاه أن أمر الاعتقال صدر عن لوبانغا نفسه. ولم يتعرض لأي تهديد بالإيذاء البدني ولكنه أبقى قيد الاحتجاز لمدة ١٨ يوما ثم أفرج عنه دون توجيه أي اتهام إليه. وبعد إطلاق سراحه تلقى تهديدات وغادر بونيا في نيسان/أبريل ٢٠٠٣^(٤٧).

١٢٧- أونوريه موزوكو، محامي ورئيس منظمة Justice Plus غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان والتي يوجد مقرها في بونيا، حاول الدفاع عن عدة ضحايا ألحقت بهم قيادات اتحاد الوطنيين الكونغوليين أذى. وعمل أيضا لفترة قصيرة كوزير للعدل في عهد جون - بيير بيمبا. واتهم بالعمل مع المحاكم السابق جان - بيير لومبونديو وبأنه عدو للاتحاد. واضطر أونوريه موزوكو على الفرار من المنطقة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ ولكن قيادات الاتحاد أغارت على منظمته في ٥ شباط/فبراير ٢٠٠٣ بعد أن أدلى لشبكة إذاعية دولية بحديث بشأن حالة حقوق الإنسان في إيتوري. وتوجهت سلطات الاتحاد بعد ذلك إلى مكتب الاتصالات التجارية ببونيا الذي يملكه موزوكو وقبضت على اثنين من العاملين فيه وصادرت المعدات الموجودة به. كما لجأ أحد أعضاء المنظمة آنفة الذكر وكان أيضا يعمل في مكتب الاتصالات التجارية ببونيا إلى مكاتب البعثة حيث منح الملاذ إلى أن بعث اتحاد الوطنيين الكونغوليين برسالة أعلنه فيها بأنه يستطيع التحرك كيفما شاء. وفي أيار/مايو ٢٠٠٣ اقتحمت عناصر اتحاد الوطنيين الكونغوليين مرة أخرى مكاتب منظمة Justice Plus ونهبت جميع الوثائق والأجهزة الموجودة بها واضطر أعضاؤها إلى الاختباء^(٤٧).

١٢٨- وتلقت البعثة أيضا أقوال ثمان من ضحايا التحرش ٥ منهم ينتمون إلى البيرا وواحد ينتمي إلى الناندي وواحد نغيتي وواحد توبوكي وقد اضطروا جميعا إلى ترك بونيا. ومعظم

(٤٧) انظر ... Human Rights Watch, Ituri: "Covered in Blood".

هؤلاء الضحايا من المثقفين والصحفيين والمدرسين وموظفي الخدمة المدنية. وكانت أسماؤهم جميعاً مدرجة، حسبما يتردد، في قائمة بالأشخاص المراد تصفيتهم وقد أحرقت عناصر اتحاد الوطنيين الكونغوليين منازل ٦ منهم؛ وقُتل والد الضحية النغيبي بعد مغادرته بونيا. ويُذكر أنهم رحلوا جميعاً عن بونيا في الفترة بين أيار/مايو وأيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ ولم يعودوا منذ ذلك الحين.

١٢٩- وثمة أيضاً حالات تحرش بالعاملين في المجال الإنساني وأعضاء الكنائس هدفها وقف تسليم المساعدات الإنسانية لأفراد الجماعات العرقية "الخصم". وتفيد منظمة رصد حقوق الإنسان Human Rights Watch بأن هناك ما يربو على ٣٠ حالة تعرض فيها العاملون في مجال الشؤون الإنسانية للاعتقال وهددوا أو ضربوا أو طردوا من المنطقة^(٤٧). وفي بعض الحالات اعتقل جنود اتحاد الوطنيين الكونغوليين أفراد عاملين في مجال تقديم المعونة رفضوا تزويدهم بالغذاء والأدوية. بل أن اتحاد الوطنيين الكونغوليين طرد ممثل مكتب منسق الشؤون الإنسانية التابع للأمانة العامة للأمم المتحدة، من بونيا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ لاحتجازه على اعتقال العاملين في مجال الشؤون الإنسانية دون وجه حق. وتعرض أيضاً القساوسة للتهديد عندما حاولوا مساعدة المدنيين الليندو. وفي ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ تعرضت أبرشية نيوكا، التي أقيم فيها بمساعدة منظمة غير حكومية دولية، مركز لرعاية الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية، لهجوم شنه عليها أربعة من عناصر اتحاد الوطنيين الكونغوليين وشخص من الهيمبا يدعى جابو. واعتقل القساوسة الأجانب العاملون في المركز وضربوا ونهب المركز تماماً.

١٣٠- مارك دينيكيري، قس بلجيكي من جمعية البعثات التبشيرية في أفريقيا طرد في مستهل عام ٢٠٠٣ لمساعدته مجموعة من الليندو المشردين. وقد جاء في أقوال أدلى بها الأب مارك لمنظمة رصد حقوق الإنسان^(٤٧) أن الليندو طلبوا الملاذ في آب/أغسطس إبان مهاجمة قوات اتحاد الوطنيين الكونغوليين لسكان بونيا الليندو. وأثار نشر الصحف الدولية لتلك الرواية غضب اتحاد الوطنيين الكونغوليين. وصرح قادته بأنه لم يتم إبلاغ الاتحاد بأن الجمعية منحت ١٢٠ من الليندو الملاذ. وفي ١١ شباط/فبراير ٢٠٠٣ تم استدعاء القس لاستجوابه. واتهمه الاتحاد بمساعدة الليندو وتزويدهم بالأسلحة. وفي ١٤ شباط/فبراير، أمهل الأب مارك ٤٨ ساعة لمغادرة إيتوري.

١٣١- وتلقت البعثة تقارير عن العديد من حالات الإعدام بإجراءات موجزة وأعمال التهديد والترويع التي ارتكبتها عناصر اتحاد الوطنيين الكونغوليين عند استعادتها السيطرة التامة على بونيا في أيار/مايو ٢٠٠٣. وقد استهدفت أعمال الترويع في المقام الأول،

الأشخاص الذين ليسوا أصلاً من الأهالي والبيرا والناندي ومن بقي من الليندو في البلدة، وبعض رجال الأعمال والصحفيين وسائقي التاكسي وضباط الشرطة. وهاجم أيضا الاتحاد موظفي الخدمة المدنية غير الإيتوريين متهما إياهم بأنهم موالون لليندو. وحتى بعد إقامة جسر إيتوري، واصلت عناصر من الاتحاد ترتدي الزي المدني قتل الأشخاص المستهدفين عند حلول الظلام. وكان العنف من الحدة بما أفضى إلى أكبر حركة هجرة جماعية في تاريخ بونيا حيث اضطر زهاء ٢٠٠ ٠٠٠ شخص من سكان بونيا والقرى المحيطة بها إلى الفرار من ديارهم.

١٣٢- وصرح عدد من أفراد الشرطة الوطنية وسائقي سيارات الأجرة لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بأن زملاء لهم في المهنة راحوا ضحايا لعمليات إعدام بإجراءات موجزة قام بها جنود من اتحاد الوطنيين الكونغوليين واستهدفوا فيها أشخاصا بعينهم. وقد أثم سائقو سيارات الأجرة، وغالبيتهم من غير الإيتوريين، بتوصيل السكان الليندو خارج البلدة، بينما اعتبر ضباط الشرطة، ومعظمهم غير إيتوريين موالين لليندو. وفي الفترة من ٦ أيار/مايو ٢٠٠٣ وحتى نهاية الشهر، راح ١١ من ضباط الشرطة و ١٢ من سائقي سيارات الأجرة ضحايا لعمليات إعدام بإجراءات موجزة قام بها، فيما يبدو، اتحاد الوطنيين الكونغوليين.

٢ - القتل بدوافع سياسية، والاعتقال غير القانوني، والتشريد القسري لأشخاص بعينهم على أيدي القوات المسلحة الشعبية للكونغو

١٣٣- بعد أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ تولى جيروم كاكوفو، وهو قائد سابق في التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - حركة التحرير، القيادة في أرو باسم اتحاد الوطنيين الكونغوليين^(٤٨). وظهرت خلافات بين الاتحاد وجيروم في مرحلة مبكرة بشأن السيطرة على المزايا المالية الهامة لتلك المنطقة، حيث توجد سوق هامة في أريوارا، يمكن الاتجار فيها بالذهب والماس، والأخشاب، كما توجد بها شركتان للتبغ، وجمارك أرو، وهي آخر نقطة خروج آمنة من إيتوري. وفي النهاية ترك جيروم اتحاد الوطنيين الكونغوليين، وأنشأ في ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ القوات المسلحة الشعبية للكونغو وامتد مجال نفوذه إلى مهاغي بعد أن توصل إلى اتفاق مع جبهة القوميين ودعاة الاندماج.

١٣٤- وفي المناطق الواقعة تحت سيطرة القوات المسلحة الشعبية للكونغو، أي أرو ومهاغي أيضا، خفّت حدة العنف منذ طرد اتحاد الوطنيين الكونغوليين في آذار/مارس. إلا أنه أثّرت

(٤٨) يدعي القائد جيروم أنه ينتمي إلى بانيامولينغي، ولكن أغلب الظن أنه ينتمي إلى بانيارواندا من شمال كيفو، بمنطقة راتشورو.

ادعاءات بارتكاب أعمال قتل سواء للتخلص من المناوئين المحتملين أو للحفاظ على السيطرة على جزء من الأنشطة الاقتصادية.

١٣٥- وفي آب/أغسطس ٢٠٠٣، تمكن محققو البعثة المعنيين بحقوق الإنسان من زيارة آرو وأريوارا، وفي اليوم التالي زاروا مهاغي، وجميعها تحت سيطرة القائد جيروم. وتكلم محققو البعثة مع قلة من الضحايا ولكنهم كانوا متابعين دائما بضباط استخبارات مدنيين وطلب منهم ألا يوجهوا أسئلة بخصوص الأمن. والتقى المحققون في أوغندا بمصادر عليمية من آرو أبلغت عن اعتقال جيروم لاثنتين من المدنيين دون سند من القانون. وطبقا لشهادة تلك المصادر، التي أيدتها معلومات تم الحصول عليها من مصادر أخرى مستقلة، يتعرض السكان الذين يعيشون تحت سيطرة جيروم لضغوط نفسية خطيرة، مع انعدام السبل لإبداء أي معارضة، والقلة التي حاولت معارضته أعدمت جميعها.

١٣٦- وفي ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٣، حاولت مجموعة من عناصر القوات المسلحة الشعبية للكونغو تحت قيادة القائد ريموند إيسالا إسقاط جيروم. وقد فشل الانقلاب حسبما يتردد، بفضل مساعدة قوات الدفاع الشعبي الأوغندية بقيادة القائد جوستوس باسيسيرا المتمركز في آرو بأوغندا، والذي تدخل بفصيلة واحدة. وفي اليوم نفسه قبض جيروم على قائد المطار جان نغوي مواناواسا، وقدم إلى ما أطلق عليه محكمة وقتل في حضور القائد جوستوس. وبعد هذه المحاولة، أعلن جيروم أنه سيقول كل من التف حول ريموند إيسالا. وهناك ضحيتان من المدنيين كانا مقربين من القائد قررا مغادرة آرو في نفس اليوم والذهاب إلى آروا، بأوغندا، بصحبة القائد إدريس بوبالي. وفي الأيام التي أعقبت هذه الأحداث، اختطفت الضحيتان والقائد إدريس وحارساه الشخصيان جميعهم في الأراضي الأوغندية في أيام مختلفة على أيدي جماعة مؤلفة من ميليشيات جيروم وعناصر من الاستخبارات العسكرية الأوغندية وأودعوا سجن حربي تحت إمرة جوستوس باسيسيرا. وظلوا في المعتقل لمدة ١٨ يوما دون التحقيق معهم حتى ١٠ حزيران/يونيه حيث أبلغوا بأنه سيطلق سراحهم إلا أنه في اليوم نفسه، وصل القائد علي، رئيس استخبارات جيروم العسكرية وبصحبه ضابط استخبارات أوغندي يدعى كريس وأعادهم بالقوة إلى آرو، ووضعوا في حامية حيث كان معهم معتقلون آخرون. وضمت الحامية أيضا، التي استخدمت كمرفق للاحتجاز، الحاكم السابق لآرو، م. كاني لوبارا، لمدة شهرين. وأفرج عن الحاكم بعد أن دفع ما يكفي من المال لإرضاء جيروم. واستدعى جيروم الضحيتين المدنيتين ومعهم القائد إدريس في اليوم التالي، وجردوا من ملابسه وجلدوا، وأعيد الرجال الثلاثة إلى الحامية بعد تعذيبهم ولم يقدم لهم أي طعام أو ماء لمدة أربعة أيام. وفي اليوم الخامس، عاد القائد الأوغندي جوستوس وأخذ المعتقلين المدنيين وأعادهما إلى آروا. وبقي الضحيتان يومان آخرا في المعتقل في آروا وأطلق

سراحهما دون إبداء أي تفسير. أما الحارسان الشخصيان لإدريس والليزان أخذهما القائد جوستوس من المعتقل في أروا لإعادتهما إلى أرو فلم يظهرهما بعد ذلك وبقي القائد إدريس في الحياوية. وظل إدريس رهن الاعتقال حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣.

١٣٧- ووفقاً لمصادر موثوقة بها، فإن جيروم يدفع للقائد جوستوس المنتمي إلى قوات الدفاع الشعبي الأوغندية لكي يخدم مصالحه. وكان يقوم أيضاً بدور الشرطي في أروا ويقبض على العسكريين الفارين من صفوف القوات المسلحة الشعبية للكونغو لإعادتهم إلى أرو. وحصلت البعثة على أسماء ثلاثة ممن فروا من صفوف تلك القوات يتردد أن القائد جوستوس أعادهم حيث قتلهم جيروم.

دال - الأطفال المرتبطون بالجماعات المسلحة

١٣٨- تم في إطار أنشطة الرصد والدعوة التي تضطلع بها البعثة في المعتاد جمع المعلومات المتعلقة بالأطفال المرتبطين بالجماعات المسلحة وذلك من خلال تحقيقات خاصة ولقاءات تمهيدية مع أكثر من ٢٠٠ طفل مرتبطين بالجماعات المسلحة ومع منظمات شريكة، جرت أثناء زيارات ميدانية، شملت زيارات لعدد صغير من المعسكرات، ولقاءات مع العسكريين وغيرهم من المسؤولين. والواقع أن الصورة فيما يتعلق بوجود الأطفال واستخدامهم في الصراع هي أبعد ما تكون عن الاكتمال نظراً لشدة محدودية فرص الوصول إلى الأطفال أو لتفاوت تلك الفرص وأحياناً لانعدام سبل الوصول إلى هؤلاء الأطفال في مختلف الجماعات أو الوصول إلى مجتمعاتهم المحلية إما لاستقاء المعلومات أو التحقق من صحتها. كما أن الحصول على شهادات من الأطفال عمل يتسم بالحساسية بصفة خاصة. ومع ذلك، فمما لا شك فيه أن الجماعات المسلحة كافة تقوم بتجنيد الأطفال بانتظام وإساءة استخدامهم. - ابتداء من سن ٧ سنوات إلى سن ١٧ سنة - في جميع أنحاء مقاطعة إيتوري، على نحو ما أفادت به الأخبار وشوهد في كثير من المرات^(٤٩).

١٣٩- ويذكر أن جمهورية الكونغو الديمقراطية صدّقت على كل من اتفاقية حقوق الطفل وعلى بروتوكولها الاختياري المتعلق بإشراك الأطفال في الصراعات المسلحة. وقد تم بعد ذلك بلورة الالتزامات المنصوص عليها في هذين الصكوك الدوليين، بموجب أحكام الميثاق الأفريقي بشأن حقوق الطفل ورفاهه واتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٨٢ بشأن حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال، التي تحظر تجنيد أي شخص دون سن ١٨ سنة في القوات

(٤٩) أصغر طفل مرتبط بجماعة مسلحة أجرى قسم حماية الأطفال بالبعثة مقابلة معه في تشوميا في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، عمره سبع سنوات ادعى أنه عمل لبعض الوقت في خدمة حزب وحدة وسلامة أراضي الكونغو.

المسلحة لأي دولة طرف كما يحظر البروتوكول على أي جماعة مسلحة موجودة على الأراضي الوطنية لجمهورية الكونغو الديمقراطية تجنيد أي طفل يقل سنه عن ١٨ سنة. ويعرف نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الذي صدقت عليه جمهورية الكونغو الديمقراطية في ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٢ التجنيد الإلزامي للأطفال دون سن ١٥ سنة وانخراطهم في القوات المسلحة الوطنية أو الجماعات المسلحة ومشاركتهم الفعالة في الأعمال القتالية بوصف كل ذلك جريمة حرب.

١٤٠- وقد وضع المرسوم الرئاسي بقانون رقم ٦٦ المؤرخ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ والمادة ١٨٤ الدستور المؤقت لجمهورية الكونغو الديمقراطية هذه الالتزامات الدولية في نطاق القانون المحلي، وعلى الرغم من ذلك، ما زال يتعين تجريم تجنيد الأطفال. وقد اعترف صراحة في اتفاق لواندا المؤرخ ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، والمتعلق بتسوية الصراع في إيتوري وإنشاء لجنة إعادة السلام إلى إيتوري بتلك الالتزامات الدولية والوطنية تجاه الأطفال المرتبطين بالجماعات المسلحة في إيتوري، بما في ذلك توفير الحد الأدنى من تدابير الحماية للأطفال الذين يعثر عليهم بين مختلف الجماعات المسلحة. وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٣، وجهت اللجنة، في إطار اتفاقها للسلام نداء رسمياً دعت فيه إلى احترام هذه الالتزامات الوطنية والدولية من خلال تهئية الظروف المساعدة على تسريح أولئك الأطفال.

١ - لمحة عن الأطفال المرتبطين بالجماعات المسلحة في إيتوري - الذين يقاتلون من أجل البقاء

لقد أصبح الأطفال جنوداً لأفهم يتامى، يسعون للانتقام أو لأفهم لم يجدوا من يعتني بهم - إيتيني نيمبي، رئيس الاستخبارات في اتحاد الوطنيين الكونغوليين، (في مقابلة أجريت معه في عام ٢٠٠٣)

إذا كان لي أن أعطي سلاحاً لطفل عمره عامان [لكي يدافع عن طائفته] فسأفعل ذلك - الزعيم كاوا، حزب وحدة وسلامة أراضي الكونغو (في مقابلة أجريت معه في عام ٢٠٠٣)

كثير من الأطفال قرروا الانخراط لأفهم فقدوا والديهم بعد المذابح - كل فرد كان مضطراً للمقاومة، حتى الأطفال والنساء - القائد بانغا، جبهة القوميين ودعاة الاندماج/جبهة المقاومة الوطنية في إيتوري (في مقابلة أجريت معه في عام ٢٠٠٣)

كان [الأطفال] يتطلعون إلى الحماية أو الدعم عندما انضموا إلى (قواتي) - القائد جيروم كاكوماما بوكاندي، القوات المسلحة الشعبية للكونغو (في مقابلة أجريت معه في عام ٢٠٠٣).

١٤١ - قامت كل الجماعات المسلحة في إيتوري على نحو ما سبق توضيحه، بتجنيد الأطفال في صفوفها على مدى السنوات القلائل الماضية. وعلى الرغم من أن عدد الأطفال المجندين غير معروف على وجه الدقة، فإن الشركاء في حماية الطفل يعتقدون أن التقدير المتحفظ يفيد بأن ٤ في المائة على الأقل من قوات كل ميليشيا من الميليشيات هم من الأطفال تحت سن ١٨ سنة، مع وجود أغلبية كبيرة من الأطفال في سن ١٥ سنة. وقد أجريت اتصالات وقدمت طلبات بانتظام للحصول على معلومات عن عدد القُصر في كل جماعة من الجماعات المسلحة منذ آذار/مارس ٢٠٠٣ ولكنها لم تسفر حتى الآن عن معلومات دقيقة، بما في ذلك في سياق لجنة التشاور بين الجماعات المسلحة. والجماعات التي جندت الأطفال في صفوفها غالبا ما تتردد في موافاة وكلاء حماية الطفل بمعلومات موثوق بها عن مدى مشاركة الأطفال في قواتها، والواقع أنها تعطي معلومات عارية من الصحة بوضوح في بعض الأوقات. فعلى سبيل المثال، أصرت القوات المسلحة الشعبية للكونغو، في مقابلة جرت في ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، مع قسم حماية الطفل التابع للبعثة أنها جمعت كل الأطفال التابعين لها في آرو وعندما سافر الفريق بعد ذلك في ذات اليوم إلى منطقة أخرى واقعة تحت سيطرة القوات المسلحة الشعبية للكونغو على بعد ١٠٠ كم من جنوب كاندوي، التقى قسم حماية الطفل بأربعة أطفال أفراد في الفصيلة المتمركزة هناك. وبالإضافة إلى ذلك، يعد الوقوف على العدد الثابت للأطفال المرتبطين بالجماعات المسلحة في إيتوري مهمة صعبة، حيث أن الجماعات المسلحة انقسمت على نفسها وأعدت تجميع صفوفها حول الضرورات السياسية والعسكرية المتغيرة في المنطقة على امتداد الصراع. وروى عدد من الأطفال الذين أُجريت معهم مقابلات كيف انتقلوا من جماعة إلى أخرى في أوقات متفرقة، بل وادعى البعض أنهم جندوا لأول مرة على يد تحالف قوى التحرير الديمقراطية في عام ١٩٩٨. وادعى البعض الآخر أنهم بدأوا مع جبهة تحرير الكونغو أو الجيش الشعبي الكونغولي.

١٤٢ - وقد كان لوجود القوة المتعددة الجنسيات لأول مرة (عملية رتميس) في حزيران/يونيه ٢٠٠٣ وما أعقب ذلك من استبدالها بلواء إيتوري التابع للبعثة أثره على عدد الأطفال في الجماعات المسلحة حيث أسهم في خفض مستوى الصراع وتيسير تسريح الأطفال. ومن الصعب معرفة عدد الذين سرحتهم الجماعات المسلحة نظرا لأنهم لم يمروا جميعا بأي نوع من أنواع العمليات ولكن بعض التقدم قد أحرز (انظر أدناه، الفقرات

١٥٦-١٥٨). وقد وردت على مدى الشهور القليلة الماضية بضعة تقارير جديدة عن تجنيد الأطفال. إلا أن التقديرات الحالية تفيد بأن هناك عدة آلاف من الأطفال - من الممكن أن يبلغ عددهم ٦٠٠٠ طفل، ما زالوا مجندين في اتحاد الوطنيين الكونغوليين، والقوات المسلحة الشعبية للكونغو وجبهة القوميين ودعاة الاندماج/جبهة المقاومة الوطنية في إيتوري والقوى الشعبية من أجل الديمقراطية في الكونغو وحزب وحدة وسلامة أراضي الكونغو مع وجود أطفال آخرين كثيرين مرتبطين بقوات دفاع أو ميليشيات متفرقة مشكّلة محليا. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الجيش الشعبي الكونغولي السابق لديه أيضا كثيرا من الأطفال في صفوفه، وإن كان معظمهم ليسوا في إيتوري. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، أجرت البعثة مقابلات مع أمهات كثيرات قلن أن أطفالهن قد انضموا إلى صفوف الجيش الشعبي الكونغولي في إيتوري بعد مذابح أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ في نيانكوندي وظلوا بين صفوف ذلك الجيش في بيني وما حولها.

١٤٣- كان التجنيد في الجماعات المسلحة كافة يتم إما بصورة "طوعية" أو عن طريق الاختطاف، غالبا عندما يكون الأطفال في الأسواق أو في الشوارع حيث يرغمون على ركوب الشاحنات ويؤخذون بعيدا. وقد جرت حملات التجنيد في اتحاد الوطنيين الكونغوليين بصورة منتظمة خلال عام ٢٠٠٢ وبداية عام ٢٠٠٣. وأفادت الأنباء أن القوات المسلحة الشعبية للكونغو تقوم بالتجنيد منذ أواخر تموز/يوليه ٢٠٠٣ في المنطقة المحيطة بآرو ومهاغي. أما حزب وحدة وسلامة أراضي الكونغو فقد قام بالتجنيد في عام ٢٠٠٣، بما في ذلك أثناء أيلول/سبتمبر طبقا لبعض التقارير. وأثناء الهجمات المتكررة التي شنتها على المستوطنات المدنية إحدى الميليشيات العرقية ضد ميليشيا عرقية أخرى، كان الأطفال والعائلات محكومين بمنطق مجرد البقاء على قيد الحياة بأي ثمن. وقد صرح قائد جبهة القوميين ودعاة الاندماج/جبهة المقاومة الوطنية في إيتوري، أوغستان نغابو - تكييو بأن معظم أطفال بامبو جندوا أثناء سلسلة الهجمات التي شنت على بامبو في (كانون الثاني/يناير - شباط/فبراير ٢٠٠٣). وعلاوة على ذلك فإن التجنيد المكثف واستغلال الأطفال المنتمين إلى جميع الأعراق من جانب التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - حركة التحرير في إيتوري قبل حدوث الانشقاق بين الهيمان والليندو قد خلف عددا كبيرا من الأطفال معرضين لخطر التجنيد من جديد من قبل القوى التي تسيطر على مواطنهم في ذلك الوقت.

١٤٤- ولا يندرج في نطاق هذا التقرير البحث بالتفصيل (وهو عملية معقدة في الغالب) في الأسباب التي دعت الأطفال للانضمام إلى الجماعات المسلحة في إيتوري. غير أن من ضمن الأسباب التي ورد ذكرها في المقابلات التي أجريت مع الأطفال الذين أطلق سراحهم

بمجرد البقاء على قيد الحياة، والرغبة في الانتقام وخاصة الانتقام لقتل أفراد أسرهم وحب المغامرة وأسباب تستند إلى أساس عرقي. وأيا كانت الأسباب فإن مصطلح "طوعي" يجب أن يؤخذ بحذر في ضوء محدودية الخيارات المتاحة. وسواء أكان التجنيد طوعيا أو إجباريا، فإن معظم الأطفال الذين أجريت لقاءات معهم قالوا إن أملهم سرعان ما خاب إزاء الظروف السائدة في معسكرات التدريب وفي ميدان القتال. وحتى خيارات الطفل في البقاء أو المغادرة في الوقت الحالي أصبحت أكثر محدودية. بل إنه بمجرد إطلاق سراحه من جماعة مسلحة تبدى مخاطر تجنيده من جديد حتى على الرغم من انخفاض مستوى الصراعات في الوقت الحالي.

١٤٥ - وعندما اندلع القتال مجددا في إيتوري في عام ٢٠٠٣، عُزل الجانب الأعظم من مجموعة مكونة من ١٦٣ طفلا كانوا قد أعيدوا إلى أوطانهم من معسكر للتدريب في أوغندا وألحقوا بعائلاتهم، عن وكالات حماية الأطفال. وطبقا للشهادة التي أدلت بها آنذاك منظمة أنقذوا أطفالنا في منطقة البحيرات الكبرى، أعيد، حسبما تردد، تجنيد ١٥٣ طفلا من أولئك الأطفال في اتحاد الوطنيين الكونغوليين وإرسالهم إلى الوحدات القتالية^(٥٠). وتكلم قسم حماية الأطفال مع أحد أولئك الأطفال العائدين من معسكر قوات الدفاع الشعبي الأوغندية في شاكوانزي في عام ٢٠٠٣. وقد جاء في أقوال الطفل إنه "... في عام ٢٠٠٣ وبعد شن الهجمات على بلدة بوغورو [هيما الجنوب]، عدت إلى اتحاد الوطنيين الكونغوليين بقيادة القائد جيرمان". وكان عمر الطفل آنذاك ١٢ سنة.

١٤٦ - وعلى الرغم من أن جبهة القوميين ودعاة الاندماج/جبهة المقاومة الوطنية في إيتوري كانت تتمركز في وحدات قروية، وأنها قامت فيما يبدو بتسريح الغالية الكبيرة من الأطفال المجندين إلى قراهم بمساعدة من وكالات المعونة، فإنها ليست محصنة ضد ممارسة إعادة تجنيد الأطفال. وقد ادعى مسؤول في إحدى وكالات حماية الأطفال أن جبهة القوميين ودعاة الاندماج ربما تكون مستمرة في استخدام الأطفال المجندين في الجبهة سابقا في قوات الدفاع المحلية، بغية حماية قراهم من الهجوم. وصرح المسؤول أيضا، بأن جبهة القوميين ودعاة الاندماج/جبهة المقاومة الوطنية في إيتوري تدرك جيدا أنه إذا ما تدهورت الحالة الأمنية، ففي إمكانها أن تستدعي أولئك المقاتلين السابقين الأطفال لإعادة الانخراط في الميليشيا.

(٥٠) انظر ... Human Rights Watch, Inuri: "Covered in Blood".

٢ - تدريب الأطفال

١٤٧- وما أن يجند الأطفال سواء طوعا أو قسرا، فإنهم إما أن يدربوا في معسكرات تدريب منظمة أو في مواقع مخصصة في القرى والبلدات. وتبين الخريطة المرفقة موقع ٢٨ معسكرا تدريبييا و ٩ قواعد عسكرية تستخدمها جبهة القوميين ودعاة الاندماج/جبهة المقاومة الوطنية في إيتوري، واتحاد الوطنيين الكونغوليين، والجيش الشعبي الكونغولي، وحزب وحدة وسلامة أراضي الكونغو، والقوات المسلحة الشعبية للكونغو، حيث شوهد الأطفال إما يتدربون أو يدعون هم أنفسهم أنهم دربوا على مدى السنتين الماضيتين. وتستغرق تلك التدريبات ما بين عدة أيام إلى عدة شهور حسب قدرة الجماعة المسلحة و/أو الممولين الأجانب. وكقاعدة فإن ميليشيات الليندو/النجيتي (جبهة القوميين ودعاة الاندماج/جبهة المقاومة الوطنية في إيتوري) يبدو أنها توفر تدريبا موجزا سواء في قراهم أو في الجوار، نظرا لأن التجنيد يتجه إلى الاستناد إلى قاعدة مجتمعية ويتم وفقا للاحتياجات العملية. إلا أن كباندروما وزومي اشتهرا، بأن بهما موقعين للتدريب المنتظم تابعين لجبهة القوميين ودعاة الإصلاح/جبهة المقاومة الوطنية في إيتوري وقد زود كل من اتحاد الوطنيين الكونغوليين وحزب وحدة وسلامة أراضي الكونغو، والقوات المسلحة الشعبية للكونغو بمستشارين عسكريين وأنشأ مزيدا من المعسكرات المستقرة. وكانت ظروف التدريب بالغة الصعوبة بجميع المقاييس، من حيث التدريب البدني على حرب العصابات، ومن حيث الحصص الغذائية ونظام العقوبات (وُنقل عن الأطفال التهديد بالموت، والضرب وحالة إعدام واحدة). وفي بعض الأحيان كان المدربون أنفسهم من القُصر.

١٤٨- وقيل أيضا إن المديرين الروانديين والأوغنديين كانوا موجودين في المعسكرات، مثل المعسكرات الموجودة في ماندرو، وروانبارا، ومونتوا. وفي عدد من الحالات، أُبلغ عن ترحيل أطفال إلى أوغندا ورواندا لتلقي تدريب متخصص مع الكبار، وقد جرى أول تدريب من هذا النوع قامت به أوغندا على نطاق واسع (للأطفال المجندين في الجيش الشعبي الكونغولي) في عام ١٩٩٩. وأشهر هذه الحالات هي حالة الـ ١٩٣ طفلا المجندين في اتحاد الوطنيين الكونغوليين، المذكورة أعلاه، الذين دربوا في أوغندا وأعادتهم اليونيسيف إلى إيتوري حيث ألحقوا بعائلاتهم في عام ٢٠٠١. وفي أواخر تموز/يوليه ٢٠٠٣ ترددت أقاويل تفيد بأن حزب وحدة وسلامة أراضي الكونغو يقوم بترحيل الأطفال (أكثر من ٢٠٠ طفل) من تشوميا إلى معسكرات قوات الدفاع الشعبي الأوغندية في مقاطعة روبيسنغو وفي كيبوكو بأوغندا. وفي حين يدعي حزب وحدة وسلامة أراضي الكونغو أن الأطفال قد أخذوا لأغراض أمنية وتعليمية، زعم كثير من الأولاد والبنات الذين أجريت لقاءات معهم فيما بعد أنهم تلقوا تدريبا عسكريا قبل إعادتهم إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية للقتال في

أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣. وبالمثل، فإن الادعاءات بأن الأطفال قد أخذوا إلى رواندا، على سبيل المثال في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، للتدريب على المدفعية تم الحصول عليها أيضا من مصادر مختلفة. ويحدث هذا في انتهاك واضح للبروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن إشراك الأطفال في الصراعات المسلحة، الذي يدين تجنيد الأطفال وتدريبهم واستخدامهم عبر الحدود.

٣ - استخدام الأطفال في المعارك والهجمات

١٤٩ - لدى استكمال التدريب، يُستخدم الأطفال في الأعمال القتالية بشكل متكرر، ويتوقف ذلك على الضرورات العسكرية وقتها. ويشكل إرسال الأطفال لحوض المعارك انتهاكا محتملا لحقهم في الحياة، والبقاء والنماء وحتى الآن، لا يوجد سوى قدر ضئيل من المعلومات التي تتسم بالدقة أو يمكن التحقق منها فيما يتعلق بأسماء وأعداد الأطفال الذين ماتوا أو جرحوا نتيجة لاشتراكهم في الأعمال القتالية في إيتوري ومعظم الأطفال الذين أحرقت لقاءات معهم قالوا إنهم أرسلوا للقتال في مختلف المعارك في عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣. وتفيد شهادات فرادى الأطفال عن فقد أطفال آخرين. على سبيل المثال، في ديلي ويناكوندي (أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢)؛ وإيرومو (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢) ومنهم طفل عمره ١٠ سنوات، وفي كاسيني (٢٠٠٣)؛ ومارابو (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢) و كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣)؛ وبامبو (شباط/فبراير ٢٠٠٣)؛ وبولي (آذار/مارس ٢٠٠٣)؛ وبوغورو (آذار/مارس ٢٠٠٣)؛ ودودورو (نيسان/أبريل ٢٠٠٣)؛ ولنغا (أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣). وحالما تسمح الظروف، يلزم إجراء مزيد من البحث بشأن هذا الموضوع لتوثيق الحالات الفردية بالتفصيل، إذا لم يكن لإبلاغ العائلات بما حدث، فليكن أيضا كجزء من توثيق الانتهاكات التي ارتكبتها أولئك الذين جندوا الأطفال في المقام الأول.

١٥٠ - وفي بعض الحالات، لم يشترك الأطفال بالضرورة في القتال ذاته ولكن فيما أعقبه من سلب ونهب. ويصدق هذا القول بصفة خاصة في حالة الهجمات التي قامت بها جماعات الليندو/النجيتي، وتتضمن الأمثلة الهجمات التي شنتها جبهة القوميين ودعاة الاندماج على تشوميا في ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٣ حيث حملت النساء والأطفال الغنائم إلى قاعدتهم في زومبي ولوغا، وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٣، عندما قامت ميليشيا الليندو، تصاحبها النساء والأطفال بنهب المنازل وغيرها من المباني نهبًا كاملاً وأخذوا معهم أشياء كثيرة، علاوة على الأبقار، والماعز وغير ذلك من الحيوانات.

٤ - وجود واستخدام الفتيات في الجماعات المسلحة

١٥١- كل الجماعات المسلحة جندت الفتيات (قسرا في الغالب والأعم) في صفوفها، على الرغم من أن بعضهن تم إحضارهن لتسريحهن رسميا من الخدمة. وما أن يطلق سراحهن، فإن جو من الرفض، والخجل والخوف يمنع كثيرات منهن من التماس المساعدة. وفي بعض الأحيان تستمر علاقات غير محددة المعالم مع القادة حتى بعد إطلاق سراحهن. وقد قامت الفتيات بمجموعة من الأدوار. فهن يشتركن في القتال إذ يتدربن على التعامل مع الأسلحة، ويعملن في الحراسة وفي الخدمة.

١٥٢- ولكن الدخول في جماعة مسلحة، يعني لدى الكثيرين التعرض للاعتداء الجنسي، وتشير عدة روايات إلى أن الاعتداء الجنسي يبدأ في معسكرات التدريب وعلى يد المدربين، ويستمر أثناء التدريب. ويلاحظ، أن فتاتين أجرت معهما البعثة لقاء قلن إن وجود ضابطات في معسكر تدريب كل منهما وفر لهما الحماية من الاعتداء الجنسي آنذاك. وفي بعض الحالات، عندما يقع الاعتداء الجنسي، يستمر لفترة محدودة أو يتم بصورة متقطعة، وعلى يد أشخاص مختلفين حسب الحالة. وهناك فتيات أخريات تعرضن لأكثر من نمط من الاعتداء الجنسي المنتظم، والاعتصاب الفعلي المتكرر، على فترات أطول، وتخصيصهن لضابط بمفرده، مثلا. ويشار إلى أولئك الفتيات في العادة باسم "زوجات الحرب". وتعاني الفتيات من خطر مزدوج بعدة طرق: فهناك ما يفيد بأن كثيرات منهن يعملن كعناصر مقاتلة في المعارك الفعلية، ويستخدمن في نفس الوقت في إرضاء شهوات قادتهن الجنسية. وهناك ما يفيد بأن بعضا منهن قد اختطفن فقط لاستعبادهن جنسيا^(٥١).

١٥٣- وصرح أحد الشهود بأن أعضاء من جبهة القوميين ورعاة الاندماج قد اختطفوا فتيات صغيرات في سن ١٤ عاما، من الواضح لأغراض الجنس، وذلك في قرى لالو، وغودا، وفيسا، وكاكرو بمنطقة دجوغو في بداية أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣. وأفادت الأنباء أن أحد القادة أبلغ القرويين أن الفتيات قد أخذن بأوامر منه، وصرح بأن "الجندي الذي يأخذ فتاة هي لمتعته وأن الفتاة هي ... وأنهم سيأتون لدفع الدوطه فيما بعد ...". وهناك معلومات ضئيلة عن حالة أولئك الفتيات حاليا ووصفت فتاة في الخامسة عشرة من عمرها زعم بأنها اختطف في نيسان/أبريل في لوغوبا بواسطة اتحاد الوطنيين الكونغوليين، كيف سُلمت لأحد القادة بوصفها "زوجه". بمجرد وصولها إلى معسكر بولي للتدريب. وفي تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، حصل قسم حماية الأطفال على معلومات تفيد

(٥١) تُعرّف مبادئ كيب تاون لعام ١٩٩٧ أي فتاة استخدمت كزوجة جنسية أو "زوجة حرب" بأنها من الأطفال الجنود لأغراض التصريف، سواء تلقت تدريبا سابقا ذا طابع عسكري أم لا.

بأن الاتحاد الوطني الكونغولي قد اختطف فتيات عنوة في جزء آخر من منطقة دجوغو. وفي إحدى المرات أفاد أحد الشهود بأن امرأة ضُربت حتى الموت وهي تحاول إنقاذ ابنتها البالغة من العمر ١٥ عاما من أن تؤخذ عنوة. وفي نفس المجتمع المحلي، أُفيد بأن طفلتين تبلغ إحداهما من العمر ١٤ سنة والثانية ١٥ سنة أخذتهما قوة عسكرية من نفس الوحدة من منزلهما في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر لاستعبادهما جنسيا، وقيل إن أحد المختطفين مراهق من طائفة بيرا العرقية، يبلغ من العمر ١٨ عاما وفي ١٠ حزيران/يونيه، اختطفت ميليشيات الليندو، حسبما أفادت التقارير أن ٧ فتيات على الأقل حيث اتخذن زوجات حرب وذلك أثناء هجوم على نيوكا (مهاغي) حيث كانت تتمركز مجموعة من القوات المسلحة الشعبية للكونغو.

١٥٤- وقد يسر نشر القوات الدولية في إيتوري في منتصف عام ٢٠٠٣ تسريح بعض المراهقات وإلحاقهن ببرامج دعم لمساعدتهن على معالجة بعض الآثار التي يعانين منها. وتطلبت حالة بعضهن، حتى وهن أفراد في جماعات مسلحة، علاجا طبيا بل وعلاجاً في المستشفى من آثار الإيذاء والعنف وأصبحت أخريات الآن أمهات طفلات. إلا أنه من المحتمل أن كثيرات ما زلن داخل الجماعات. والواقع أن وضع زوجات الحرب وهن بلا شك كثيرات يعد مسألة خطيرة، ذلك أن كثيرا من المعتقدات التقليدية تقضي بأن مجرد أن "يأخذ" رجل فتاة، فإنها تصبح ملكه. وتصبح القضية مجرد قضية دفع دوطه للأسرة. وصرح عقيد في القوات المسلحة الشعبية للكونغو في معرض الحديث خلال لقاء أجراه معه قسم حماية الأطفال في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، عن الطفلات ضحايا الاختطاف والاعتداء الجنسي بين صفوف قواته بأنه "ستنشأ صعوبات لدى محاولة عتق هؤلاء الطفلات من تلك "الزيجات القسرية".

٥ - استخدام الجماعات المسلحة للأطفال في استغلال الموارد الطبيعية - حلقة مفرغة

١٥٥- في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، زار قسم حماية الأطفال مناطق كيلو - إيتا وإيغا بارير/نيزي حيث توجد مناجم ذهب، وتقع الأخيرة تحت سيطرة ميليشيا اتحاد الوطنيين الكونغوليين. وتسيطر الأولى على جبهة القوميين ودعاة الاندماج. وقد شهد قسم حماية الأطفال في منطقة إيغا بارير، التي يسيطر عليها اتحاد الوطنيين الكونغوليين، وكانت من قبل قصر شركة كيلو موتو للتعدين، فريق تعدين تقل أعمار ثلاثة أرباع أعضائه عن ١٨ سنة، حيث تتراوح أعمار معظمهم بين ١١ و ١٥ سنة. وتزعم مصادر موجودة في الموقع أن الأطفال الموجودين في المنجم هم جميعا جنود أطفال في الخدمة أو جنود سابقين عملوا من قبل باسم قادة الاتحاد. وفي كيلو - إيتا، اعترف أحد قادة جبهة القوميين بأن لديه في جماعته

المسلحة ١٢ طفلاً عمر أصغرهم ١١ سنة، وأن مناجم بامبو (القريبة) بها كثيراً من الجنود الأطفال. وتستحق هذه التقارير الأولية مزيداً من التحقيق لتقييم مدى استخدام الأطفال المرتبطين بالجماعات المسلحة في استغلال الموارد المعدنية، التي تستخدم أرباحها بعد ذلك في شراء السلاح، الذي ينتهي بعض منه في آخر الأمر بالقطع في أيدي الأطفال.

٦ - آفاق إخراج الأطفال من الجماعات المسلحة

١٥٦- تشارك اليونيسيف والشركاء في مجال حماية الأطفال مشاركة نشطة في التخطيط لبرامج نزع سلاح الجماعات المسلحة في إيتوري وإعادة إدماجها. ومنذ بدء عملية التهذئة وإحلال الإدارة المؤقتة في إيتوري ووصول القوة المتعددة الجنسيات في حزيران/يونيه ٢٠٠٣، بدأ ممثلو الجماعات المسلحة يغيرون مواقفهم تجاه الأطفال. وبدأ اتحاد الوطنيين الكونغوليين وفيما بعد، القوات المسلحة الشعبية للكونغو عملية انفرادية لإخراج القصر من المستعمرات دون ترتيبات مسبقة مع الشركاء في مجال حماية الأطفال. وأرسلت جبهة القوميين ودعاة الاندماج أطفالاً كثيرين إلى مواطنهم المجتمعية مباشرة. حيث اتخذ تدبير يوفر لهم فرص الوصول إلى المدارس. وتفيد التقارير بأن ستة عشر من قادة اتحاد الوطنيين الكونغوليين قاموا، دون اتباع أي إجراءات، بتسريح عشرات من أولئك الأطفال في تشرين الثاني/نوفمبر، وأمروهم بالذهاب إلى بونيا حيث حُملوا على الاعتقاد بأنه قد تم إنشاء "مدرسة للجنود الأطفال" وقصد كثير منهم موظفي البعثة أو أحد مراكز الانتقال والتوجيه. بل إن قادة حزب وحدة وسلامة أراضي الكونغو أنشأوا مرفقاً انتقالياً للأطفال المقاتلين السابقين في المنطقة المتاخمة لسكن الزعيم كاوا في تشوميا. وجاري السعي من أجل إيجاد شركاء محليين في مجال حماية الطفل والأعمال المتعلقة بإعادة الإدماج في مختلف المجتمعات المحلية.

١٥٧- وبدأت عمليات لم شمل العائلات رسمياً من مرافق الرعاية في المرحلة الانتقالية في إيتوري في أيلول/سبتمبر - تشرين الأول/أكتوبر. وبفضل تحسين القدرة على الوصول والاتصالات، يسرت الاتصالات بين الشبكات المجتمعية أنشطة تتبع أثر العائلات. وقد اضطلعت البعثة ولجنة التشاور بين الجماعات المسلحة بمهام تحقق في مواقع إعادة التجميع المقترحة، ورافقتهم في ذلك أحياناً، الشركاء في مجال حماية الأطفال. إلا أن الأرقام الرسمية للقصر التي تم الحصول عليها أقل كثيراً من الواقع، ربما بسبب العامل المعطل المتمثل في احتمالات المحاكمة مستقبلاً. وفي كثير من الأحيان، يُسرح الأطفال ويرسلون ثانية إلى المدرسة بواسطة الجماعات التي سرحتهم في المقام الأول. وقد قام قادة اتحاد الوطنيين الكونغوليين بتسريح الأطفال دون المرور بأي عملية أو بأي مرافق انتقالية رسمية.

١٥٨- ويتوقف مستقبل الأطفال الذين ما برحوا مرتبطين بالجماعات المسلحة في إيتوري، بل والذين أطلق سراحهم بالفعل، إلى حد كبير على تطور الحالة الأمنية، والوصول إلى جميع أنحاء المقاطعة، والبدء في خطة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج للكبار. وهذا أمر هام، لأن فريق التحقيق تحدث إلى عدد من الأطفال الذين سرحوا من الجماعات المسلحة في إيتوري وقد أبدوا ترددا شديدا في العودة إلى موطنهم في القرى خشية إعادة تجنيدهم بواسطة الجماعات المسلحة التي ما زالت تسيطر على السكان المحليين، من خلال الترويع والإرهاب في الغالب وشرح أحد العاملين في مجال حماية الأطفال في إيتوري الحالة بصراحة لقسم حماية الأطفال في بونيا قائلا "حتى ولو سارت عملية نزع سلاح الأطفال وتسريحهم وإعادة إدماجهم على ما يرام مثلما هو الحال في المناطق التي تسيطر عليها جبهة القوميين وإعادة الاندماج، فمن الواضح أن تلك الجماعات المسلحة تعرف تماما أين تجد أولئك الأطفال في حالة تردي الأوضاع، وسوف تستخدمهم بكل تأكيد".

سادسا - الاستنتاجات والتوصيات

١٥٩- على الرغم من انسحاب القوات الأجنبية من جمهورية الكونغو الديمقراطية، وإنشاء حكومة انتقالية وإدماج الجماعات المسلحة كافة في الجيش الوطني الكونغولي الجديد، ظلت إيتوري ميدانا للقتال لعملاء رواندا، وأوغندا، وكينشاسا. ولم تتحسن الظروف الأمنية إلا في نهاية عام ٢٠٠٣ بفضل "عملية أرغيس"، وما أعقبها من نشر لواء إيتوري بموجب الفصل السابع من الميثاق، والتقدم المحرز صوب استعادة سيادة القانون نتيجة للجهود التي بذلتها البعثة بالتعاون مع أعضاء المجتمع الدولي. ولكي يستتب الأمن ويصبح مستداما آن الأوان لتضطلع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية بمسؤولياتها وتبسط سلطتها.

١٦٠- ونتيجة للعمل الحازم الذي اضطلع به لواء إيتوري، راجع بعض أمراء الحرب المحليين سياساتهم، وأقاموا تحالفات جديدة لمقاومة جهود التهدة التي تبذلها البعثة وهذا الموقف المتفجر لا يشجع على عودة العدد الكبير من المشردين داخليا الموجودين حتى الآن في المخيمات في بونيا وغيرها من الأماكن في إيتوري، وكذلك في شمال كيفو وأوغندا على العودة إلى مواطنهم الأصلية حيث دمرت بيوتهم وهياكلهم الاجتماعية في الغالب تماما أو احتلتها العناصر العسكرية.

١٦١- وبغية إحلال سلام حقيقي في المنطقة ووضع حد للتعديات على حقوق الإنسان، ثمة قضايا كثيرة ينبغي للحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية أن تتصدى جنبا إلى جنب مع المجتمع الدولي، لمعالجتها ومن بينها:

- (أ) استمرار البعثة في تنفيذ ولايتها بموجب الفصل السابع من الميثاق تنفيذاً صارماً؛
- (ب) بسط سيطرة الدولة على الموارد الطبيعية لإنهاء استغلالها؛
- (ج) استعادة الدولة سلطتها تماماً عن طريق جهاز الشرطة الملائم، والإدارة المتسمة بالكفاءة والتزاهة، والقدرات العسكرية؛
- (د) تدخل الدولة لمراجعة قانون الأراضي وجميع الوثائق المتعلقة بالأراضي الموجودة حالياً؛
- (هـ) التنفيذ الكامل لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، بدءاً بالأطفال؛
- (ز) إعادة بناء الهياكل الأساسية العامة وإصلاح المساكن الخاصة؛
- (ح) القيام بحملات إعلامية لتشجيع على عودة الطوائف إلى مواطنها الأصلية؛
- (ط) استعادة المبادرات المحلية لتسوية الصراعات بهدف إعادة بناء الثقة والمصالحة فيما بين جميع سكان إيتوري.

المرفق الأول

الجماعات المسلحة والجماعات السياسية المتورطة في الصراع في إيتوري

ألف - الجماعات المسلحة في إيتوري

ليس بين الجماعات المسلحة في إيتوري ما يمكن اعتباره جناحا مسلحا لحركة سياسية، حيث أُلها أنشئت أصلا كجماعات عسكرية. أما الأجنحة السياسية، فقد كانت "فكرة نشأت فيما بعد" لتسهيل إدماجها في الهياكل المحلية والوطنية وفي المفاوضات، ولكي تستخدم كواجهة لتعامل مع المجتمع الدولي.

اتحاد الوطنيين الكونغوليين UPC

الزعيم الأصلي: توماس لوبانغا
الزعماء الحاليين: لوبانغا لمجموعة اتحاد الوطنيين الكونغوليين - لوبانغا
كيسمبو لمجموعة اتحاد الوطنيين الكونغوليين - كيسمبو
التكوين العرقي: يغلب عليهم هيمبا الشمال - غيغيري

أنشئ اتحاد الوطنيين الكونغوليين بصورة جنينية في كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ بتمويل من دوائر رجال الأعمال من الغيغيري وبدعم من أوغندا. وبعد ذلك، وسع الاتحاد نفوذه إلى بعض مناطق الهيمبا في الجنوب، ولا سيما بضم الرئيس كاوا بانغا ماندر. غير أن المنافسات الشخصية، فضلا عن احتكار هيمبا الشمال للمناصب الرئيسية، أدت إلى حدوث انشقاق في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢. ولم يبدأ اتحاد الوطنيين الكونغوليين في الوجود رسميا إلا في منتصف عام ٢٠٠٢، عندما ترك لوبانغا التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - كيسنغاني/حركة التحرير وبدأ معركة السيطرة على بونيا. وسيطر اتحاد الوطنيين الكونغوليين في نهاية المطاف على بونيا في آب/أغسطس ٢٠٠٢ بمساعدة من الجيش الأوغندي. وتحول بعد ذلك إلى رواندا، وشكل تحالفا مع التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣. ومع ابتعاد الاتحاد عن أوغندا سياسيا، فقد طرده الجيش الأوغندي من بونيا في آذار/مارس ٢٠٠٣، غير أنه قاتل ليعود إلى المدينة مرة أخرى في أيار/مايو. وبعد رحيل لوبانغا إلى كينشاسا في آب/أغسطس ٢٠٠٣، أعلن رئيس الأركان كيسمبو في أوائل كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ أنه أصبح الزعيم الجديد للاتحاد. وأدى ذلك إلى حدوث انشقاق بين أولئك الذين استجابوا لكيسمبو وبقوا في بونيا وأولئك الذين استجابوا لوبانغا الذي كان يمثل في إيتوري رئيس الأركان الجديد بوسكو.

حزب وحدة وسلامة أراضي الكونغو PUSIC

الزعيم الحالي: الزعيم كاوا بانغا ماندر
التكوين العرقي: يغلب عليه هيمبا الجنوب

أنشئ حزب وحدة وسلامة أراضي الكونغو في تشرين الأول/أكتوبر - تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ على يد الزعيم كاوا، الذي كان من قبل عضوا في اتحاد الوطنيين الكونغوليين. وميليشياته تتلقى الدعم بصورة رئيسية من أوغندا، ضمن استراتيجيته في العمل كوكيل لها. وقد حاولت أوغندا جمعه مع جبهة القوميين ودعاة الاندماج والقوى الشعبية من أجل الديمقراطية في الكونغو، تحت مظلة جبهة التكامل والسلام في إيتوري، غير أن ذلك باء بالفشل التام. وتحالف حزب وحدة وسلامة أراضي الكونغو مرة أخرى مع اتحاد الوطنيين الكونغوليين ضد السكان الليندو في بونيا في أيار/مايو ٢٠٠٣، غير أن تحالف المصلحة هذا لم يستمر سوى بضعة أيام. وخلال حزيران/يونيه ٢٠٠٣، قضى كاوا أسبوعين في ليبيا، بعد أن قدمه موسيفيني إلى القذافي، حيث أشهر إسلامه، ويقال إنه يتلقى تبرعات مالية ضخمة من ليبيا. ويتردد أن حزب وحدة وسلامة أراضي الكونغو ضالع بصورة متزايدة في تهريب الأسلحة عبر بحيرة ألبرت.

القوى الشعبية من أجل الديمقراطية في الكونغو FPDC

الزعيم الحالي: توماس أوننشان (عضو سابق في البرلمان في عهد موبوتو)
التكوين العرقي: يغلب عليهم الألور

أنشأت أوغندا القوى الشعبية من أجل الديمقراطية في الكونغو في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢. وهي تتألف في معظمها من الألور القادمين من مهاغي بدعم من الألور المنفيين في بايدها بأوغندا، وتهدف إلى التصدي لاتحاد الوطنيين الكونغوليين. وقد تلقى حوالي ٥٠٠ من الألور الكونغوليين تدريباً عسكرياً قصيراً في أوغندا، بالقرب من منطقة مهاغي. وتدعمها أوغندا كجزء من ائتلاف جبهة التكامل والسلام في إيتوري، وهو الائتلاف الذي لم يدم طويلاً. وقد طُرد الجناح العسكري للحركة على يد القوات المسلحة الشعبية للكونغو التي سيطرت على منطقة مهاغي، بدعم من جبهة القوميين ودعاة الاندماج، في آخر حزيران/يونيه ٢٠٠٣.

القوات المسلحة الشعبية للكونغو FAPC

الزعيم الحالي: القائد جيروم باكوافو بوكاندي (من طائفة البانيارواندا من جنوب كيفو)
التكوين العرقي: معظمهم من خارج إيتوري

أنشأت القوات المسلحة الشعبية للكونغو في آذار/مارس ٢٠٠٣ باعتبارها مظلة سياسية لكتيبة القائد جيروم التي تسيطر على منطقة آرو. وقد غير القائد جيروم تحالفاته عدة مرات، حيث انتقل من القوات المسلحة الكونغولية إلى التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - كيسنغاني/حركة التحرير، ثم إلى التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - الوطني، ثم إلى اتحاد الوطنيين الكونغوليين، قبل أن يشكل جماعته الخاصة بدعم من أوغندا. وبعد التوصل إلى ترتيب مع القوى الشعبية من أجل الديمقراطية في الكونغو وجبهة القوميين ودعاة الاندماج، هاجمت القوات المسلحة الشعبية للكونغو 'شركاءها'، وأعلنت سيطرتها على البلدة والمنطقة في آخر حزيران/يونيه ٢٠٠٣. ولا يزال القائد جيروم على اتصال بالأوغنديين، رغم أنه يدعي الولاء لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

جبهة القوميين ودعاة الاندماج FNI

الزعيم الحالي: فلورييرت نغابو
التكوين العرقي: معظمهم من ليندو الشمال

أنشأت جبهة القوميين ودعاة الاندماج في أوائل عام ٢٠٠٣ باعتبارها المظلة السياسية لجماعات الليندو المسلحة الموجودة أساساً في كباندروما وريتي. وتدعي الجبهة أنها تتمتع بتأييد واسع وسط طائفة الليندو لجهودها في معارضة اتحاد الوطنيين الكونغوليين. وقد استفادت الجبهة من التدريب والدعم العسكريين من جانب التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - كيسنغاني/حركة التحرير، ومن خلالها، من كينشاسا. وخلال الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٢، يُرجح أن إحدى الفصائل الأوغندية كانت تزود هذه الجماعة بأسلحة آلية خفيفة بصورة غير منتظمة. وأقامت الجبهة تحالفات مع ميليشيات الليندو التي تتخذ مقراً لها في لييري وزومي، وكذلك مع جبهة المقاومة الوطنية في إيتوري التي تنتمي إلى طائفة النغيي، وشاركت في المفاوضات السياسية التي أجرتها لجنة إعادة إحلال السلام في إيتوري باعتبارها حزب الليندو الذي يمثل يحمل طائفة الليندو. غير أنه يبدو أن مختلف الجماعات المسلحة الجغرافية تحتفظ باستقلالها على المستوى الميداني. ومع تمتع الجبهة بالدعم الأوغندي باعتبارها جزءاً من ائتلاف جبهة التكامل والسلام في إيتوري، فقد اشتركت مع الجيش الأوغندي في طرد اتحاد الوطنيين الكونغوليين من بونيا في آذار/مارس ٢٠٠٣.

جبهة المقاومة الوطنية في إيتوري FRPI

الزعيم الحالي: "الكولونيل" جيرمان
التكوين العرقي: معظمهم من ليندو - نغيي الجنوب

أنشأت جبهة المقاومة الوطنية في إيتوري في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ باعتبارها المظلة السياسية لجماعات النغيي المسلحة الموجودة أساساً في غيبي وبوغورو وسونغولو. وقد استفادت ميليشيات النغيي في البداية من دعم أفراد النغيي الذين انشقوا على الجيش الشعبي الكونغولي. كما كانت تتلقى بانتظام الدعم من إحدى فصائل التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - كيسانغاني/حركة التحرير. وشاركت الأوغنديين في طرد اتحاد الوطنيين الكونغوليين من بونيا في آذار/مارس ٢٠٠٣، كما اشتركت مع جبهة القوميين ودعاة الاندماج في السيطرة على بونيا لفترة قصيرة في أيار/مايو ٢٠٠٣. ومنذ ذلك التاريخ، دخلت الجبهة في تحالف مع جبهة القوميين ودعاة الاندماج، وعُين أحد قادتها، القائد جيرمان، رئيساً لأركان الميليشيا المتحدة.

جبهة التكامل والسلام في إيتوري FIPI

التكوين: برنامج لثلاثة أحزاب ذات قاعدة عرقية

ائتلاف يضم الأحزاب الثلاثة (حزب وحدة وسلامة أراضي الكونغو وجبهة القوميين ودعاة الاندماج والقوى الشعبية من أجل الديمقراطية في الكونغو) أنشئ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ بدعم أوغندي، ويهدف أساساً إلى التخلص من اتحاد الوطنيين الكونغوليين دون أن يكون له برنامج واضح. وقد انهار هذا الائتلاف عقب هجوم اتحاد الوطنيين الكونغوليين على بوغورو.

باء - الجماعات السياسية المسلحة المتورطة في الصراع في إيتوري

حركة تحرير الكونغو MLC

الزعيم الحالي: جان - بيير بيمبا
التكوين العرقي: مجموعات عرقية مختلطة

تتخذ الحركة، التي كانت تتمتع في البداية بمساندة أوغندا، في غبادوليت. وقد حاولت دخول إيتوري مرتين: فقد تحرك جان - بيير بيمبا إلى بونيا عام ٢٠٠١ باعتباره رئيس ائتلاف ELC للجماعات المتمردة التي تساندها أوغندا، وهو الائتلاف الذي لم يستمر طويلاً، ثم في عام ٢٠٠٢ هاجمت الحركة مامباسا في غربي إيتوري بهدف السيطرة على

بونيا، غير أنها اضطرت لقبول اتفاق لوقف لإطلاق النار وقعت تحت إشراف بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتتحالف الحركة مع التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - الوطني، وقاتلت من حين إلى آخر إلى جانب اتحاد الوطنيين الكونغوليين. والحركة جزء من الحوار بين الأطراف الكونغولية، ويشغل زعيمها، جان - بيير بيمبا، منصب أحد نواب الرئيس.

التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - كيسانغاني/حركة التحرير RCD-K/ML

الزعيم الحالي: مبوسا نيامويزي
التكوين العرقي: يغلب عليهم الناندي

أنشئ التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - كيسانغاني/حركة التحرير في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ في كمبالا، عندما انشق وامبا ديا وامبا على التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما. وبعد عدة انشقاقات وتحالف قصير الأجل مع حركة تحرير الكونغو، وبسبب الصراعات على الزعامة، سيطر مبوسا نيامويزي في نهاية المطاف على التجمع. والجيش الشعبي الكونغولي هو الجناح العسكري للتجمع. وكان التجمع جزءا من ICD، ويشغل زعيمه الآن منصب وزير التعاون الإقليمي. وكان التجمع يشارك بصورة مباشرة في الصراع الدائر في إيتوري من خلال حركة تحرير الكونغو، ثم بنفسه، فضلا عن ارتباطه بالحكومة السابقة على الحكومة الانتقالية. وقد ترك بونيا في آب/أغسطس ٢٠٠٢ بعد هزيمته على يد اتحاد الوطنيين الكونغوليين قوات الدفاع الشعبي الأوغندية. وبعد ذلك، واصل التجمع دعمه لمليشيات الليندو.

التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - الوطني RCD-National

الزعيم الحالي: روجر لومبالا
التكوين العرقي: مجموعات عرقية مختلطة

يتخذ هذا التجمع مقرا له فعلا في إيسيرو وواتسا في منطقة أوت - أوري المجاورة، وكان يتمتع في البداية بدعم الأوغنديين في التنقيب عن ثروات الماس في بافوازيندي. وفي عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٢، أصبح هذا التجمع حركة سياسية بمساعدة من جان - بيير بيمبا، لكي يكون بمثابة واجهة سياسية - عسكرية وتوفير جماعة دعم ثانية (وكيل) لحركة تحرير الكونغو أثناء ICD. ولم يمتلك هذا التجمع أية قدرة عسكرية مستقلة في حد ذاته على الإطلاق.

المرفق الثاني

التسلسل الزمني للأحداث السياسية الرئيسية وحوادث الانتهاكات الجسيمة
لحقوق الإنسان في إيتوري في الفترة الممتدة من عام ١٩٩٨ إلى عام ٢٠٠٣

١٩٩٨

٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ التقرير الذي قدمه المقرر الخاص السيد روبرتو غاريتون عن حالة حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية (E/CN.4/1998/65 و Corr.1).

٢ آب/أغسطس ١٩٩٨ متمردو التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية يشنون تمردا مسلحا ضد الرئيس لوران - ديزيريه كابيلا، رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا ورواندا تساندان المتمردين. والحركة تسيطر بسرعة على معظم الجزء الشرقي من البلد.

تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ قوات الدفاع الشعبي الأوغندية تشكل قاعدة في بونيا.
تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ حركة تمرد أخرى هي حركة تحرير الكونغو أنشئت في المحافظة الاستوائية بقيادة جان بيبير بيمبا لدعم أوغندا.

١٩٩٩

٨ شباط/فبراير ١٩٩٩ المقرر الخاص روبرتو غاريتون يقدم التقرير المتعلق بحالة حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية (E/CN.4/1999/31).

نيسان/أبريل ١٩٩٩ أرنست وامبا ديا وامبا، أول رئيس للتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية، ينتقل إلى كيسنغاني حيث بدأت تدب في الحركة سلسلة من الانقسامات.

أيار/مايو ١٩٩٩ تعيين النقيب كاياكابالي بقوات الدفاع الشعبي الأوغندية قائدا لقطاع بونيا.

- ١٦ أيار/مايو ١٩٩٩ تعيين قائد جديد للتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية (فصيل غوما) هو: أميل إيلونغغا. وتحالف فصيلي غوما وكيسنغاني من التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية مع رواندا وأوغندا على التوالي.
- حزيران/يونيه ١٩٩٩ في أعقاب تمديد الامتيازات بشكل تعسفي وغير مشروع، ثار الليندو ضد ملاك الضياع من الهيمما وهاجموا ضياعهم. وساندت قوات الدفاع الشعبي الأوغندية ملاك الضياع، ودمرت مركز داليندو - بيتسي الإداري بالكامل. وقصفت المئات من قرى الليندو في تجمعات الليندو الثلاثة في دجوغو. والمنظمات غير الحكومية المحتلة تندد بالقصف العشوائي غير المتكافئ الذي راح ضحيته ما بين ٥ ٠٠٠ و ٧ ٠٠٠ شخص.
- ١٨ حزيران/يونيه ١٩٩٩ قوات الدفاع الشعبي الأوغندية تعين أديل لوتسوف، وهي من الهيمما محافظا لإيتوري وهوت - أويلي (وهما مقاطعتان من المحافظة الشرقية الشاسعة). وقد انتقدت فيما بعد على نطاق واسع لإشغالها الموقف ولتحيزها إبان محادثات السلام التي أعقبت ذلك.
- ٥ تموز/يوليه ١٩٩٩ لوتسوف تعلن إنشاء "محافظة" كييالي - إيتوري.
- ١٠ تموز/يوليه ١٩٩٩ توقيع اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار في زامبيا من جانب الدول الست المشتركة في الصراع. وتمرردو حركة تحرير الكونغو يوقعون على الاتفاق في ١ آب/أغسطس. وتمرردو التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية يوقعون في ٣١ آب/أغسطس.
- ٦ آب/أغسطس ١٩٩٩ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة يصرح بنشر موظفي اتصال تابعين للأمم المتحدة دعما لاتفاق لوساكا.
- أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ عملية عسكرية في آمي بمركز واليندو بيتسي الإداري تشنها قوات الدفاع الشعبي الأوغندية بقيادة النقيب كياكابالي. ومقتل مدنيين من الليندو على جسر نهر أرودا.

- ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ هجوم كبير تشنه قوات الليندو على قرية هيندرو وهي من قرى الهيما وتقع في مركز باهيما الشمالية الإداري، وتقارير عن قتل ٤١٦ شخصا من الهيما.
- ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ أعيدت تسمية التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - فصيل كيسنغاني، لتصبح التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - حركة التحرير. وتم تأكيد تولي وامبا منصب الرئيس، متخذاً من بونيا معقلاً له. وتم تعيين مبوسا نيامويسى وحاك دبلشان في منصبي رئيس الوزراء ووزير الإدارة المحلية، على التوالي.
- ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ انفصال "محافظة" إيتوري عن مقاطعة أوت - ويلي
- تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ قيام بعثة تقييم تابعة للأمم المتحدة بإعلان أن حالة حقوق الإنسان والأوضاع الإنسانية في إيتوري وصلت إلى حد "الكارثة" وقد قدر عدد المشردين داخلياً بما يزيد على ١٠٠ ٠٠٠ شخص، وأحرقت عشرات القرى حرقاً كاملاً. تراوحت تقديرات أعداد القتلى بين ٥ ٠٠٠ و ٧ ٠٠٠ شخص.
- تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ قيام التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - حركة التحرير بتعيين جاك دبلشان رئيساً للجنة السلم والأمن، بهدف تشجيع الحوار والمصالحة فيما بين الأطراف.
- ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ إرسال البعثة الأولى لموظفي الاتصال التابعين للأمم المتحدة إلى بونيا.
- تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ ازدياد حدة الخلافات بين وامبا ونيامويس، ووقع بني تحت سيطرة نيامويس.
- ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ قيام جنود تابعين لقوة الدفاع الشعبي الأوغندية بارتكاب مجزرة راح ضحيتها عشرة فلاحين من جماعة الليندو أتوا لبيع سلع غذائية في سوف بامبومينس، بمركز بانيارى كيلو الإداري.

- نهاية تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ حدوث مواجهات بين المقاتلين الليندو وجنود تابعين لقوات الدفاع الشعبي الأوغندية، المتمركزين في بامبومينس، وهي المركز التجاري لكوبو. ونزوح آلاف الفلاحين الليندو من قراهم للجوء إلى بامبومينس، التي مثلت في نظرهم ملاذا مأمونا بسبب وجود مكتب مناجم ذهب لكيلو - موتو.
- ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ مقتل أفراد من الليندو في بامبو، مركز بنياري كيلو الإداري. والإبلاغ عن مقتل ٣٠٠ مدني.
- ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ أفادت مصادر لجنة الصليب الأحمر الدولية، بتعرض ما يصل إلى ١٥٠.٠٠٠ للتشرد بسبب القتال الذي كان دائرا في إيتوري.
- كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ فصل النقيب كاياكابي من قوات الدفاع الشعبي الأوغندية، لقيامه، وفقا لما ذكره وامبا "بإعارة جنود للعمل مع قادة من الهيما". واستبداله بالمقدم أروشا من قوات الدفاع الشعبي الأوغندية.
- ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ قيام وامبا بإعفاء لوتسوف من منصبها، واستبدالها بإرنست أورنغي بادولو، وهو من جماعة آلور.
- ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ قيام لجنة دبلشان بنشر تقريرها، ومشروع معاهدة، لتهدئة المنطقة.
- كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ توجه الرابطة الأفريقية للدفاع عن حقوق الإنسان، وهي منظمة لحقوق الإنسان تعمل في جمهورية الكونغو الديمقراطية، الاتهام إلى النقيب كايا كابالي بارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، وذلك في تقرير الرابطة الأفريقية للدفاع عن حقوق الإنسان عن الصراع العرقي بين جماعتي الهيما والليندو في منطقة دجوغو في المحافظة الشرقية.
- كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ تعيين الرئيس السابق لبوتسوانا، كيتوميلي مازير، للعمل بصفته ميسرا للحوار فيما بين الأطراف الكونغولية، المنصوص عليه في اتفاق لوساكا

٢٠٠٠

كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠

إبلاغ منظمة أطباء بلا حدود عن وجود ١٨٠.٠٠٠ شخص من المشردين داخليا في إيتوري. ومحاولة منظمات المساعدة الإنسانية تكثيف جهودها في مرحلة من الهدوء النسبي.

١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠

قيام المقرر الخاص، روبرتو غاريتون، بتقديم تقرير عن حالة حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية (E/CN.4/2004/42).

٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠

إعلان بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية عن المرحلة الأولى لنشر ضباط الاتصال في بونيا.

٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠

قيام منظمة أطباء بلا حدود/هولندا بتعليق جميع عملياتها في إيتوري، وتصريحها بأن "الشعور بعدم الثقة بين صفوف السكان تجاه منظمة أطباء بلا حدود، فيما يخص لزومها الحياد، قد تنامي مما أفضى إلى وقوع هجوم عنيف على فريق تابع للمنظمة".

نهاية كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠

انحراف جماعة واليندو دجاتسي في الحرب بين الجماعات العرقية. وإضرار الجنود الأوغنديين النار في العديد من قرى الليندو. وتردد أقاويل عن مقتل ما يزيد على ١٠٠٠ شخص من جماعة الليندو. وقيام الليندو بتنظيم أنفسهم، وإنشاء معسكر في مباو.

شباط/فبراير ٢٠٠٠

الرابطة الأفريقية للدفاع عن حقوق الإنسان العاملة بجمهورية الكونغو الديمقراطية تصدر تقريرا تذكر فيه بأن شرارة الصراع قد اندلعت في نيسان/أبريل ١٩٩٩، عندما طرد ملاك الأراضي الهيمبا مزارعين من الليندو من أراض مجاورة لهم، بدعم من التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - حركة التحرير والسلطات الأوغندية. وادعاء الرابطة الأفريقية للدفاع عن حقوق الإنسان أن جنودا أوغنديين كانوا متورطين بشكل نشط في أعمال القتل التي تعرض لها الليندو.

- ٢٤ شباط/فبراير ٢٠٠٠ قيام مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بتوسيع نطاق ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بموجب القرار ١٢٩١ (٢٠٠٠).
- آذار/مارس ٢٠٠٠ قيام بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بنشر ضباط الاتصال في بونيا.
- ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٠ بعثة التقييم المشتركة بين الوكالات التابعة للأمم المتحدة تصف الأوضاع الإنسانية بأنها "على حافة الكارثة".
- نيسان/أبريل ٢٠٠٠ قيام السلطات الأوغندية بتعيين العقيد تشارلز أنجينا محل المقدم أروشا.
- ٤-١٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ نشوب قتال عنيف بين القوات الأوغندية والرواندية في كيسنغاني.
- آب/أغسطس ٢٠٠٠ تدريب أفراد من ميليشيات الهيما في أوغندا، في معسكر كياكوانزي. وتم، خلال فترة ٦ أشهر، تدريب ٧٥٠ فردا من أفراد الميليشيا. وقد ذكر أن لوبانغا، والزعيم كاوا، كانا من بين المدربين.
- آب/أغسطس ٢٠٠٠ امتداد الصراع تدريجيا إلى مركز واليندو تاتسي الإداري حيث أُحرقت عدة قرى، بما في ذلك بلدة ماسومبوكو الرئيسية.
- أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ لجوء مجموعة من أفراد الليندو إلى كنيسة ليتا الواقعة في واليندوتاتسي بسبب العمليات العسكرية التي كانت دائرة في المنطقة. ودخول أفراد من ميليشيا الهيما، مصحوبين بأفراد من قوات الدفاع الشعبي الأوغندية، المتمركزة في كاتوتو، الكنيسة، وارتكاهم مجزرة ضد المدنيين الذين كانوا فيها.
- ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ قيام قوات الدفاع الشعبي الأوغندية بتعيين قائد جديد للقطاع. العقيد أديسون موزورا يحل محل العقيد أنجينا.

٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠

وصول الخلافات داخل نطاق التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - حركة التحرير إلى مرحلة الاصطدام. وقيام نيامويشي وتيباسيما بإزالة وامبا عن السلطة في "انقلاب نوفمبر". وتخلي أوغندا، فيما بدا، عن حماية وامبا. وفي الوقت نفسه، أفرزت الانقسامات في صفوف التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - حركة التحرير عدة ميليشيات وفصيلين جديدين: حيث شكل روجر لومبالا المنشق عن التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - حركة التحرير، حركة تُعرف بحركة التجمع الديمقراطي - التجمع الوطني، وفي بني، قام المحافظ بواناكاوا ينوني بإنشاء التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - الحركة الشعبية، التي لم تدم طويلاً.

٢٠٠١

كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ -

كانون الثاني/يناير ٢٠٠١

توجه أعيان الهيما، في إيرومو، إلى كمبالا لإقناع الرئيس موسيفيني بنشر ثلاث كتائب في مركز واليندو - بيندي الإداري، واستهداف كتائب قوات الدفاع الشعبي الأوغندية، بمجرد نشرها ميدانياً، لمئات القرى والمدارس والمستوصفات والأبرشيات. ومقتل أشخاص كثيرين من جرّاء الهجمات العشوائية ذات الحدة غير المتناسبة.

٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١

قيام عناصر ميليشيا الليندو - النغيبي بمهاجمة بلدة نيانكوندي، وقتلها حوالي ٥٠ شخصاً، معظمهم من المدنيين الهيما، وتشريد الآلاف.

كانون الثاني/يناير ٢٠٠١

طرد المحافظ أورينغي وبلشان من بونيا نتيجة للصراعات على السلطة داخل التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - حركة التحرير، وبقاء وامبا في كمبالا.

١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١

لجوء ٣٥٠٠ شخص على الأقل من جماعة الهيما، يقيمون في المناطق المتضررة من الصراع، عبر الحدود إلى أوغندا.

- ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ مقتل رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية، لوران - ديزيريه كابيلا، إثر إطلاق الرصاص عليه. وخلافة جوزيف كابيلا له في منصبه.
- ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ قيام عناصر ميليشيات النغيبي من إيرومو، بمهاجمة قاعدة قوات الدفاع الشعبي الأوغندية في مطار بونيا، بهدف تدمير طائرات الهليكوبتر الأوغندية، التي يعتقدون أنها قد شاركت في إلقاء القنابل على قرى النغيبي، في واليندو بيندي. وترد أقوال عن مقتل عدة أوغنديين في تلك العملية.
- ٢١-١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ ارتكاب مجزرة مدبرة ضد السكان الليندو في منطقة مودزيبيلا ببونيا. وقد قامت عناصر من الهيمبا المقيمين في بونيا باقتحام منازل أسر الليندو منزلا منزلا، وقد قُتل حوالي ٢٥٠ شخصا، وتم ذلك غالبا بواسطة عصي رشقت فيها مسامير، ووزعت قبل الهجوم، وأضرمت النيران في منازلهم.
- ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ تشكيل تحالف تمرد جديد يُعرف بـ"جبهة تحرير الكونغو"، وذلك بعد أسابيع من المحادثات في كمبالا. وتجمع هذه الجبهة بين حركة ممبا لتحرير الكونغو، والتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - حركة التحرير، والتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية، التجمع الوطني للومبالا. وتقرر قيام ممبا بقيادة المجموعة، في حين عُيّن نياموسي نائبا للرئيس، وعُيّن تيباسيما وزيرا للمناجم والطاقة. وقد رفض وامبا هذه الصفقة.
- ١ شباط/فبراير ٢٠٠١ تقديم المقرر الخاص، السيد روبرتو غاريتون، تقرير عن حالة حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية (E/CN.4/2001/40).
- شباط/فبراير ٢٠٠١ عقد اجتماع رئيسي للسلام في بونيا، والتوقيع على اتفاق سلام بين قادة زعماء طائفتي الهيمبا والليندو. وتصريح ممبا، وكان حينئذ أكبر قادة التمرد في المنطقة الذي جاء فيه أنه: "سيتم نزع سلاح الميليشيات وتسريحها". وتشكلت إثر ذلك لجنة متابعة لرصد عملية السلام ودفعها قدما.

- ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠١ بلغ عدد المشردين في إيتوري، بحسب تقديرات الأمم المتحدة ٢٤٠ ٠٠٠ شخص.
- ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠١ قيام جبهة تحرير الكونغو بتعيين نائبين للمحافظ من الهيمبا والليندو.
- آذار/مارس ٢٠٠١ قيام منظمة رصد حقوق الإنسان "هيومان رايتس ووتش" بنشر تقرير يقع في ٥٠ صفحة، معنون أوغندا في شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية: تأجيج الصراع السياسي والعرقي Uganda in Eastern DRC: Fuelling Political and Ethnic Strife. وقد ادعت المنظمة في ذلك التقرير أن الجنود الأوغنديين أقحموا أنفسهم في الصراع، و "استغلوا ثروات الكونغو استغلالاً بشعاً لمنفعتهم الخاصة، ومنفعة قادتهم في بلادهم".
- ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠١ إعلان بمبا عن التوصل إلى اتفاق مع ميليشيا الماي - الماي، وترتيبات لتسريح متمردى أوغندا التابعين للقوى الديمقراطية المتحالفة والجيش الوطني لتحرير أوغندا.
- ١٢ نيسان/أبريل ٢٠٠١ قيام فريق الخبراء التابع للأمم المتحدة بنشر تقريره الأول عن استغلال موارد جمهورية الكونغو الديمقراطية، وقد خلص الفريق إلى استنتاج مؤداه أن حكومات أوغندا ورواندا وبوروندي قد أفادت من الصراع من خلال نهب الذهب، وغيره من المعادن الثمينة، والماس، والأخشاب، والعاج، والإيرادات الضريبية.
- ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠١ مقتل ستة من العاملين في لجنة الصليب الأحمر الدولية، وأربعة كونغوليين، وشخص كولومبي واحد، وسويسري واحد، في الطريق الواصل بين دجوغو وفتاكي. ووقف جميع وكالات المساعدة الإنسانية الدولية لأنشطتها. وتردد أقاويل عن اشتراك مجموعة من الأساتذة الهيمبا العاملين في المعهد العالي للتربية في تنظيم تلك العملية وادعاء أن ميليشيات الهيمبا هي التي ارتكبت عملية القتل.

- ٩ أيار/مايو ٢٠٠١ قيام جبهة تحرير الكونغو بتعيين العقيد محمد بولي بنغولو، من المحافظة الاستوائية محافظاً لإيتوري.
- ٤ حزيران/يونيه ٢٠٠١ نشوب القتال بين قوات بمبا ونياموسي في بني، وانتصار قوات نياموسي فيما يبدو. وبدء جبهة تحرير الكونغو في التفتت، وقد انفصل نياموسي وبمبا، كل منهما عن الآخر، بحلول آب/أغسطس، وتقسيم المنطقة إلى مجالات نفوذ في آب/أغسطس. وأصبح فصيل نياموسي يُعرف بالتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - كيسنغاني - حركة التحرير؛ وواصل وامبا ادعاءه بامتلاك الشرعية بوصفه قائدا للتنظيم الأصلي للتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - حركة التحرير.
- ١١ حزيران/يونيه ٢٠٠١ قيام أوغندا بإنشاء لجنة قضائية، ستُعرف فيما بعد بلجنة بورتر، للتحقيق في الادعاءات المتعلقة باستغلال الثروات الطبيعية في جمهورية الكونغو الديمقراطية.
- ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠١ استئناف وكالات المساعدة الإنسانية لأنشطتها في إيتوري.
- ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠١ إعلان نياموسي والتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - التجمع الوطني بزعامة لومبالا قيام تحالف بينهما. وتسمية لومبالا عضوا في وفد نياموسي في الحوار فيما بين الأطراف الكونغولية، وإن ظل على تحالفه مع بمبا.
- تموز/يوليه ٢٠٠١ إنشاء اتحاد الوطنيين الكونغوليين تحت قيادة توماس لوبانغا. وقد ذكر اسم لوتسوف باعتبارها طرفاً مؤسساً مشاركاً. ولم يبرز اسم الحزب إلا بعد سنة من هذا التاريخ.
- ١٨ آب/أغسطس ٢٠٠١ انضمام فصائل وامبا الرديفة التابعة للتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - حركة التحرير إلى تحالف بمبا، واحتمال ضمان جبهة تحرير الكونغو لمشاركتها في الحوار المقبل فيما بين الأطراف الكونغولية.
- تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ تعيين العقيد فريدي سيغا موينغي قائداً جديداً لقوات الدفاع الشعبي الأوغندية.

- ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ قيام التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - كيسانغاني/حركة التحرير بتأسيس حزب مستقل تحت قيادة نيامويسي، وتعيين تيباسيما نائبا للرئيس.
- ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ قيام حركة تحرير الكونغو التابعة لبمبا بسحب قواتها من بونيا، معللة أسباب ذلك بحدوث "اضطراب" في صفوف التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - حركة التحرير والتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - كيسانغاني/حركة التحرير.
- ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ قيام لجنة حقوق الإنسان بتعيين البروفيسورة ابتوليا موتوك مقررّة خاصة معنية بحالة حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية.
- كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ قيام التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - كيسانغاني/حركة التحرير بمحاولة توسيع قاعدته، وذلك بضم توماس لوبانغا إلى صفوفه كوزير للدفاع، وإعادة وامبا وأورينغي.
- كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ تعيين جوزيف إينيكو انغوازا، من أرو، محافظا لإيتوري.
- ٢٠٠٢
- كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ تحقيق بمبا ولومبالا لمكاسب إقليمية ضد التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - كيسانغاني/حركة التحرير، وذلك بالسيطرة على إيزيرو وواتسا وبافواسيندي.
- كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ ورود تقارير عن حدوث اشتباكات للمرة الأولى بين الألور والليندو في نيوكا، شمال بونيا. وأشارت وسائل الإعلام الأوغندية إلى أن ٥٠ شخصا لاقوا حتفهم. وقد كان الألور والليندو يُنظر إليهما في السابق باعتبارهما جماعتين ليس بينهما عداوة.

- ١ شباط/فبراير ٢٠٠٢
تصريح وزير الدفاع الأوغندي، أماما مبابازي، بأن الوضع في بونيا متفجر، ومناشدته للأمم المتحدة بأن تبعث بقوات للسيطرة على المنطقة.
- ٢ شباط/فبراير ٢٠٠٢
قيام نيامويسى بتعيين محافظ جديد لإيتوري، وهو جان - بيير مولوندو لومبونندو من كاساي. وإقصاء لوبانغا عن القيادة العسكرية للتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - كيسنغاني/ حركة التحرير.
- ٩ شباط/فبراير ٢٠٠٢
قيام ميليشيات الهيمبا وقوات الدفاع الشعبي الأوغندية بمهاجمة غيتي، وتدمير المنازل، وقتلهم، حسبما تردد، ٣٥١ مدنيا.
- ١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٢
انتهاء اجتماعات السلام التي عقدها المشاركون في الحوار فيما بين الأطراف الكونغولية، في صن ستي، بعد التوصل إلى اتفاق واسع النطاق، غير أن الأطراف أجلت مناقشة البنود الرئيسية المتعلقة بتقاسم السلطة. وحضر وامبا نيامويسى كلاهما الاجتماعات بصفتها ممثلين للتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - حركة التحرير. بدء انفصال لوبانغا عن التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - كيسنغاني/ حركة التحرير، وشروعه في إنشاء اتحاد الوطنيين الكونغوليين.
- ١٧ أيار/مايو ٢٠٠٢
قيام ميليشيات الهيمبا بشن هجوم على والو. بمركز باباليي الإداري، الواقع في منطقة إيرومو. وقيام أحد الشهود بإبلاغ بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بدفن جثث ٤٢ شخصا.
- ١٩ أيار/مايو ٢٠٠٢
قيام وفد من كينشاسا يضم وزير الداخلية وحقوق الإنسان بزيارة إيتوري. وتصريح نتومبا لوانبا وزير حقوق الإنسان بأن القتال الذي دام ثلاث سنوات أدى إلى وفاة ٢٠ ٠٠٠ شخص.
- أيار/مايو ٢٠٠٢
وكالات المساعدة الإنسانية تقدر عدد المشردين في إيتوري بـ ٥٠٠ ٠٠٠ شخص.

- حزيران/يونيه ٢٠٠٢ اجتماع أول وفد يمثل اتحاد الوطنيين الكونغوليين، يضم الزعيم كاوا مع السلطات الرواندية.
- ٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٢ قيام ميليشيات الليندو بمهاجمة معسكر تدريب ميليشيات الهيما في ماندرو، وقتلها، حسبما يُدعى، مدربين روانديين.
- ١٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٢ إعلان الشرطة النفطية "هيريتاج" أنها وقّعت اتفاقاً مع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية للتنقيب عن النفط في رقعة شاسعة من الأرض في شمال شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، تشمل إيتوري الشرقية.
- ٩-١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٢ قبول قوات الليندو إثر هجوم شنته ميليشيات الجيش الشعبي الكونغولي والهيما، عدم مهاجمة نيالي، شريطة رحيل السكان الهيما.
- ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٢ تعيين رئيس وزراء السنغال السابق، مصطفى نياسي، مبعوثاً خاصاً للأمم المتحدة للمساعدة على دفع عملية الحوار فيما بين الأطراف الكونغولية قدماً.
- ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٢ اعتقال لومباغا، وآخرين، في كمبالا، ونقلهم إلى كينشاسا. وفي الوقت نفسه، ظل ضباط قوات الدفاع الشعبي الأوغندية على اتصال وثيق بحركة اتحاد الوطنيين الكونغوليين في بونيا.
- أوائل تموز/يوليه ٢٠٠٢ مقتل عشرات الأشخاص في معارك دارت في بونيا بين قوات التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - كيسنغاني/حركة التحرير وأفراد ميليشيا تسانو لوبانغا. وادعى أن قوات الدفاع الشعبي الأوغندية كانت تدعم لوبانغا.
- ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٢ خلو المعهد العالي للتربية من الطلبة حيث معظم الطلبة بمعسكر للتدريب العسكري في ماندرو. وكان مقرراً أن يبقى الطلبة هناك لمدة أسبوعين، يتم بعدها تنظيمهم وتشكيلهم في دوريات، وتسليح عناصر منهم.
- ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٢ توقيع اتفاق سلام بين رواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية في بريتوريا.

- نشر عناصر من قوات الدفاع الشعبي الأوغندية في نيانكوندي. ٢٠٠٢ آب/أغسطس
- نشوب القتال بين عناصر من اتحاد الوطنيين الكونغوليين والجيش الشعبي الكونغولي في بونيا، ومساندة قوات الدفاع الشعبي الأوغندية لاتحاد الوطنيين الكونغوليين. ومقتل زهاء ٣٠٠ مدني. ٢٠٠٢ آب/أغسطس ٦-٩
- طرد المحافظ لومبونو وعناصر الجيش الشعبي الكونغولي من بونيا، وسيطرة اتحاد الوطنيين الكونغوليين على المدينة. ومواصلة اتحاد الوطنيين الكونغوليين وقوات الدفاع الشعبي الأوغندية أعمال القتل والنهب وتدمير المنازل المملوكة لأفراد الجماعات العرقية غير المرغوب فيها. ٢٠٠٢ آب/أغسطس ٩
- قيام اتحاد الوطنيين الكونغوليين بشن عمليات عسكرية ضد بلدات ليبري، وزومبي، وبيني، ولوغا، وزا وايزيكيري التي يقطنها الليندو. وإحراق القرى، وقتل عدد كبير من المدنيين، بمن فيهم الزعيم التقليدي لإزيكييلي، الزعيم بيلو. ٢٠٠٢ آب/أغسطس ٩-٢٨
- موافقة أمبوسا نيامويسى على سحب قواته من إيرومو تسهيلا لتبني نهج ينبثق من المفاوضات، وتصريحه بأنه لن يشن هجوما مضادا على بونيا. ٢٠٠٢ آب/أغسطس ١٤
- استيلاء اتحاد الوطنيين الكونغوليين على مفارق الطرق بين بني وبونيا وكوماندا. ٢٠٠٢ آب/أغسطس ١٨
- نشوب قتال بين النغيي، واتحاد الوطنيين الكونغوليين في كوماندو. تردد أقاويل عن مقتل أعداد كبيرة من المدنيين. ٢٠٠٢ آب/أغسطس ٢٣
- تقرير بعثة المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والمقررة الخاصة المعنية بحالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفا، وأحد أعضاء الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي: مذكرة من الأمين العام (A/57/349). ٢٠٠٢ آب/أغسطس ٢٣

- وقوع حالات اختطاف وإعدام بإجراءات موجزة لمدنيين من
الليندو والبيرا، في بونيا، والمناطق المحيطة بها. وحرق منازل
عناصر أخرى من مثقفي البيرا والليندو، بيد أن هؤلاء
الأشخاص نجحوا في الفرار إلى شمال كيفو.
- ٢٠٠٢ آب/أغسطس
- قيام مجموعة تابعة لاتحاد الوطنيين الكونغوليين بشن عملية
عسكرية انطلاقاً من نيانكوندي، ضد تجمع لليندو في
سونغولو. وقد وجدت تلك المجموعة أمامها أفراداً معظمهم
من الأطفال والنساء، وأجهزت، حسبما أفادت التقارير على
حوالي ١٤٠ فرداً منهم.
- ٢٠٠٢ آب/أغسطس ٣١
- قيام اتحاد الوطنيين الكونغوليين بشن هجوم على السكان غير
الإيتوريين في موقع منجم الذهب في مابانغا على بعد ٣٢
كلم من بونيا. ومقتل زهاء ١٥٠ مدنياً.
- ٢٠٠٢ آب/أغسطس ٢٩ - ٢٧
- قيام وزير حقوق الإنسان في جمهوري الكونغو الديمقراطية،
انتومبا لوانبا، بزيارة بونيا، لدعم محادثات السلام الدائرة في
كينشاسا. واحتجاز الزعيم كاواله في ماندرو كرهينة.
والتوصل إلى حل لعملية الاختطاف المذكورة بإطلاق سراح
تسعة سجناء تابعين لاتحاد الوطنيين الكونغوليين، بينهم
لوبانغا، كانوا محبوسين في كينشاسا.
- ٢٠٠٢ آب/أغسطس ٢٩
- في بوغا، تنظيم حركة ميليشيا تابعة للهيما في المدينة، معظم
أفرادها من الشباب، ومن بينهم قُصّر.
- ٢٠٠٢ آب/أغسطس
- مطالبة القادة المحليين في محادثات السلام المعقودة في كينشاسا
برحيل الأوغنديين، واستبدالهم بقوة شرطة. وادعاء انتومبا
لوانبا بأن رواندا حركت قواتها في اتجاه إيتوري، استعداداً
لرحيل العناصر التابعة لقوات الدفاع الشعبي الأوغندية.
- ٢٠٠٢ أيلول/سبتمبر ١
- تشكيل حكومة من عناصر اتحاد الوطنيين الكونغوليين في
بونيا، أسند فيها إلى لوتسوف منصب وزير المالية، وجون -
بابتسييت ديتشوفي، منصب وزير الخارجية، وعُين اينيكو
محافظاً.
- ٢٠٠٢ أيلول/سبتمبر ٢

- ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ قيام تحالف من عناصر من الجيش الشعبي الكونغولي، وميليشيات الليندو، والنغيي، وميليشيات الماي الماي، بمهاجمة نيانكوندي، واستهداف جماعي الليندو والبير، العرقيتين وقتل، حسبما أفادت التقارير، ما يزيد على ١ ٠٠٠ شخص في البلدة، والقرى المجاورة.
- ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ توقيع اتفاق لواندا بين أوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية. ووضع جدول زمني مدته مائة يوم لانسحاب عناصر قوات الدفاع الشعبي الأوغندية، بعد إنشاء لجنة تهدئة الأوضاع في إيتوري.
- ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ الإفادة في تقرير خاص للأمين العام بأن ٢٠٠ ٠٠٠ شخص في مقاطعة إيتوري قد قتلوا منذ حزيران/يونيه ١٩٩٩، وأن ٥٠٠ ٠٠٠ شردوا حديثاً، من بينهم ٦٠ ٠٠٠ في بونيا؛ واستيلاء اتحاد الوطنيين الكونغوليين على بلدات مهمة واقعة على محور مهاغي - بونيا - بي، وتقليص قاعدة نفوذ التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - كيسنغاني/حركة التحرير
- ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ قيام ميليشيات الجيش الشعبي الكونغولي وميليشيات الليندو، انطلاقاً من كباندروما بمركز وجوغو الإداري، بشن هجوم على مهاغي، الواقعة على بعد ٥٣ كيلو متراً من بونيا.
- ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ تقرير مؤقت عن حالة حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية (A/57/437) مقدم من المقررة الخاصة للجنة حقوق الإنسان، ايوليا موتوك.
- ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ قيام عناصر تابعة لاتحاد الوطنيين الكونغوليين باحتلال مهاغي.

- ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ اتهام قوات الدفاع الشعبي الأوغندية، في التقرير الثاني الصادر عن الأمم المتحدة بشأن الاستغلال غير المشروع للثروات الطبيعية لجمهورية الكونغو الديمقراطية، بمواصلة إثارة الصراعات العرقية بهدف تحقيق مكاسب اقتصادية، لا سيما في إيتوري.
- تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ مواجهة وكالات المساعدة الإنسانية لمصاعب في تأمين الحصول على تصاريح لهبوط الطائرات في بونيا، من اتحاد الوطنيين الكونغوليين، الذي يسيطر عليها. واستمرار توتر العلاقات بين اتحاد الوطنيين الكونغوليين ووكالات المساعدة الإنسانية.
- من ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر إلى ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ قيام اتحاد الوطنيين الكونغوليين بعدة عمليات عسكرية ضد تجمعات الليندو في نومي، وكاغبي، وسونغولو، واندروزو، وبينغا، وسينغو، ومنغبوالو، وتسيليتسلي. وقد أحرقت مئات البلدات، وارتكبت مجزرة ضد عدد غير معروف من المدنيين.
- ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ مصرع محافظ إيتوري السابق، جوزيف اينيكو نغوازا، مع ثمانية من ممثلي المراكز الإدارية الإيتورية، في كمين نُصب لهم على مسافة عشرين كيلو مترا من مهاغي.
- تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ لجنة تهدئة الأوضاع في إيتوري تواجه مأزقا بسبب إصرار لوبانغا على الاعتراف بإيتوري بوصفها محافظة وليس مقاطعة، ورفض كينشاسا لذلك.
- نهاية تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ قيام حركة تحرير الكونغو، بالاشتراك مع التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - التجمع الوطني، واتحاد الوطنيين الكونغوليين، بمهاجمة ممباسا، والقيام بشكل منظم بأعمال نهب واغتصاب وقتل مئات المدنيين. وتُعرف هذه العملية لدى السكان بعملية "effacer le tableau" (مسح السبورة).
- كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ تنظيم اتحاد الوطنيين الكونغوليين، حسبما أفادت التقارير، عملية عسكرية كبيرة في مونغبوالو، بمساعدة حركة تحرير الكونغو، ونجاح الاتحاد أخيرا في الاستيلاء على مونغبوالو.

- ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ التوصل إلى تسوية سلام شاملة، وقع عليها المشاركون في الحوار فيما بين الأطراف الكونغولية، في بريتوريا.
- ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ تم في إريوارا إنشاء جبهة التكامل والسلام في إيتوري، ومن بين عناصرها حزب وحدة وسلامة أراضي الكونغو، والقوى الشعبية من أجل الديمقراطية في الكونغو، وجبهة القوميين ودعاة الاندماج، وجبهة المقاومة الوطنية في إيتوري.
- ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ قيام حركة تحرير الكونغو، والتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - التجمع الوطني، والتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - حركة التحرير، بتوقيع اتفاق لوقف إطلاق النار، تحت رعاية بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، في غبادوليت.
- ٢٠٠٣**
- ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ إعلان التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما أنه شكل تحالفا مع اتحاد الوطنيين الكونغوليين.
- ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ وقوع ريثي وكباندروما في قبضة التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - كيسنغاني/حركة التحرير، وميليشيات الليندو، أثناء القيام بعمليات ضد اتحاد الوطنيين الكونغوليين.
- ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ قيام اتحاد الوطنيين الكونغوليين بمهاجمة نيوكا، وتدمير مركز تغذية الأطفال الذي أسسته منظمة غير حكومية دولية. وقيام عناصر الاتحاد بإلقاء القبض على قساوسة اهتموا بمساعدة السكان الليندو، وضربهم.
- ١٧ شباط/فبراير - ٦ آذار/مارس ٢٠٠٣ قيام اتحاد الوطنيين الكونغوليين بمهاجمة بلدات لييري، وبامبو، وكوبو، التي يسكنها الليندو في مركز بانباري كيلو الإداري، وإحراق جميع القرى المجاورة.

- ٢١ شباط/فبراير ٢٠٠٣ إشارة الأمين العام في تقريره الثالث عشر عن جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2003/211) إلى انعدام الأمن على نطاق واسع وتشرّد أعداد كبيرة من السكان والتقييد الشديد للحركة فيما يتعلق بالأنشطة الإنسانية في إيتوري؛ وتشرّد ١٠٠ ٠٠٠ شخص في المنطقة الشمالية الشرقية منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢؛ واستمرار انتهاكات حقوق الإنسان؛ وتواصل القتال بين الجماعات المتحالفة مع الهيما والليندو؛ ومواجهة بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية لمصاعب بسبب الأوضاع الأمنية.
- ٢٤ شباط/فبراير ٢٠٠٣ مهاجمة النغيبي لبوغورو، في مركز باهيما الجنوبية الإداري. وإعدام حوالي ٣٥٠ مدنيا.
- ٤ آذار/مارس ٢٠٠٣ قيام جيروم كاكوفو بتكوين مجموعة متمردة جديدة هي القوات المسلحة الشعبية للكونغو.
- ٦ آذار/مارس ٢٠٠٣ اندلاع القتال بين قوات الدفاع الشعبي الأوغندية واتحاد الوطنيين الكونغوليين في بونيا، وطرد اتحاد الوطنيين الكونغوليين من بونيا.
- ١٧ آذار/مارس ٢٠٠٣ وقوع هجوم على المجمع الكاثوليكي في درودرو، أفضى إلى مقتل ١٧ طالبا.
- ٢٠ آذار/مارس ٢٠٠٣ مجلس الأمن يطلب من الأمين العام في قراره ٤٦٨ (٢٠٠٣)، زيادة حضور بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في مقاطعة إيتوري، ورصد التطورات في الميدان.
- ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٣ توقيع الوثيقة الختامية للحوار فيما بين الأطراف الكونغولية في صن سيتي.
- ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٣ قيام الليندو بشن هجوم على درودرو، أسفر عن مقتل حوالي ٤٠٠ مدني.

- الفترة من ٤ إلى ١٤ نيسان/أبريل انعقاد لجنة تهدئة الأوضاع في إيتوري لأول مرة في بونيا.
٢٠٠٣
- ٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٣ أداء جوزيف كابيلا لليمين رسميا بوصفه رئيسا في المرحلة الانتقالية.
- ١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٣ تقرير عن حالة حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية (A/CN.4/2003/43)، قدمته المقررة الخاصة ايوليا موتوك.
- ٦ أيار/مايو ٢٠٠٣ جنود قوات الدفاع الشعبي الأوغندية يغادرون بونيا.
- ١٠ أيار/مايو ٢٠٠٣ مقتل قسيسين و ١٦ مدنيا في كنيسة نياكاسانزا، على يد ميليشيا الليندو.
- ١٤ أيار/مايو ٢٠٠٣ الإبلاغ عن فقد اثنين من المراقبين العسكريين التابعين لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، في مونغبوالو (وقد عثر على جثتيهما في ١٨ أيار/مايو).
- ٦-١٦ أيار/مايو ٢٠٠٣ نشوب القتال بين ميليشيات الليندو واتحاد الوطنيين الكونغوليين. والإفادة عن مقتل حوالي ٥٠٠ مدني. وفرار معظم سكان يونيا من المدينة.
- ١٧ أيار/مايو ٢٠٠٣ التفاوض بين بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وجبهة القوميين ودعاة الاندماج بشأن وقف لإطلاق النار.
- ٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٣ قيام مقاتلين من جماعة الليندو انطلاقا من انيانغراي بمهاجمة كيلو، والتندي، وليزي، في مركز بانباري كيلو الإداري؛ وإضرار النار، حسبما أفادت التقارير في ٣٥ قرية.
- ٢٤ أيار/مايو ٢٠٠٣ توقيع اتفاق لوقف إطلاق النار بين جبهة القوميين ودعاة الاندماج واتحاد الوطنيين الكونغوليين، تحت رعاية جوزيف كابيلا، والممثل الخاص للأمين العام، أموس نامانغا أنغونغوي.
- ٢٧ أيار/مايو ٢٠٠٣ قيام اتحاد الوطنيين الكونغوليين بإخراج جبهة القوميين ودعاة الاندماج من بونيا.

- ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٣ مجلس الأمن يأذن بموجب قراره ١٤٨٤ (٢٠٠٣)، بنشر قوة طوارئ مؤقتة متعددة الجنسيات في بونيا حتى ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، لتوفير الحماية والأمن للمدنيين.
- ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٣ قيام ميليشيات الليندو والنغيبي بمهاجمة تشوميا، وتردد أقاويل مفادها أن تلك الميليشيات تلقت دعماً من الجيش الشعبي الكونغولي والقوات المسلحة الكونغولية. ومقتل حوالي ٩٠ مدنياً.
- ٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ مجلس الاتحاد الأوروبي يأذن بموجب مقرره ٢٠٠٣/٤٣٢/cfsp، بعملية ارتميس وفقاً للولاية المينة في قرار مجلس الأمن ١٤٨٤ (٢٠٠٣)، يضع الترتيبات اللوجستية (حددت فرنسا باعتبارها دولة الإطار، وعين اللواء نوفو قائداً للعملية).
- ١٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ تعمير بلدة نيوكا إثر هجوم شنه عليها المقاتلون الليندو؛ وفقاً للتحقيقات التي أجرتها بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، لقي حوالي ٦٠ مدنياً مصرعهم.
- ١١ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ قيام ميليشيات الليندو والنغيبي بمهاجمة كاستيبي وقتل ٨٠ مدنياً على الأقل.
- ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ بدء عملية ارتميس؛ ونشر ٤٠٠ جندي في بونيا، و ٥٠٠ جندي في عنتيبي لتقديم الدعم اللوجستي.
- ١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ توقيع اتفاق في بوروندي لوقف إطلاق النار.
- ١ تموز/يوليه ٢٠٠٣ تنصيب الحكومة الانتقالية.
- ٦-٧ تموز/يوليه ٢٠٠٣ قيام ميليشيات الليندو والنغيبي بمهاجمة أمبي، وأرباضها، وتردد أقاويل تفيد بمقتل ٣٠ مدنياً على الأقل.
- ١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٣ هجوم على تشوميا شنته ميليشيات الليندو والنغيبي وأسفر عن مقتل ١٠ مدنيين.

- ١٩ تموز/يوليه ٢٠٠٣ قيام جبهة القوميين ودعاة الاندماج والقوات المسلحة الشعبية للكونغو بمهاجمة فاتاكي، ويدعى بأن ٢٢ مدنيا قد قتلوا جراء ذلك الهجوم.
- ٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٣ هجوم على كاسيني شنته ميليشيات النغي، وأسفر عن مقتل ١٦ مدنيا.
- ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٣ مجلس الأمن يدرج، بموجب قراره ١٤٩٣ (٢٠٠٣) الولاية المسندة لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في إطار الفصل السابع، ويأذن للبعثة باتخاذ جميع التدابير الضرورية لحماية المدنيين في إيتوري، وفي كيفو بشطريها.
- ٥ آب/أغسطس ٢٠٠٣ هجوم على فاتاكي تشنه جبهة القوميين ودعاة الاندماج والقوات المسلحة الشعبية للكونغو ويحتمل أن يكون قد أفضى إلى مقتل زهاء ١٠٠ مدني.
- ٢٢ آب/أغسطس ٢٠٠٣ ورود تقارير تفيد بوقوع مجرزة في بلدة غوبو، الواقعة بين ماندرو وكاتوتو. وقتل جراء ذلك فيما يبدو ٢٣ شخصا على الأقل.
- نهاية آب/أغسطس، وبداية أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٣ ورود تقارير تفيد بوقوع هجمات جديدة ضد الأهالي في فاتاكي وبولي، وأفادت التقارير الأولى عن وجود سخرة بالقرب من فاتاكي (هابو، وليبي، وبالي، وأليدا، وعلى وبومارشيه) يديرها مقاتلون ليندو.
- ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ مغادرة القوى المتعددة الجنسيات لبونيا، واستبدالها بعناصر عسكرية تابعة لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، تحت اسم لواء إيتوري.

١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣

قيام اتحاد الوطنيين الكونغوليين بتنظيم مظاهرات في بونيا للاحتفال بذكرى تأسيسه، ومطالبة المتظاهرين بإطلاق سراح قاداتهم الذين قبضت عليهم بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد تسببت هذه المظاهرات في وقوع حوادث انتهت بالقبض على ٧٤ شخصا، وعلى ٢٨ شخصا في اليوم التالي. وقد حددت إقامة كيسمبو ورفيكي ولوبو، لبضعة أيام، وأطلق سراح الباقيين في اليوم التالي. وأصيب ١٢ شخصا على الأقل أثناء تلك الحوادث، التي تسبب في وقوعها اتحاد الوطنيين الكونغوليين.

٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣

إطلاق سراح ثمانية ضباط شرطة، كانوا قد اعتقلوا في أيار/مايو ٢٠٠٣ وقام كيسمبو ورفيكي، ولوبو (اتحاد الوطنيين الكونغوليين) بتنظيم عملية التسليم إلى بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونقل ضباط الشرطة إلى كينشاسا.

٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣

قيام قوات الليندو بمهاجمة كاشيلي الواقعة على مقربة من بولي، في مركز باهيما بادجيري الإداري، وأسفر ذلك عن مقتل ٦٥ شخصا.

١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣

قيام بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بالقبض على ماثيو نغودجولو رئيس أركان جبهة القوميين ودعاة الاندماج.

٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣

قيام بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية باعتقال سابا إيمابل رفيكي، رئيس جهاز الأمن في اتحاد الوطنيين الكونغوليين.

٢٠٠٤

كانون الثاني/يناير

عودة القضاة، وأعضاء مكتب الادعاء، بالمحكمة الابتدائية لبونيا، إلى بونيا، بمساعدة بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والاتحاد الأوروبي، ووكالة التعاون الفرنسية. وشروع ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان في تقديم شكاواهم.







